E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/1990/6/Add.23
12 October 1999
ARABIC
Orginal: ENGLISH

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩

التقارير الدورية الثانية التي تقدمها الدول الأطراف
بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

جمهورية كوريا*

[تموز/يوليه ١٩٩٩]

---

* نظرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الأولي الـــذي قدمتـــه حكومـــة جمهورية كوريا فيما يتعلق بالحقوق المشمولة بالمواد ١ إلى ١٥ (E/1990/5/Add.19) فـــي عـــام ١٩٩٥ (انظـــر E/C.12/1995/SR.3,4,6).

مقدمة

١- انضمت جمهورية كوريا في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المسمى فيما يلي بـ "العهد"). وأصبح هذا العهد نافذاً بالنسبة لكوريا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠.

٢- وقد قامت جمهورية كوريا، منذ تقديم تقريرها الأولي، بإجراء مجموعة متنوعة من التغييرات والإصلاحات من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونصت السياسات القانونية والمؤسسية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان، على عدة أمور من بينها قواعد صارمة تنظم الاحتجاز، وعدَّلت القوانين المتعلقة بالعمل كي تتفق مع المعايير الدولية، ووسعت نطاق المساعدة القانونية ليشمل الفئات الفقيرة من السكان. وبُذلت خلال السنوات القليلة الماضية جهود متواصلة لإقامة مجتمع أكثر ديمقراطية يلتزم بتحقيق العدالة وباحترام حقوق الإنسان. وشملت هذه الجهود: توسيع مستحقات الرعاية الاجتماعية المقدمة إلى النساء والمعوقين؛ وإصلاح قانون الجنسية لتيسير الحصول على الجنسية؛ وزيادة تعزيز الديمقراطية من خلال التوسع في تطبيق مبدأ الاستقلال الذاتي المحلي؛ والأخذ بنظام الاسم الحقيقي في القطاعين المالي والعقاري من أجل تعزيز العدالة الاقتصادية. إلا أنه ما زال يتعين القيام بأمور كثيرة لضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وتجاهد جمهورية كوريا باستمرار من أجل تحسين الحالة في هذا المضمار. وقد قامت الحكومة الجديدة، التي أنشئت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ بعد أول عملية انتقال سلمية للسلطة السياسية منذ إنشاء الجمهورية، بتكريس جهدها لتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال السعي في آن واحد إلى إقامة الديمقراطية واقتصاد السوق.

٣- وهذا التقرير الدوري الثاني، الذي يأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف ومناقشات اللجنة بشأن التقرير الأولي، يصف التدابير التي اتخذتها كوريا لتنفيذ العهد في السنوات الخمس التي أعقبت تقديم التقرير الأولي وما أسفرت عنه تلك التدابير من تقدم وتطورات.

أولاً - تعليقات عامة

٤- إن نظام حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جمهورية كوريا موضح في التقرير الدوري الثاني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/114/Add.1). وجمهورية كوريا هي، باختصار، جمهورية ديمقراطية خاضعة لنظام حكم رئاسي يقوم على مبدأ الضوابط وتوازن السلطات. والشعب هو صاحب السيادة. والسلطة التشريعية منوطة بالجمعية الوطنية، والسلطة التنفيذية بالحكومة، والسلطة القضائية بالمحاكم. وتسعى الحكومة جاهدة إلى توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الأساسية للمواطنين كافة، والتقيد بالمعاهدات الدولية، والمحافظة على سلم المجتمع الدولي.

٥- والسلطات المختصة في شؤون حقوق الإنسان مبينة بالتفصيل في التقرير الأولي عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/68/Add.12) والتقرير الأولي عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT/C/32/Add.1). والإجراءات التي تكفل الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان مبينة بالتفصيل في التقرير الأولي عن العهد الحالي. وخلاصة القول إن المحاكم تتولى السلطة القضائية وأن المحكمة الدستورية تبت في خرق الحقوق الدستورية في ممارسة أو عدم ممارسة السلطات الوطنية. وتنفِّذ الحكومة برنامج معونة قانونية لمساعدة الفئات الفقيرة من السكان. وتشمل الخدمات: الاستشارات القانونية المجانية، والمساعدة في تحمُّل تكاليف التقاضي، وتوكيل محام للمتهم يتولى الدفاع عنه مجاناً. وتقوم الجمعية العامة والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ووسائط الإعلام، بدور الحارسة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط الحكومة لإنشاء "لجنة وطنية لحقوق الإنسان" من أجل تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

٦- وقد وُزِّع التقرير الأولي عن العهد على نطاق واسع على السلطات والهيئات المعنية. وأعقب ذلك نشر وتوزيع تعليقات لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التقرير الأولي. وأخذت السلطات المعنية هذه التعليقات في الاعتبار لدى وضع سياساتها. وأُدرج موضوع "القانون الدولي لحقوق الإنسان" كجزء من منهاج ١٩٩٧ في معهد البحث والتدريب للشؤون القضائية، وهو معهد يدرَّب فيه المدعون العامون والمرشحون للوظائف القضائية لمدة سنتين قبل أن يحصلوا على إجازة المحاماة وأن يعينوا مدعين عامين أو قضاة. وقُدِّمت محاضرات حول السمات الرئيسية للعهد وكذلك حول وسائل الانتصاف المتاحة للأفراد الذين تُنتهك حقوقهم.

٧- ويرد في التقرير الأولي عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وصف شامل للحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة لجمهورية كوريا وقد أُدرجت معلومات أكثر تفصيلاً في الفقرات ذات الصلة من التقرير الحالي.

٨- وتناول التقرير الأولي لجمهورية كوريا عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالتفصيل، المادة الأولى من العهد، التي تعترف بالحق في تقرير المصير.

٩- وأوردت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير الأولي والتقرير المرحلي الثاني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الفقرات ذات الصلة من التقرير الحالي معلومات مفصلة تتعلق بتطبيق المادتين ٢ و٣ من العهد.

١٠- ودأبت الحكومة على بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق المثل العليا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمبينة في المادة ٣ من العهد، وقد تم تناول الحالة الراهنة بالتفصيل في التقرير الأولي والتقرير الدوري الثاني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١١- أما فيما يتعلق بالمادتين ٤ و٥ من العهد، اللتين تنصان على تقييد بعض الحقوق بمقتضى العهد، فإن الحكومة الكورية لا تفسر هذه الأحكام على نحو يؤدي، بأي شكل من الأشكال، إلى انتهاك الحقوق والحريات المعترف بها في إطار العهد، أو على نحو يضع على الحريات قيوداً تتجاوز القيود المنصوص عليها تحديداً في المواد ذات الصلة، كما ذُكر في التقرير الأولي والتقرير الدوري الثاني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ثانياً - معلومات عن مواد محددة من العهد

ألف - المادة ٦ - الحق في العمل

١ - ضمان الحق في العمل

١٢- ينص دستور كوريا على مبدأ كرامة وقيمة الإنسان ويحمي هذا المبدأ (المادة ١٠)، ومبدأ المساواة أمام القانون (المادة ١١)، ومبدأ حرية اختيار المهنة (المادة ١٥)، ومبدأ الحق في الأوضاع المعيشية اللائقة (المادة ٣٤). كذلك تكفل المادة ٣٢ الحق في العمل وواجب الدولة في حماية وضمان هذا الحق، إذ نصت على أن "لكل شخص الحق في العمل" وعلى أن "تعمل الدولة على توفير العمل للعمال وضمان أجور معقولة لهم إلى جانب تدابير اجتماعية واقتصادية، وتنفيذ نظام الحد الأدنى للأجر على النحو الذي ينص عليه القانون" (الفقرة ١)، وينص القانون على معايير للعمل تكفل كرامة الإنسان" (الفقرة ٣). ولتحقيق هذه المُثُل العليا الدستورية، تقوم الحكومة الكورية بتنفيذ سياسة عمالة جريئة من أجل ضمان العمالة المنتجة، فضلاً عن تنفيذ تدابير شاملة لحماية أوضاع العمل وزيادة رفاه العمال.

٢ - سوق العمل

١٣- تغيرت بيئة العمالة تغيراً سريعاً في أوائل التسعينات بسبب ارتفاع درجة تخصص الهياكل الصناعية، وأتمتة مرافق الإنتاج، والتقلبات المحلية في الأعمال التجارية. وعلى جانب العرض من سوق العمل، حدثت تغيرات ديمغرافية في السكان، مثل تباطؤ معدل نمو السكان القادرين على ممارسة نشاط اقتصادي، وهرم المجتمع. وعلاوة على ذلك، أصبح الناس يتجنبون القيام بما يسمى "بالأعمال الخطرة والصعبة والقذرة"، وهو اتجاه يمكن أن يعزى بوجه عام إلى ارتفاع مستوى التعليم وتحسُّن مستويات المعيشة. وحدثت بسرعة تغيرات أخرى مثل: وقف/إغلاق المصانع بسبب التكييف الهيكلي للصناعات، وانخفاض الطلب على القوى العاملة بسبب تقدم الأتمتة، وازدياد الطلب على القوى العاملة الحائزة على تقنيات خاصة ومتقدمة بسبب ارتفاع درجة التخصص في الهيكل الصناعي.

١٤- وأدى تناقص معدل النمو الاقتصادي خلال أوائل التسعينات إلى ازدياد البطالة. ولكن الحالة تحسنت في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وتم الإبقاء على معدل بطالة قدره ٢,٠ في المائة، الأمر الذي أدى إلى ضمان العمالة.

وازداد عدد السكان القادرين على ممارسة نشاط اقتصادي ومعدل الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية زيادة مطّـردة، وبخاصة مع دخول المرأة إلى سوق العمل. وأدى ظهور عدد جديد من النساء العاملات إلى زيادة مستمرة في معدل اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي.

الجدول ١: اتجاه العمالة

(الوحدة: ٠٠٠ ١ شخص، %)

التصنيف	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
السكان القادرون على ممارسة نشاط اقتصادي	١٩ ٠٤٨ (٢,٧)	١٩ ٤٢٦ (٢,٩)	١٩ ٨٠٣ (١,٩)	٢٠ ٣٢٦ (٢,٦)	٢٠ ٧٩٧ (٢,٣)	٢١ ١٨٨ (١,٩)	٢١ ٦٠٤ (٢,٠)
معدل الاشتراك في النشاط الاقتصادي	٦٠,٦	٦٠,٠	٦١,١	٦١,٧	٦٢,٠	٦٢,٠	٦٢,٢
- الذكور	٧٤,٧	٧٥,٣	٧٦,٠	٧٦,٤	٧٦,٥	٧٦,١	٧٥,٦
- الإناث	٤٧,٣	٤٧,٣	٤٧,٢	٤٧,٩	٤٨,٥	٤٨,٧	٤٩,٥
السكان الذين يعملون	١٨ ٦١٢ (٢,٩)	١٨ ٠٨٥ (٣,٠)	١٩ ٢٥٣ (٢,٨)	١٩ ٨٧٣ (٣,٠)	٢٠ ٣٧٧ (٢,٧)	٢٠ ٧٦٤ (١,٩)	٢١ ٠٤٨ (١,٩)
معدل البطالة	٢.٣	٢,٤	٢,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٦

ملاحظة: تدل الأرقام الموضوعة ضمن أقواس على النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

المصدر: المكتب الإحصائي الوطني، "التقرير السنوي عن السكان القادرين على ممارسة نشاط اقتصادي".

١٥- وتستخدم جمهورية كوريا، حالياً، طريقة منظمة العمل الدولية لحساب معدل البطالة (أي يُسأل العمال عما إذا كانوا قد حاولوا بنشاط إيجاد وظائف في الأسبوع السابق). إلا أنها تعتزم، بعد أن انضمت إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، حساب معدل البطالة باستخدام معيار الأسابيع الأربعة بدلاً من فترة الأسبوع الواحد السابقة، وهي الطريقة التي يعتمدها معظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

١٦- أما عدد العمال الذين يعملون في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، فقد تناقص باطراد منذ عام ١٩٩١. كما أن عدد العمال في الصناعة التحويلية، التي شهدت نمواً مستقراً حتى الآن، أخذ ينخفض على الرغم من تثبيت الوضع العام للعمالة في أسواق العمل، وإن كان عدد العمال قد ازداد قليلاً في عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ بالمقارنة بالعام السابق. أما عدد العمال الذين يعملون في ميدان الرعاية الاجتماعية وأعمال الخدمات، فإنه يزداد باستمرار. ونسبة الأعمال الدائمة إلى الأعمال المؤقتة آخذة في التناقص.

الجدول ٢: اتجاهات العمالة، حسب الصناعة

(الوحدة: ٠٠٠ ١ شخص، %)

الصناعة/ السنة	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك	التعدين والصناعة التحويلية		خدمات الرعاية الاجتماعية وصناعات الخدمات الأخرى				
		التعدين	الصناعة التحويلية	المجموع	البناء	البيع بالجملة والبيع بالمفرق والفنادق والمطاعم	الأعمال المصرفية والنقل والمستودعات والكهرباء	الخدمات الخاصة
١٩٩٢	٢ ٩٩١	٤ ٨٩١	٤ ٨٢٨	١١ ٠٧٩	١ ٦٥٨	٤ ٤١٩	١ ٦٣٨	٣ ٣٦٤
	(٢,٤-)	(٣,٤-)	(٣.٣-)	(٥,٦)	(٥,٦)	(٨,١)	(٨,٠)	(٠,٩)
١٩٩٣	٢ ٨٢٨	٤ ٧٠٤	٤ ٦٥٢	١١ ٧٢١	١ ٦٨٥	٤ ٨٤٨	١ ٧١١	٣ ٤٨٨
	(٥,٤-)	(٣,٨-)	(٣,٦-)	(٥,٨)	(١,٦)	(٩,٥)	(٤,٥)	(٣,٧)
١٩٩٤	٢ ٦٩٩	٤ ٧٣٥	٤ ٦٩٥	١٢ ٤٠٣	١ ٧٧٧	٥ ١٩٨	١ ٧٦١	٣ ٦٦٧
	(٤,٦-)	(٠,٧)	(٠,٩)	(٥,٨)	(٥.٥)	(٧,٤)	(٢,٩)	(٥,١)
١٩٩٥	٢ ٥٤١	٤ ٧٩٩	٤ ٧٣٣	١٣ ٠٣٧	١ ٨٩٦	٥ ٣٥٨	١ ٨٥٧	٣ ٩٢٦
	(٥,٩-)	(١,٤)	(١,٧)	(٥,١)	(٦,٧)	(٣,١)	(٥.٥)	(٧,١)
١٩٩٦	٢ ٤٠٥	٤ ٧٠١	٤ ٦٧٧	١٣ ٦٥٧	١ ٩٦٨	٥ ٦٢٨	١ ٩٢٧	٤ ١٣٥
	(٥,٤-)	(٢,٠-)	(٢,٠-)	(٤,٨)	(٣,٨)	(٥,٠)	(٣,٨)	(٥,٣)
١٩٩٧	٢ ٣٢٤	٤ ٥٠١	٤ ٤٧٥	١٤ ٢٢٣	٢ ٠٠٤	٥ ٧٩٩	٢ ٠٠٢	٤ ٤١٩
	(٥,٤-)	(٤,٣-)	(٤,٣-)	(٤,١)	(١,٨)	(٣,٠)	(٣,٩)	(٦,٩)

ملاحظة: الأرقام الواردة ضمن أقواس تمثل معدلات التغير عن العام السابق.

المصدر: المكتب الإحصائي الوطني، "التقرير السنوي عن السكان القادرين على ممارسة نشاط قتصادي".

٣- سياسة العمالة

(أ) الأخذ بتشريع جديد بشأن سياسة العمالة

١٧- سنت الحكومة "قانون سياسة العمالة الأساسية" في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وينص هذا القانون على أن تقوم الدولة بوضع خطط أساسية لسياسة العمالة وأن تتخذ تدابير شاملة بشأن سياسة العمالة تهدف إلى تنمية القدرات المهنية للعمال وتعزيز فرص حصولهم على عمل. وهو يحدد أيضاً النهج الأساسي للسياسات الوطنية لتثبيت العمالة عن طريق زيادة الفعالية في سوق العمل وإيجاد توازن بين العرض والطلب في هذه السوق.

١٨- ويُعمل بنظام تأمين العمالة، منذ تموز/يوليه ١٩٩٥، وهو نظام أُخذ به طبقاً لقانون تأمين العمالة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣). والقصد من هذا النظام هو توفير مستحقات البطالة للعمال العاطلين عن العمل لتأمين الاستقرار المعيشي لهم وتوفير خدمات التوظيف لتعزيز العمالة وإعادة الاستخدام، ودعم تنمية مقدرة العمال المهنية. وقد أرسى هذا النظام الأساس لإيجاد حلول على مستوى السياسة للبطالة الهيكلية الناجمة عن إعادة الهيكلة الصناعية

ولاتخاذ تدابير نشطة بشأن سياسات سوق العمل. ومع الأخذ بهذا النظام، أصبح لدى جمهورية كوريا الآن أربعة نُظم تأمين اجتماعي رئيسية، والنُظم الثلاثة الأخرى هي: تأمين التعويض عن الحوادث الصناعية، والتأمين الصحي، والمعاش التقاعدي الوطني.

١٩- وسُن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ "القانون المتعلق بتحسين استخدام عمال البناء". وأخذ هذا القانون بنظام صندوق الادخار التقاعدي لعمال البناء، الذين يمثلون نسبة عالية من القوى العاملة اليدوية، ولكن السياسة الحكومية لا توفر لهم بشكل عام الحماية الجيدة نظراً إلى ارتفاع معدل حركيتهم وإلى استخدامهم في العادة على أساس يومي. وبالتالي، شكل هذا القانون أساساً لتثبيت العمالة، والتنمية المهنية، وتعزيز الرعاية الاجتماعية للعمال.

(ب) التوظيف والإرشاد المهني

٢٠- تقدم خدمات الاستخدام على المستوى الوطني في ٥٣ مؤسسة: ٤٦ مكتب عمل محلياً و٧ مصارف قوى عاملة. وقد أُنشئت مصارف القوى العاملة ووظف فيها مستشارون مهنيون مستقلون من أجل القضاء على عدم الكفاءة في خدمات الاستخدام وتوفير خدمات توظيف أكثر انتظاماً. ومؤسسات خدمات الاستخدام على المستوى الوطني مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمؤسسات استخدام عامة أخرى، بما في ذلك مراكز المعلومات عن الاستخدام ومكاتب المعلومات عن الوظائف الخاضعة للحكومات المحلية.

٢١- ويقوم المكتب المركزي للمعلومات المتعلقة بالعمالة بنشر "معلومات أسبوعية عن الوظائف على نطاق البلد" وبتوزيعها مجاناً لتوفير المعلومات اللازمة عن الوظائف الشاغرة وعن سوق العمل للباحثين عن الوظائف وللجهات التي توفرها. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض مكاتب العمل المحلية منشورات أسبوعية مجانية لتوفير المعلومات عن الوظائف في ٢١ ميداناً وتدير نظام ردود هاتفية على مدار ٢٤ ساعة لإعطاء الباحثين عن وظائف معلومات عن الوظائف الشاغرة. وفي عام ١٩٩٦ بلغ عدد مستخدمي هذا النظام ٣٠٦ ٣٤٨ أشخاص، مما يعني أن متوسط المكالمات الهاتفية التي أُجريت يومياً بلغ ٩٥٤ مكالمة. وتقوم ست إدارات عمل إقليمية، بما فيها إدارة سيؤول، منذ عام ١٩٩٧، بتوفير خدمة هاتفية أكثر تقدماً تتيح للمتصلين تضييق نطاق المعلومات بانتقاء أحكام وشروط الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر موقع وزارة العمل على شبكة إنترنت معلومات عن عروض الوظائف وتسجيل الطلبات ومعلومات عن الوظائف واختبار الأهلية المهنية وغير ذلك من خدمات الوظائف ذات الصلة.

٢٢- وأُنشئت في تموز/يوليه ١٩٩٥، عند دخول نظام تأمين العمالة حيز النفاذ، قاعدة بيانات لإدراج جميع المعلومات المتعلقة بالمجالات ذات الصلة، بما في ذلك التوظيف والتدريب المهني والتعليم، واتجاهات أسواق العمل، ومخططات دعم تكييف العمالة. وتم رفع مستوى الشبكة المحوسبة لتنظيم العمالة التي أُنشئت في عام ١٩٨٧ فأصبحت شبكة شاملة يمكن أن تغطي حالات التوظيف في البلد بكامله. وهذه الشبكة متاحة للحكومات المحلية ولمؤسسات خدمات العمالة على النطاق الوطني. وأصبحت متاحة، ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لـ ٥٢ من

مكاتب العمل المحلية و١٤٤ من مكاتب الحكومات المحلية و١٧ من المكاتب الفرعية للوكالة الكورية للقوى العاملة ولوزارة الوطنيين والمحاربين القدماء (ما مجموعه ٢١٤ مكتباً).

٢٣- وتخطط الحكومة لتوسيع خدمات الاستخدام العامة، وخاصة من خلال تعزيز عمل مصارف القوى العاملة. وبموجب هذه الخطة، سيتم إنشاء ٢٠ مصرف قوى عاملة إضافياً، وخاصة في المدن الرئيسية والمجمعات الصناعية، وسيوظف في كل من هذه المصارف مستشارون مهنيون مستقلون وموظفو مساعدة واثنان من موظفي الإرشاد المهني من أجل تعزيز خدمات التوظيف. وبالمثل، سيوظف مستشارون مهنيون مستقلون في شعبة الأمن الوظيفي وشعبة تأمين العمالة في مكتب العمل المحلي (٦ مستشارين لكل مكتب، وما مجموعه ٢٧٦ مستشاراً لـ ٤٦ مكتباً)، وسيعاد تنظيم ٢٢ من مكاتب العمل المحلية التي تعتبر في متناول الجمهور لجعلها مركز خدمات استخدام شاملاً يوفر في مكان واحد خدمات متعددة بشأن التوظيف والإرشاد المهني ومستحقات البطالة.

(ج) التدريب والتعليم المهنيان

٢٤- وصل عدد معاهد التدريب المهني العامة، في نهاية عام ١٩٩٧، إلى ٩٥ معهداً، وهي تشكل ٢٠ في المائة من مجموع عدد معاهد التدريب المهني (٤٧٣). ولزيادة اشتراك القطاع الخاص في ميدان التدريب المهني ودوره فيه، وتعزيز عمل القطاعين العام والخاص المتكامل، تحاول الحكومة ضمان أن تركز معاهد التدريب العامة على المهارات الأساسية والمتقدمة لخريجي المدارس الثانوية والمسنين والمعوقين وغيرهم من المجموعات الضعيفة، بينما توفر معاهد التدريب الخاصة التدريب الأساسي والمتقدم للوظائف المتخصصة التي تحتاج إليها الشركات وللوظائف الأخرى التي يصعب على المعاهد العامة توفير التدريب لها.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، تم، استجابة للتغيرات التي حدثت في الصناعة، تحسين نظام بنية الموارد البشرية من أجل توفير عمال متعددي المهارات؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، تم حديثاً تعيين ١٩ مؤسسة تدريبية مجهزة جيداً بالمواد والمرافق لتنمية الموارد البشرية كليات متعددة التقنيات. وتشمل المناهج التدريبية والتعليمية في هذه الكليات مجالات تكنولوجية متقدمة، مثل أتمتة الإنتاج، والإلكترونيات الميكانيكية، ومرافق المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتصميم الهندسي.

(د) تشجيع مجموعة متنوعة من أنواع العمالة

٢٦- تحظر قوانين العمل الحالية أي نشاط يتم فيه توريد العمال، باستثناء النشاط الذي تمارسه النقابات. إلا أن تأجير المستخدمين في سوق العمل انتشر على نطاق واسع. وقد حظرت الحكومة هذه الممارسة منذ عام ١٩٩٣، واكتشفت ما مجموعه ٥٧٠ من الموردين غير القانونيين حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ووجهت تُهماً إلى ٢١ منهم. إلا أن المشكلة هي أن اتخاذ الحكومة إجراءات صارمة بحق موردي العمال غير القانونيين يؤدي إلى إنهاء وظائف المستخدمين المؤجرين ويحد من مرونته ممارسات الاستخدام لدى الشركات وفي ضوء هذه الظروف، قامت

الحكومة، بعد إجراء مشاورات مع العمال وأرباب العمل، بوضع "القانون المتعلق بتوفير الحماية إلخ، للعمال المرسلين"، الذي دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وهذا القانون يحمي أوضاع عمل العمال المرسلين (أو المستخدمين المؤجرين)، ويشجع مجموعة متنوعة من أنواع العمالة، ويقلل في الوقت ذاته من إمكانية انعدام الأمن الوظيفي الناتج عن إضفاء الصفة الشرعية على برامج إرسال العمال.

(هـ) اتباع سياسة عمالة نشطة في إطار نظام تأمين العمالة

٢٧- طُبقت، منذ تموز/يوليه ١٩٩٥، مستحقات البطالة - وهي أحد المخططات الثلاثة التي يتضمنها نظام تأمين العمالة - على أماكن العمل التي يعمل فيها ٣٠ أو أكثر من العمال الدائمين، وشمل البرنامجان الآخران (مشروع أمن العمالة ومشروع تنمية القدرة المهنية) أماكن العمل التي تضم ٧٠ أو أكثر من العمال الدائمين. على أن مخطط مستحقات البطالة وُسع في آذار/مارس ١٩٩٨ ليشمل أماكن العمل التي تضم ٥ عمال أو أكثر، وسيشمل المخططان الآخران أماكن العمل التي تضم ٥ عمال أو أكثر، ابتداء من تموز/يوليه ١٩٩٨. وستوسع مخططات تأمين العمالة هذه بشكل أكبر في تموز/يوليه ١٩٩٩ لتشمل أماكن العمل التي تضم أقل من ٥ عمال والعمال المؤقتين والعمال العاملين بدوام جزئي.

الجدول ٣: نطاق شمول تأمين العمالة

في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (الوحدة: مكان عمل/شخص/ %)

	عدد أماكن العمل المشمولة	عدد العمال المشمولين		
		المجموع	عمال	عاملات
المجموع	١٣٠ ٤٨٨	٤ ٧٧١ ٠١٣	٣ ٥٠٣ ٨٤٤	١ ٢٦٧ ١٦٩
المخططات الثلاثة جميعها بموجب نظام تأمين العمالة	٣٥ ٠٥٩	٣ ٥٨١ ٦٢٤	٢ ٦٦١ ٧٤٧	٩١٩ ٨٧٧
مخطط مستحقات البطالة	٩٥ ٤٢٩	١ ١٨٩ ٣٨٩	٨٤٢ ٠٩٧	٣٤٢ ٢٩٢

٢٨- ويموَّل نظام تأمين العمالة بمساهمات من العمال وأرباب العمل المؤمَّنين بموجب بوليصة تأمين. وتُنفق هذه المساهمات، أساساً، على مستحقات البطالة، ومشاريع أمن العمالة، ومشاريع تنمية المقدرة المهنية. والمعدل الأقصى لقسط التأمين هو ٣ في المائة، ويختلف هذا المعدل تبعاً لاتجاه الإيرادات والنفقات في نظام التأمين وغير ذلك من الأوضاع الاقتصادية ذات الصلة. والمعدلات الحالية لأقساط كل من المخططات الثلاثة هي: ٠,٦ في المائة من جدول الرواتب الإجمالي فيما يتعلق بمستحقات البطالة، و٠,٢ في المائة فيما يتعلق بمشاريع أمن العمالة، و٠,١-٠,٥ في المائة (تبعاً لحجم الشركة) فيما يتعلق بمشاريع تنمية المقدرة المهنية.

٢٩- وتهدف مشاريع أمن العمالة، في إطار نظام تأمين العمالة، إلى زيادة أمن العمالة بالحيلولة دون نشوء بطالة من جراء التغييرات في الهيكل الصناعي وبيئة الأعمال التجارية، وإلى تعزيز استخدام النساء والمسنين والمجموعات الضعيفة الأخرى؛ وتيسير توزيع واستخدام الموارد البشرية على نحو معقول بتجميع المعلومات ذات الصلة عن شواغر الوظائف ومقدمي طلبات التوظيف. ولهذه الغاية، يقدم الدعم المالي إلى أرباب العمل بشكل إعانة إيقاف مؤقت للعمل، وإعانة تدريب على تحويل الوظيفة، وإعانة تعليم/تدريب لبدء الأعمال التجارية، وإعانة إعادة وزع للقوى العاملة، وإعانة توظيف جديد، وإعانة تدريب على التكيف الوظيفي، وإعانة تشجيع استخدام المسنين، وإعانة تشجيع إعادة الاستخدام، وإعانة تشجيع إجازة رعاية الأطفال، وإعانة تشجيع مرافق رعاية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع مشروع إقراض لمساعدة أرباب العمل على تغطية نفقات بناء أو توسيع مرافق رعاية الأطفال داخل المصانع.

٣٠- والقصد من مشروع تنمية المقدرة المهنية هو إنشاء نظام تدريب مهني على مدى الحياة يمكِّن العمال من أن يطوِّروا ويحسِّنوا باستمرار قدراتهم الذاتية طوال حياتهم المهنية. ويدفع لأرباب العمل الذين يوفرون التدريب المهني داخل المصنع ٩٠ إلى ١٠٠ في المائة (٧٠-٨٠ في المائة في حالات الشركات الكبيرة) من تكاليف التدريب، أما أرباب العمل الذين يوفرون لعمالهم التدريب المهني في معاهد متوسطة أو مؤسسات تعليمية أعلى مستوى أو في معاهد التدريب المعينة من وزارة العمل، فإنهم يتقاضون ٧٠-٩٠ في المائة من نفقات التدريب. كما أن أرباب العمل الذين يوفرون لعمالهم الذين تبلغ مدة خدمتهم سنة أو أكثر إجازة مدفوعة الأجر تستغرق ٣٠ يوماً أو أكثر والذين يدفعون لهم الأجور المعتادة أو أجوراً أعلى عن هذه الفترة تقدم إليهم أجور العمال و٧٠-٩٠ في المائة من نفقات التدريب ضمن حدود ٦ ملايين ون (٤ ملايين ون في حالة الشركات الكبيرة).

٣١- ويقدَّم أيضاً، بموجب مشروع تنمية المقدرة المهنية، الدعم المالي إلى العمال. وفي الحالات التي يلتحق فيها العمال المتقاعدون الذين يبلغ عمرهم ٥٠ سنة أو أكثر بدورات تدريبية في معاهد التدريب المهني أو المؤسسات التعليمية، يدفع لهم ٩٠ في المائة من الرسوم الدراسية ضمن حدود مليون ون. وفي الحالات التي يقوم فيها العمال المؤمَّنون الذين يُنتظر تسريحهم، والعمال المسرحون الذين كانوا مؤمَّنين سابقاً، بالالتحاق بدورات تدريب/تعليم لإنشاء منشآت تجارية طلائعية، فإنه يُقدَّم إليهم كامل نفقات التدريب/التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ مشروع إقراض للعمال المؤمَّنين الذين يدخلون كلية التقنيات المتعددة أو المعاهد المتوسطة أو المؤسسات التعليمية ذات المستوى الأعلى أو يحضرون دروسها، وذلك لإقراض هؤلاء العمال المال لدفع رسوم التدريب والدراسة بمعدل فائدة سنوي منخفض قدره ١ في المائة، ويسدد القرض خلال ٤ سنوات بعد فترة سماح مدتها سنتان. وعلاوة على ذلك، يوفر تدريب لإعادة استخدام العمال العاطلين عن العمل الذين يحتاجون إلى اكتساب مهارات وتقنيات جديدة كي يجدوا وظائف جديدة. ويقدم الدعم المالي وعلاوات التدريب إلى الجهات التي توفر التدريب وإلى العمال المعنيين وذلك لتغطية تكاليف التدريب.

٣٢- والغرض من مستحقات البطالة هو المحافظة على مستوى معيشة العمال العاطلين عن العمل وأسرهم والعمل على إعادة استخدامهم من خلال توفير المعلومات بصورة منهجية عن الوظائف والتدريب المهني. وتقسم

مستحقات البطالة إلى نوعين من العلاوات: علاوة التفتيش عن عمل، وعلاوة تشجيع إعادة الاستخدام. وهدف الأولى هو المحافظة على مستوى معيشة العاطلين عن العمل ومساعدتهم على التفتيش عن وظائف جديدة من دون أن يواجهوا صعوبات مالية كبيرة، أما هدف الثانية فهو تشجيع إعادة الاستخدام. ويمكن تقسيم علاوة تشجيع استخدام بدورها إلى أربعة أنواع: علاوة إعادة الاستخدام المبكر، وعلاوة تنمية المقدرة المهنية، وعلاوة التفتيش عن عمل على نطاق البلد، وعلاوة الانتقال. ويحق للعامل أن يتقاضى علاوة التفتيش عن العمل إذا كان مؤمَّناً لدى تأمين العمالة لفترة دنيا قدرها ١٢ شهراً من أصل الأشهر الـ ١٨ الأخيرة. ويساوي مبلغ علاوة التفتيش عن العمل ٥٠ في المائة من متوسط الأجر السابق وتُدفع لمدة تتراوح بين ٦٠ يوماً و٢١٠ أيام تبعاً لمدة التأمين والسن الذي تحدث فيه البطالة.

الجدول ٤: عدد أيام دفع مستحقات علاوة التفتيش عن عمل

السن عند ترك العمل	فترة التأمين				
	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة وأقل من ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات	١٠ سنوات أو أكثر
أصغر من ٣٠ سنة	٦٠ يوماً	٦٠ يوماً	٩٠ يوماً	١٢٠ يوماً	١٥٠ يوماً
٣٠-٥٠ سنة	٦٠ يوماً	٩٠ يوماً	١٢٠ يوماً	١٥٠ يوماً	١٨٠ يوماً
٥٠ سنة أو أكبر	٦٠ يوماً	١٢٠ يوماً	١٥٠ يوماً	١٨٠ يوماً	٢١٠ أيام

٤- دعم توفير عمل للمجموعات الضعيفة

(أ) اتخاذ تدابير سياسة لتوفير عمل للمرأة

٣٣- إن ازدياد حافز المرأة إلى العمل واتخاذ الحكومة تدابير سياسة تستهدف تحسين ظروف عمل المرأة، أديا إلى جانب النمو الاقتصادي المطّرد، إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. ففي عام ١٩٩٧، بلغ هذا المعدل ٤٩,٥ في المائة ومن المتوقع أن يزداد أكثر.

الجدول ٥: اتجاه ممارسة المرأة للنشاط الاقتصادي

(الوحدة: ٠٠٠ ١ شخص، %)

السنة	عدد النساء اللواتي يبلغ عمرهن ١٥ عاماً أو أكثر					معدل المشاركة الاقتصادية (%)	معدل البطالة (%)
	المجموع	النساء القادرات على ممارسة نشاط اقتصادي			النساء غير القادرات على ممارسة نشاط اقتصادي		
		المجموع الفرعي	يعملن	عاطلات عن العمل			
١٩٨٠	١٢ ٦٥٩	٥ ٤١٢	٥ ٢٢٢	١٩٠	٧ ٢٤٧	٤٢,٨	٣,٥
١٩٨٥	١٤ ٢٥٨	٥ ٩٧٥	٥ ٨٣٣	١٤١	٨ ٢٨٣	٤١,٩	٢,٤
١٩٩٠	١٥ ٨٩٧	٧ ٤٧٤	٧ ٣٤١	١٣٣	٨ ٤٢٣	٤٧,٠	١,٨
١٩٩٥	١٧ ٣٠٧	٨ ٣٦٣	٨ ٢٢٤	١٣٩	٨ ٩٤٤	٤٨,٣	١,٩
١٩٩٦	١٧ ٥٩٣	٨ ٥٦٨	٨ ٤٣٤	١٣٤	٩ ٠٢٥	٤٨,٧	١,٦
١٩٩٧	١٧ ٨٦٦	٨ ٨٤٣	٨ ٦٣٩	٢٠٤	٩ ٠٢٣	٤٩,٥	٢,٣

المصدر: المكتب الإحصائي الوطني، "حولية السكان القادرين على ممارسة نشاط اقتصادي".

٣٤- وينادي دستور جمهورية كوريا بمبدأ المساواة، فينص في الفقرة ١ من المادة ١١ على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون وأنه لا يجوز التمييز في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بسبب الجنس أو الدين أو المركز الاجتماعي. وقد أعلن أيضاً عن هذا المبدأ في المادة ٥ من قانون معايير العمل: "لا يجوز لصاحب العمل أن يمارس التمييز ضد العمال بحسب الجنس أو أن يعاملهم معاملة تمييزية فيما يتصل بظروف الاستخدام تبعاً للجنسية أو الدين أو المركز الاجتماعي". أما قانون المساواة في الاستخدام، الذي سُنَّ عام ١٩٨٧ كتجسيد لمبدأ المساواة، فإنه ينص على "حظر التمييز في التوظيف والاستخدام" وعلى "دفع أجور متساوية لقاء الأعمال ذات القيمة المتساوية" و"حظر التمييز في التعليم وتوزيع الوظائف والترقي" و"حظر التمييز في التقاعد والصرف من الخدمة". وإن التزام الحكومة بتحقيق مبدأ دفع أجور متساوية لقاء الأعمال ذات القيمة المتساوية يتجلى بوضوح في تصديقها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٠٠) المتعلقة "بمساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية".

٣٥- ونقّحت الحكومة قانون المساواة في الاستخدام تنقيحاً جوهرياً في آب/أغسطس ١٩٩٥ لتعزيز استخدام المرأة وظروف عملها. وبموجب هذا التنقيح، حُظر أي تمييز في مجالات الرعاية الاجتماعية للعمال، بما في ذلك المستحقات المدفوعة نقداً أو عيناً والقروض السكنية. وعلاوة على ذلك، أضيف إلى القانون حكم ينص على وجوب استشارة ممثلي العمال، بمن فيهم العاملات، عند وضع معايير تحديد العمل ذي القيمة المساوية. وهذا الحكم يوجد إطاراً قانونياً لضمان التقيد فعلاً بمبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المساوية.

٣٦- وفي خطوة متصلة بذلك، نظرت الحكومة ملياً في قواعد الاستخدام التي تحكم أوضاع العمل الحالية في مجموعة متنوعة من الشركات وحثت أرباب العمل على إزالة أي تمييز قد تتعرض له المرأة العاملة فيما يتصل بالتوظيف والاستخدام والأجور والتقاعد. ونتيجة لذلك، ألغي نظام إدارة الموظفين القائم على الجنس في المصارف (ما يسمى بنظام أمينات الصندوق) الذي اشتهر بكونه نظام تمييز قائم على الجنس في الماضي. وقامت الحكومة، منذ عام ١٩٩٧، بإصدار توجيهات للشركات التي تشغِّل ١٠٠ عامل أو أكثر لتصحيح أوضاع العمل التي تنطوي على تمييز قائم على الجنس، بما في ذلك طرق حساب الأجور.

٣٧- ويطبق قانون معايير العمل وقانون المساواة في الاستخدام، حالياً، في أماكن العمل التي تضم ٥ عمال أو أكثر. وهذا يعني أنهما لا يطبقان على الشركات التي تضم ٤ عمال أو أقل. بيد أنه تم وضع آلية حماية بديلة لعمال هذه الشركات: فإذا كان أحد العمال يعاني من أي وضع غير مناسب من حيث ظروف العمل والترقية فإن مكتب العمل المحلي يشير على صاحب العمل بتصحيح الوضع ويوفر للعامل معلومات عن طرق التسوية المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية.

٣٨- ولتخفيف عبء رعاية الأطفال على الأسر، وبالتالي لمساعدة المرأة المتزوجة على الدخول إلى سوق العمل، وضعت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ "تدابير سياسة لتوسيع مرافق رعاية الأطفال". وأُنفق خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ ما مجموعه ١,٣ تريليون ون في الاستثمار لبناء مرافق رعاية الأطفال أو لإقراض الأموال لهذا الغرض. وفي نهاية عام ١٩٩٧ بلغ عدد مراكز رعاية الأطفال ٣٦٥ ١٥ مركزاً، منها ١٥٨ مركزاً داخل الشركات. وقامت الحكومة، في مجهود آخر لتوسيع مرافق رعاية الأطفال، بتخصيص ٩,٤ مليار ون في عام ١٩٩٧ لتوفير الدعم المالي لتغطية تكاليف مراكز لرعاية الأطفال تشترك في إنشائها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (٢,٧٢ مليون ون لكل مركز). كذلك تدعم الحكومة بقوة إنشاء مراكز لرعاية الأطفال من جانب المؤسسة الكورية للرعاية الاجتماعية للعمال. كما قامت منذ عام ١٩٩٥ بتقديم الدعم المالي لتغطية تكاليف أجور المشرفات على الأطفال في مراكز رعاية الأطفال لدى الشركات التي يوجد لديها مراكز من هذا القبيل.

الجدول ٦: <u>الاتجاهات السنوية لمراكز رعاية الأطفال</u>

(في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

السنة	المجموع	مراكز رعاية الأطفال التي تديرها الدولة أو المراكز العامة	مراكز رعاية الأطفال الخاصة	مراكز رعاية الأطفال داخل الشركات	مراكز رعاية الأطفال المنزلية
١٩٩٢	٤ ٥١٣	٧٢٠	١ ٨٠٨	٢٨	١ ٩٥٧
١٩٩٣	٥ ٤٩٠	٨٣٧	٢ ٤١٩	٢٩	٢ ٢٠٥
١٩٩٤	٦ ٩٧٥	٩٨٣	٣ ٠٩١	٣٧	٢ ٨٦٤
١٩٩٥	٩ ٠٨٥	١ ٠٢٩	٤ ١٢٥	٨٧	٣ ٨٤٤
١٩٩٦	١٢ ٠٩٨	١ ٠٧٩	٦ ٠٣٧	١١٧	٤ ٨٦٥
١٩٩٧	١٥ ٣٦٥	١ ١٥٨	٨ ١٧٢	١٥٨	٥ ٨٧٧

٣٩- وينص قانون المساواة في الاستخدام على "مخطط منح إجازات لرعاية الأطفال". وبمقتضى هذا الحكم، عندما يقوم عامل لديه طفل يقل عمره عن سنة واحدة بتقديم طلب للحصول على إجازة لرعاية هذا الطفل فإن صاحب العمل يمكن أن يمنحه هذه الإجازة. ولتيسير انتشار هذا المخطط، أنشأت الحكومة في تموز/يوليه في ١٩٩٥ "إعانة لتشجيع إجازات رعاية الأطفال". والمبلغ الحالي (١٩٩٧) لهذه الإعانة التي تدفع لصاحب العمل الذي يمنح إجازة رعاية الأطفال يتراوح بين ٠٠٠ ٩٠ و٠٠٠ ١٣٥ ون شهرياً للعامل الواحد. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت "إعانة لتشجيع إعادة استخدام النساء" من أجل تيسير إعادة استخدام النساء العاملات اللواتي تركن الشركة لأسباب الحمل والولادة ورعاية الطفل. ويُمنح صاحب العمل الذي يقوم بإعادة استخدام امرأة عاملة مثل اللواتي أشير إليهن أعلاه ضمن فترة زمنية معينة إعانة آنية تحدد وزارة العمل مبلغها على أساس سنوي.

الجدول ٧: مدفوعات إعانة تشجيع إجازات رعاية الأطفال

السنة	معايير تحديد مبلغ الإعانة	حالات الدفع	
		عدد الشركات	المبلغ الإجمالي للإعانة المدفوعة
١٩٩٥	- الشركات الكبيرة: ٠٠٠ ٨٠ ون شهرياً للعامل الواحد - الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم: ٠٠٠ ١٢٠ ون شهرياً للعامل الواحد	٦٨	٥٦ مليون ون
١٩٩٦	نفس المذكور أعلاه	٤٤٢	٤٤٦ ١ مليون ون
١٩٩٧	- الشركات الكبيرة: ٠٠٠ ٩٠ ون شهرياً للعامل الواحد - الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم: ٠٠٠ ١٣٥ ون شهرياً للعامل الواحد	٤٧٣	٠٣١ ٢ مليون ون

٤٠- وفي مجهود لتنمية المقدرة المهنية للمرأة العاملة وزيادة مشاركة المرأة في الحقل الصناعي، أنشئت حديثاً ١٠ مدارس ثانوية تقنية للبنات وحوّلت ٩٨ ثانوية تقنية إلى مدارس مختلطة بعد أن كانت في السابق مقصورة على الطلاب الذكور. وبلغ العدد الإجمالي للنساء اللواتي تلقين خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ تدريباً مهنياً مرة واحدة على الأقل ٠٠٠ ١٠٧ امرأة، أو ١٦,٢ في المائة من مجموع المتدربين. وازدادت نسبة النساء فيما بين متدربي معاهد التدريب المهني العامة من ٨,٢ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١١,٧ في المائة في عام ١٩٩٦.

الجدول ٨: اتجاهات في التدريب المهني للمرأة

(الوحدة: شخص)

السنة	المجموع	معاهد التدريب المهني العامة	معاهد التدريب داخل المصانع	معاهد التدريب الخاصة المصرح لها
١٩٩٣	٣٢ ٦٨٢	٢ ٦٨٢	٢٢ ٠١٣	٧ ٩٨٨
١٩٩٤	٣٥ ٢٨٣	٢ ٦٦٣	٢٦ ١٠٠	٦ ٥٢٠
١٩٩٥	٣٧ ٦٤٤	٢ ٥٥٥	٢٩ ٢٩١	٥ ٧٩٨
١٩٩٦	٣٤ ٠٧٧	٥ ١٧٤	٢٢ ٣٦٧	٦ ٥٣٦
١٩٩٧	٤٠ ٣٢٤	١٠ ٢٣٢	٢٣ ١١٢	٦ ٩٨٠

٤١- وأقيمت "مراكز للنساء العاملات" من أجل حفز النشاط الاقتصادي للنساء المتزوجات اللواتي يجدن صعوبة في الحصول على تدريب في معاهد التدريب العادية بسبب مسؤولياتهن المنزلية، بما في ذلك رعاية الأطفال، وتوفير فرص لتنمية قدراتهن المهنية. وأُنشئت من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ ثلاثة مراكز كل سنة، وبنيت في عام ١٩٩٧ خمسة مراكز أخرى فأصبح عدد المراكز الإجمالي ١٧ مركزاً. وتوفر مراكز النساء العاملات دورات تدريبية قصيرة الأجل (أقل من ٦ أشهر) تشمل مجالات مثل الحاسوب، والإلكترونيات، والنشر، وتعليم القراءة، والطبخ، والحلاقة، والتدبير المنزلي، وما إلى ذلك، وتوفر خدمات توظيف بالتعاون الوثيق مع الشركات. وبلغ مجموع النساء اللواتي تلقين منذ عام ١٩٩٣ تدريباً مهنياً ٢٩٢ ١٩ امرأة، منهن ٥٦٥ ٨ أصبحن يعملن. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت ٥٧٢ ٤٢ امرأة دورات تعليمية اجتماعية وثقافية.

(ب) تشجيع استخدام المعوقين

٤٢- سنت الحكومة الكورية "قانون تشجيع استخدام المعوقين" من أجل توفير الوظائف للأشخاص المعوقين وإعادة تأهيلهم مهنياً وتوفير الأمن الوظيفي لهم ومساعدتهم على أن يحيوا حياة لائقة. ولزيادة تشغيل المعوقين زيادة كبيرة، قامت الحكومة في أيار/مايو ١٩٩٦ بإعادة النظر في تدابير السياسة القائمة في مجال استخدام المعوقين وأنشأت "خطة الخمس سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٠) لتشجيع استخدام المعوقين". وأُنفقت ميزانية الخطة، البالغة ٣٨٠ مليار ون، على دعم معاهد التدريب المهني للمعوقين وبناء المعاهد المتوسطة المهنية لهم وإيجاد بيئات أعمال يمكن فيها للمعوقين أن يجدوا وظائف بشكل أكثر سهولة.

٤٣- وبمقتضى قانون تشجيع استخدام المعوقين، تُلزَم الشركات الكبيرة التي تضم ٣٠٠ عامل أو أكثر باستخدام العمال المعوقين. ونُقح القانون في عام ١٩٩٣ برفع حصة العمال المعوقين من ١,٦ في المائة إلى ٢ في المائة. ويغرَّم صاحب العمل الذي لا يتقيد بالحصة الإلزامية بغرامة تحدد وزارة العمل مبلغها في ضوء مستوى الحد الأدنى للأجر. وازداد عدد العمال المعوقين الذين تستخدمهم الشركات الكبرى من ٧٦٤ ٨ في عام ١٩٩١ إلى ١٨٥ ١٠

في عام ١٩٩٦، كما ازداد عدد الموظفين العموميين المعوقين العاملين لدى الحكومة الوطنية أو الحكومات المحلية، من ٦٩٨ ١ في عام ١٩٩١ إلى ٩٩٩ ٢ في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٤٤- وعلاوة على ذلك، عندما يستخدم صاحب العمل من العمال المعوقين أكثر من الحصة المقررة، فإن الحكومة تقدم له الدعم المالي. وفي الحالات التي يزيد فيها عدد عمال الشركة على ٣٠٠ عامل، يقدَّم الدعم المالي مع "إعانة تشجيع استخدام المعوقين". وتم خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٢ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٨ دفع ١,٧٩ مليار ون و٥,٤٦ مليار ون كدعم مالي وإعانات، على التوالي. وقامت الحكومة، كتدبير إضافي لتشجيع استخدام العمال المعوقين المعينين من جديد، بإنفاق ١,٨٢ مليار ون حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ في شكل إعانات لأصحاب العمل الذين يبقون العمال المعوقين المستخدمين من جديد لمدة سنة أو أكثر.

الجدول ٩: اتجاهات استخدام المعوقين

(الوحدة: شخص، %)

السنة	الشركات			الحكومة الوطنية والحكومات المحلية		
	عدد العمال	عدد العمال المعوقين	نسبة العمال المعوقين	عدد الموظفين العموميين	عدد الموظفين العموميين المعوقين	نسبة الموظفين العموميين المعوقين
١٩٩٣	٢ ٠١٣ ٣٦٣	٨ ٨٤٣	٠,٤٤	٢٧٩ ٤٨٠	١ ٩٨٧	٠,٧١
١٩٩٤	٢ ٠٩٢ ٠٥٥	٩ ٠٩٧	٠,٤٣	٢٨٠ ٨٨٧	٢ ١٨١	٠,٧٨
١٩٩٥	٢ ٢٣٨ ٤٩٠	٩ ٥٨٢	٠,٤٣	٢٧٩ ٨٤٩	٢ ٣٠٩	٠,٨٣
١٩٩٦	٢ ٢٧٩ ١١٦	١٠ ١٨٥	٠,٤٥	٢٩٤ ٥٩٤	٢ ٩٢٦	٠,٩٩
حزيران/يونيه ١٩٩٧	٢ ٢٧٩ ١١٦	١٠ ١٨٥	٠,٤٥	٢٩٣ ١٦٧	٢ ٩٩٩	١,٠٢

٤٥- وقامت الحكومة، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، بتعيين ١٦ مدرسة "مدارس خاصة" لتعزيز معاهد التدريب المهني للمعوقين وتحسين مهاراتها. ومنذ ذلك الحين، عرضت الحكومة إعانات إضافية وذلك، مثلاً، بدعم مرافق التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تسمية ١٥ معهد تدريب مهني، موزعة بصورة متجانسة في كل أنحاء البلد، "معاهد تدريب مهني للمعوقين". ويُطلب من هذه المعاهد أن تكفل أن يكون ٥ في المائة من المتدربين على الأقل من أصحاب العاهات، ويسمح لها بتقديم دروس خاصة أو دروس جديدة للمتدربين الطبيعيين والمعوقين على السواء. وتقدَّم أيضاً إلى هذه المعاهد التدريبية المعينة إعانات حكومية لتحسين مرافق وتسهيلات التدريب ولدفع علاوة خاصة للمتدربين لقاء التدريب أو التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح مؤسسات التدريب المهني الخاصة إعانة لتوفير معدات وأدوات التدريب وقرض لإنشاء المرافق.

٤٦- ومن المقرر أن يفتتح "المركز الشامل لإعادة التأهيل المهني" في شباط/فبراير ١٩٩٩. وسيبنى هذا المركز في إقليم كيونجي وسيوفر التدريب المهني وإعادة التأهيل المهني والبحوث المهنية للأشخاص ذوي العاهات الشديدة. وسيبنى أيضاً "معهد متوسط مهني" في بوسان بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٠ من أجل تدريب العمال المعوقين لاكتساب المهارات العالية.

(ج) تشجيع استخدام المسنين

٤٧- ازدادت نسبة المسنين الذين يبلغون من العمر ٥٥ عاماً أو أكثر فيما بين مجموع السكان من ١٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٧، ويتوقع أن تزيد هذه النسبة على ١٦ في المائة في أول عام ٢٠٠٠. ولمواجهة السرعة التي يشيخ بها المجتمع، وضعت تدابير سياسة لمساعدة المسنين على إيجاد وظائف تناسب قدرتهم. وازداد معدل تشغيل المسنين زيادة جوهرية من ٤,٨٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٦,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦.

٤٨- ولتشجيع استخدام المسنين، وضعت الحكومة قائمة بالمهن التي تعتبر مناسبة لهم وحثت نخبة من الشركات على إعطاء الأولوية للمسنين في تشغيل العمال. ووضعت في عام ١٩٩٢ قائمة بـ ٢٠ وظيفة وأضيفت إلى القائمة ٢٠ وظيفة أخرى في عام ١٩٩٥. وأجريت عمليات مسح في نهاية عام ١٩٩٧ لإيجاد وظائف أنسب تضاف إلى القائمة. والهدف الذي تم تحديده لمعدل استخدام المسنين من بين قائمة المهن هو ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ وستشجع الحكومة الشركات بشدة على استخدام العمال الأكبر سناً. وأنشئت منذ عام ١٩٩٦ "إعانة لتشجيع استخدام المسنين" وذلك لدعم الشركات التي يتكون ٥ في المائة أو أكثر من عمالها من أشخاص مسنين. وبمقتضى مخطط الإعانة هذا، تلقت ١٥٤ ٥ شركة إعانة بلغت في الإجمال ٦,٤ مليار ون. وهناك مخطط آخر يهدف إلى تشجيع استخدام المسنين هو "إعانة لاستخدام المسنين من جديد"، وهي تقدم إلى أصحاب العمل الذين يستخدمون العمال المسنين من جديد.

(د) تشجيع استخدام الأشخاص ذوي الدخل المنخفض

٤٩- كان الدعم إلى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض يقدم في شكل مساعدة اجتماعية، ولكن أصبح من الضروري أن تتاح لهؤلاء فرص للتدريب المهني بحيث يتسنى لهم تحقيق الاعتماد على الذات. وعليه، تم توفير التدريب المهني منذ عام ١٩٩٣ للأشخاص ذوي الدخل المنخفض بغية مساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلى كسب دخل أعلى.

٥٠- ويوفر التدريب المهني للأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو للقوى العاملة المحتملة التي تفتقر إلى المهارات، مثل الأشخاص الذين توفر لهم حماية أسباب الرزق، والأشخاص الذين توفر لهم حماية الأطفال اليتامى، والأسر ذات الدخل المنخفض العاملة في الزراعة وصيد الأسماك، والعمال العاطلين عن العمل، والأشخاص ذوي العاهات، والعسكريين المقرر تسريحهم، وربات المنازل، والمسنين، والشباب الذين لا عمل لهم، وطلاب المدارس المتوسطة أو الثانوية الذين لم يترفعوا إلى مدارس أعلى مستوى. وتغطي إعانة الحكومة رسوم تدريبهم بصورة كاملة، وتقدم

لهم علاوة تدريب خلال فترة التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يحصل المتدربون على وظيفة بعد اكتساب الكفاءات أو إنهاء الدورات التدريبية، يمنحون علاوة الهدف منها زيادة فعالية التدريب المهني. وفي عام ١٩٩٧، أنهى ٦٨٤ ١٧ متدرباً من أصل مجموع ٣٣٩ ٢٦ متدرباً الدورات التدريبية، وحصل ٣٢١ ٧ شخصاً على وظائف (يبلغ معدل التوظيف ٤١,٤ في المائة). وكان عدد المتدربين المستهدف لعام ١٩٩٨ يبلغ ٠٠٠ ١٠٠.

باء - المادة ٧ - أوضاع العمل

١- سلامة أوضاع العمل

٥١- تمت، بمقتضى قانون معايير العمل الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٥٣، تحت حماية أوضاع العمل الأساسية (وتشمل الأجور وساعات العمل والعطل والإجازات والتسريح) من الناحية القانونية. ولتنفيذ هذا القانون، يعمل مفتشو عمل في ٤٦ مكتب عمل محلي في جميع أنحاء البلد وقد وصل عدد هؤلاء، في أيار/مايو ١٩٩٨، إلى ٨٤٠. والوظائف الرئيسية المسندة إلى مفتشي العمل هي إجراء عمليات التفتيش على العمل في أماكن العمل، ومعالجة الالتماسات، والنظر من الناحية الإدارية أو القضائية في الشكاوى التي يقدمها العمال وفي الدعاوى التي يقيمونها.

٥٢- ولم يكن قانون معايير العمل سارياً، في حزيران/يونيه ١٩٩٨، على أماكن العمل التي تضم أقل من ٥ عمال دائمين. إلا أن الحكومة أنشأت "مركزاً لمعالجة تظلم عمال الشركات الصغيرة الحجم" في مكاتب العمل المحلية بغية حماية هؤلاء العمال. وقامت الحكومة أيضاً بوضع ونشر نموذج موحد لعقود العمل يتضمن أوضاع العمل الأساسية من أجل التقليل من إمكانية نشوب منازعات حول أوضاع العمل، وقدمت أيضاً خدمات إعلامية عن مصادر المشورة القانونية، ومن المتوقع أن يمد تطبيق بعض أحكام قانون معايير العمل إلى أماكن العمل التي تضم أقل من ٥ عمال وذلك ابتداء من عام ١٩٩٩.

٥٣- ويحظر قانون معايير العمل أي تمييز يقوم على أساس الجنسية. وبالتالي، فإن العمال الأجانب المستخدمين قانونياً يتمتعون بنفس الحماية التي يتمتع بها العمال المحليون. بيد أن القانون لا يشمل العمال الأجانب الذين يقيمون بصورة غير قانونية أو غير الحائزين على إذن عمل. ومع ذلك، توفر الحماية، على أساس إنساني، لـ "المتدربين التقنيين الصناعيين" الذين مارسوا بالفعل عملاً منذ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد طبقت بعض أحكام قانون معايير العمل عليهم، بما في ذلك الأحكام التي تحظر العمل القسري والعنف وتلك المتعلقة بمدفوعات الأجور وساعات العمل والعطل والإجازات وأحكام قانون تأمين التعويض عن الحوادث الصناعية وقانون الحد الأدنى للأجر.

٥٤- ووفر للعمال الأجانب غير القانونيين، منذ شباط/فبراير ١٩٩٤ وبمفعول رجعي حتى عام ١٩٩١، تعويض عن الحوادث الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم "مراكز معالجة شكاوى العمال الأجانب "في كل من مكاتب العمل المحلية" بإنشاء خدمات مشورة وبمعالجة حالات فوات مواعيد الدفع.

الجدول ١٠: حماية أوضاع العمل بمقتضى قانون معايير العمل

نوع الأوضاع		المحتويات
ساعات العمل	البالغون	٨ ساعات يوميا، ٤٤ ساعة أسبوعيا
	الأحداث (دون سن الـ ١٨)	٧ ساعات يوما، ٤٢ ساعة أسبوعيا
تمديد ساعات العمل	البالغون الذكور	لا يتجاوز ١٢ ساعة أسبوعياً وفقط في حال الاتفاق بين صاحب العمل والعامل المعني
	البالغون الإناث	لا يتجاوز ساعتين يومياً، و٦ ساعات أسبوعيا و١٥٠ ساعة سنوياً، وفقط في حال الاتفاق بين صاحب العمل والعاملة المعنية
	الأحداث (دون سن ال ١٨)	لا يتجاوز ساعة واحدة يومياً و٦ ساعات أسبوعياً، وفقط في حالة الاتفاق بين صاحب العمل والعامل المعني
	علاوة تمديد العمل	٥٠ في المائة إضافية أو أكثر من معدل الأجر المعتاد في الساعة
العمل الليلي	النساء والأحداث	العمل الليلي (٢٢/٠٠-٦/٠٠) محظور
	علاوة العمل الليلي	٥٠ في المائة إضافية أو أكثر من معدل الأجر المعتاد في الساعة (في حالة العمال البالغين الذكور)
العطل	العطلة الأسبوعية	يوم واحد أسبوعياً (٥٢ يوماً سنوياً) مدفوعة الأجر
	يوم العمال (الأول من أيار/مايو)	عطلة مدفوعة الأجر
	علاوة عمل في العطلة	٥٠ في المائة إضافية أو أكثر من معدل الأجر المعتاد في الساعة
الإجازات	إجازة سنوية مدفوعة الأجر	إجازة مدفوعة الأجر لمدة ١٠ أيام للعمال الذين يعملون سنة كاملة، وإجازة مدفوعة الأجر لمدة ٨ أيام للعمال الذين يعملون ٩٠ في المائة أو أكثر من السنة (يضاف يوم واحد كل سنة للعمال الذين تبلغ مدة خدمتهم سنتين أو أكثر)
	إجازة شهرية مدفوعة الأجر	إجازة شهرية مدفوعة الأجر لمدة يوم واحد (١٢ يوماً سنوياً)
	إجازة شهرية مدفوعة الأجر (للنساء)	إجازة شهرية مدفوعة الأجر لمدة يوم واحد (١٢ يوماً سنوياً)
	إجازة ما قبل وما بعد الولادة (للنساء)	إجازة مدفوعة الأجر لمدة ٦٠ يوماً
	إجازة رعاية أطفال (للنساء)	إجازة غير مدفوعة الأجر لمدة سنة واحدة أو أقل في حالة الانطباق
المعاش التقاعدي		يمنح ما يعادل أجر ٣٠ يوماً عن كل سنة من الخدمة المستمرة للحالات التي تبلغ فيها الخدمة المستمرة سنة واحدة أو أكثر
التسريح	الشروط المسبقة	التسريح من دون أية أسباب مشروعة غير مسموح به (في حالات تكييف العمالة، يجب أن تبذل الإدارة جهوداً لتفادي عمليات التسريح المؤقت مسبقاً؛ وأن تضع معايير عادلة لانتقاء العمال الذين سيتم تسريحهم؛ وأن ترسل إشعاراً إلى العمال قبل تسريحهم بـ ٦٠ يوماً؛ وأن تجري مشاورات صادقة مع ممثلي العمال)
	إشعار التسريح	يرسل إلى العامل المعني إشعار قبل التسريح بـ ٣٠ يوماً أو يمنح ما يعادل أجور شهر
علاوة الوقف المؤقت للعمل		٧٠ في المائة من الأجر المعتاد في حالة اعتبار صاحب العمل مسؤولاً عن الوقف المؤقت
التعويض عن الحوادث الصناعية		١- تعويض علاج طبي في حالات الإصابات أو الأمراض الناشئة خارج العمل ٢- تعويض وقف مؤقت عن العمل ٣- تعويض عجز ٤- تعويض وفاة ودفع نفقات الجنازة

٢- ضمان الحد الأدنى للأجر

٥٥- وسع نطاق شمول قانون الحد الأدنى للأجر في عدة مناسبات منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وأخذ يطبق، ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، على أماكن العمل التي تضم ١٠ عمال أو أكثر. ونقح القانون من جديد في عام ١٩٩٨ ليشمل أماكن العمل التي تضم ٥ عمال أو أكثر. وسيواصل النظر في مد نطاق القانون إلى أماكن العمل التي تضم أقل من ٥ عمال.

٥٦- وتحدد وزارة العمل سنوياً مستوى الحد الأدنى للأجر، آخذة في الاعتبار تكاليف المعيشة الفعلية، والأجور الراهنة، وإنتاجية العمل. وقبل البت النهائي، يقوم مجلس الحد الأدنى للأجر باستعراض مستوى الحد الأدنى للأجر وفقاً لأنواع المهن. وينقح مستوى الحد الأدنى للأجر سنوياً في اتجاه الزيادة. ويبين في الجدول أدناه عدد العمال الذين استفادوا من نظام الحد الأدنى للأجر اعتباراً من عام ١٩٩٢ ولغاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٨.

الجدول ١١: عدد العمال الذين استفادوا من نظام الحد الأدنى للأجر

(الوحدة: مكان عمل، شخص)

	١٩٩٢	١٩٩٣	كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ١٩٩٤	أيلول/ سبتمبر - آب/أغسطس ١٩٩٥	أيلول/ سبتمبر -آب/أغسطس ١٩٩٦	أيلول/ سبتمبر - آب/أغسطس ١٩٩٧	أيلول/ سبتمبر -آب/أغسطس ١٩٩٨
الشمول	أماكن العمل التي تضم ١٠ عمال أو أكثر						
عدد أماكن العمل المشمولة	٨٨ ٧٧١	٩٨ ٦٩٥	١٠٣ ٧٧٤	١١٢ ٢٧٤	١١٧ ٦٥٨	١٢٢ ٣٥١	-
عدد العمال المشمولين	٤ ٦٢٠ ١٦٤	٥ ٠٤٥ ٠٦٤	٤ ٩١٦ ٣٢٢	٤ ٨٦٣ ٩٢٣	٥ ٣٨٠ ٦٩٧	٥ ٢٤٠ ١٣٥	٥ ٣٢٤ ٨٣٤
عدد العمال الذين استفادوا من النظام	٣٩٢ ٥٠٢	٢٢٧ ٥١٩	١٠٢ ٣١٢	١٠٣ ٠٣٣	١٠٣ ١٩١	١٢٧ ٣٥٣	١٢٣ ٥١٣

المصدر: وزارة العمل، "دراسة استقصائية عن أوضاع أماكن العمل" ومجلس الحد الأدنى للأجر، "تقرير الدراسة الاستقصائية عن الأجور".

٣- الأجور والدخل

(أ) تحديد الأجور

٥٧- كان المعدل السنوي لزيادة الأجور، خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩١، يعادل ١٨,٢ في المائة. وأدت الزيادة العالية في الأجور إلى نشوء مشاكل اقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار وضعف القدرة على المنافسة. ورداً على ذلك، انتقت الحكومة ٧٨٠ مكان عمل وأشارت عليها بقصر معدل زيادة الأجور على ٥ في المائة أو أقل سنوياً. ولم تكن لهذه التوصية قوة ملزمة قانونية ولذا، فإن الزيادة الفعلية تجاوزت في معظم الحالات المستوى الموصى به.

٥٨- وأوصت الحكومة الشركات في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ باتباع معدل زيادة الأجور الذي تم الاتفاق عليه بين الاتحاد الوطني لنقابات العمال ومنظمة أرباب العمل. وبسبب عدم توصل هاتين المنظمتين إلى اتفاق حول معدل زيادة الأجور، أوصت الحكومة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بأن تحسب الشركات زيادات الأجور على أساس المعدل الذي يقترحه خبراء شؤون العمل وأعضاء المجلس الثلاثي المركزي الذين يمثلون المصالح العامة. بيد أن الحكومة لم توص منذ عام ١٩٩٧ باعتماد أي مستوى معين وإنما تبنت مبدأ استقلال العمال والإدارة في اتخاذ القرار.

(ب) مستوى الأجور

٥٩- استمرت مستويات الأجور في الارتفاع في كل سنة من السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٩٦، بلغ متوسط الأجر الشهري في الشركات التي تضم ١٠ عمال دائمين أو أكثر ٥١٠ ٣٦٧ ١ ون، أي بزيادة قدرها ١١,٢ في المائة عن العام السابق. إلا أن معدل زيادة الأجور في عام ١٩٩٧ انخفض إلى أقل من ١٠ في المائة، وهذا يرجع إلى الركود الاقتصادي من جهة، وإلى جهود العمال وأصحاب العمل لإبطاء زيادة الأجور، من جهة أخرى.

الجدول ١٢: اتجاهات الأجور والأسعار الاستهلاكية

(الوحدة: ون، %)

السنة	الأجر الاسمي			الأسعار الاستهلاكية		الأجر الحقيقي		
	المبلغ	معدل الزيادة	الرقم القياسي	معدل الزيادة	الرقم القياسي	المبلغ	معدل الزيادة	الرقم القياسي
١٩٩٢	٨٦٩ ٢٨٤	١٥,٢	٧١,١	٦,٣	٨٦,٠	١ ٠١٠ ٧٩٥	٨,٤	٨٢,٨
١٩٩٣	٩٧٥ ١٢٥	١٢,٢	٧٩,٨	٤,٨	٩٠,١	١ ٠٨٢ ٢٦٩	٧,٠	٨٨,٦
١٩٩٤	١ ٠٩٨ ٩٨٤	١٢,٧	٨٩,٩	٦,٢	٩٥,٧	١ ١٤٨ ٣٦٤	٦,١	٩٤,٠
١٩٩٥	١ ٢٢٢ ٠٩٧	١١,٢	١٠٠,٠	٤,٥	١٠٠,٠	١ ٢٢٢ ٠٩٧	٦,٤	١٠٠,٠
١٩٩٦	١ ٣٦٧ ٥٠١	١١.٩	١١١,٩	٤,٩	١٠٤,٩	١ ٣٠٣ ٦٢٣	٦,٧	١٠٦,٧
١٩٩٧	١ ٤٦٣ ٣٠٠	٧,٠	١١٩,٧	٤,٥	١٠٩,٦	١ ٣٣٥ ١٢٨	٢,٤	١٠٩,٢

ملاحظات: ١- الأجور الحقيقية هي نتيجة تعديل الأجور الإسمية استناداً إلى الأسعار الاستهلاكية في عام ١٩٩٥.
٢- سنة الأساس للرقمين القياسيين للأجور والرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية هي ١٩٩٥.
٣- حسبت معدلات زيادة الأسعار الاستهلاكية على أساس سنوي.

(ج) توزيع الأجور والدخل

٦٠- بما أن مستوى الأجور قد ارتفع، فقد تحسن توزيع الدخل أيضاً. فارتفع معدل توزيع الدخل إلى ٦٣,٧ في المائة في عام ١٩٩٦، بعد أن بقي ثابتاً عند مستوى ٦١,٠ في المائة منذ عام ١٩٩٢. كذلك هبط "مُعامل جيني" من ٠,٢٧٣٢ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٢٥٤٠ في عام ١٩٩٦، وهذا الهبوط هو علامة تحسن في توزيع الدخل.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك، تم تضييق في الفجوات في الأجور بين الصناعات وبين الرجل والمرأة. إلا أن الفجوات في الأجور بين الشركات ذات الأحجام المختلفة اتسعت على الرغم من حدوث تحسن طفيف في عام ١٩٩٧.

الجدول ١٣: معدل توزيع دخل العمل

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
معدل توزيع دخل العمل	٦٠,٢	٦١,٠	٦٠,٤	٦٠,٠	٦١,٢	٦٣,٧	٦٤,٣

المصدر: معهد العمل الكوري، "إحصاءات العمل التي أعدها معهد العمل الكوري".

الجدول ١٤: مُعامل جيني

السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦
معامل جيني	٠,٣١١٠	٠,٢٧٣٢	٠,٢٤٨٧	٠,٢٥٤٠

المصدر: وزارة العمل، "تقرير الدراسة الاستقصائية الأساسية عن هيكل الأجور، ١٩٩٦".

الجدول ١٥: اتجاه الفجوات في الأجور

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الفجوات في الأجور بين الشركات الصغيرة والكبيرة[أ]	١,١٤	١,٢٦	١,٣٥	١,٣٥	١,٤١	١,٣٨	١,٣٦	١,٣٨	١,٤٠	١,٤٣	١,٣٨
الفجوات في الأجور بين الجنسين[ب]	٢,٠	١,٩٥	١,٩٠	١,٨٧	١,٨٣	١,٧٩	١,٧٧	١,٧١	١,٦٨	١,٦٤	١,٦١

المصدر: وزارة العمل، "تقرير الدراسة الاستقصائية الشهرية لإحصاءات العمل".

(أ) متوسط الأجر فيما بين الشركات التي تضم ٥٠٠ عامل أو أكثر مقسوماً على متوسط الأجر فيما بين الشركات التي تضم ١٠-٢٩ عاملاً.

(ب) متوسط أجر العمال الذكور مقسوماً على متوسط أجر العمال الإناث.

٤- رعاية العمال

٦٢- دخل "قانون تعزيز رعاية العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة" حيز النفاذ منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من أجل تعزيز رعاية العمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعتبر فيها ترتيبات رعاية العمال أدنى مستوى بالمقارنة بالشركات الكبيرة. ووفقاً لهذا القانون، تقوم وزارة العمل بوضع وتنفيذ خطط أساسية لتعزيز الرعاية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الحكومات المحلية في مجال إقامة وتشغيل مرافق رعاية العمال وإنشاء "صندوق تعزيز رعاية العمال" لتغطية نفقات تعزيز رعاية العمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمول هذا البرنامج الأخير عن طريق الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة والأرباح التي تجنيها من مبيعات اليانصيب ويتم في إطاره الإنفاق على '١' تقديم القروض لشراء المنازل أو استئجارها؛ '٢' تقديم القروض والدعم المالي للمحافظة على أسباب الرزق؛ '٣' تقديم القروض والدعم لدفع نفقات الدراسة؛ '٤' تقديم الدعم لإنشاء وتشغيل مرافق الرعاية العامة للعمال؛ '٥' تقديم الدعم والقروض لإنشاء وتشغيل مرافق الرعاية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و'٦' تقديم الدعم للأنشطة الثقافية.

٦٣- ودخل "قانون تحسين الحياة المهنية ودعم الأمن الوظيفي" حيز النفاذ منذ آب/أغسطس ١٩٩٧. وبمقتضى هذا القانون، تدير الحكومة حسابات ادخار '١' توفر للعمال مزايا ضريبية؛ '٢' تقدم الدعم المالي إلى الشركات خارج نطاق شمول نظام تأمين العمالة؛ '٣' تقدم الدعم المالي إلى الشركات التي تتحول إلى نوع مختلف من الأعمال التجارية وتحتفظ مع ذلك بما لديها من عمال؛ و'٤' تقدم الإعانات إلى الشركات التي تستخدم من جديد العاملات أو العمال المسنين الذين أزيحوا من أنواع معينة من الأعمال.

٥- ضمان السلامة المهنية

(أ) القوانين واللوائح المتصلة بضمان السلامة المهنية

٦٤- ينص قانون السلامة والصحة المهنية على شروط محددة يجب التقيد بها لضمان سلامة العمال وصحتهم. وتشمل القوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة: مرسوم تنفيذ قانون السلامة والصحة المهنية واللوائح الخاصة بهذا القانون؛ وقانون الوقاية من السحار الرئوي وحماية العمال من الإصابة بالسحار الرئوي ومرسوم تنفيذ هذا القانون واللوائح الخاصة به. وبالإضافة إلى ذلك، ترد في البلاغات العامة والقوانين الداخلية والتوجيهات والمبادئ التوجيهية التقنية ومعايير بيئات العمل أنظمة أو توصيات ذات صلة بالموضوع.

(ب) الاتجاه الراهن في حوادث العمل

٦٥- ما انفك معدل وقوع حوادث العمل يتناقص منذ منتصف الثمانينات وبقي، منذ تسجيل أول معدل (٠,٩٩ في المائة) في عام ١٩٩٥، أقل من ١ في المائة حتى عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالأمراض المهنية، هبط عدد العمال الذين يشتبه في إصابتهم بأمراض مهنية، على الرغم من ظهور أنواع جديدة من هذه الأمراض، ويرجع ذلك إلى تدابير الوقاية النشيطة. وعلى العكس من ذلك، ازداد عدد العمال الذين يشتبه في إصابتهم بالأمراض العادية وازدادت نسبتهم نظراً لإصابة عدد متزايد من الناس بمختلف الأمراض التي يصاب بها البالغون، بما فيها الأمراض المتردية المزمنة.

الجدول ١٦: معدل وقوع حوادث العمل

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
عدد العمال[أ]	٧ ٩٢٢ ٧٠٤	٧ ٠٥٨ ٧٠٤	٦ ٩٤٢ ٥٢٧	٧ ٢٧٣ ١٣٢	٧ ٨٩٣ ٧٢٧	٨ ١٥٦ ٨٩٤
عدد العمال الذين تعرضـــوا لحوادث عمل	١٢٨ ١٦٩	١٠٧ ٤٣٥	٩٠ ٢٨٨	٨٥ ٩٤٨	٧٨ ٠٣٤	٧١ ٥٤٨
عدد حالات حوادث العمل	١٢٥ ٧٥٥	١٠٥ ٣٣٠	٨٨ ٨١٧	٨٣ ٤٨٠	٧٦ ٣٨٨	٧٠ ١٨٨
(ب)	٦,٣٥	٦,٠٢	٥,١٨	٤,٦٩	٣,٩٠	٣,٤٩
(ج)	٢,١٦	٢,٦٥	٢,٤١	٢,٤٧	٢,١٠	٢,١٩
(د)	١٦,١٨	١٥,٢٢	١٣,٠١	١١,٨٢	٩,٨٩	٨,٧٧
(هـ)	١,٦٢	١,٥٢	١,٣٠	١,١٨	٠,٩٩	٠,٨٨

(أ) عدد العمال المشمولين بتأمين التعويض عن حوادث العمل.

(ب) عدد حالات حوادث العمل x ١ ٠٠٠ ٠٠٠ (ج) العـــدد الكلي لأيام العمل الضائعة x ١ ٠٠٠
عدد ساعات العمل السنوية العدد الكلي لساعات العمل السنوية

(د) عدد العمال الذين تعرضوا لحوادث عمل x ١ ٠٠٠
عدد العمال

(هـ) عدد العمال الذين تعرضوا لحوادث عمل x ١٠٠
عدد العمال

الجدول ١٧: نسبة العمال الذين يشتبه في إصابتهم بأمراض مهنية أو أمراض عادية

(الوحدة: %)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
أمراض مهنية	٠,٢١	٠,١٦	٠,١٢	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٠٨
أمراض عادية	٣,٢١	٣,٧١	٤,٠٣	٤,٥٩	٥,٤٢	٦,١٢

(ج) التدابير الوقائية ضد حوادث العمل

٦٦- أخذت الحكومة بنُظم متقدمة لتوفير السلامة والصحة المهنية، وتشمل هذه النظم صحيفة بيانات السلامة المادية (MSMD)، وتقارير سلامة العمليات، ونظام ضمان السلامة. وتم ذلك في ثلاث مناسبات (١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦) نقح فيها قانون السلامة والصحة المهنية في مجهود لضمان سلامة العمال وصحتهم. وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٥ "المشروع الخاص للوقاية من حوادث العمل" ووظفت ٣٠٠ مليار ون لدعم الشركات البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، في اتخاذ تدابير وقائية وتحسين مستوى مرافق السلامة. وقدمت الحكومة أيضاً المشورة والإرشاد التقنيين بشأن الوقاية من الحوادث ودعمت تحسين مستوى مرافق السلامة وآليات تنظيم السلامة والصحة في الشركات التي تمارس عملاً يعتبر فيه احتمال وقوع حوادث عمل وأمراض مهنية عالياً جداً. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة في عام ١٩٩٦، "خطة الثلاث سنوات لتعزيز السلامة المهنية" واتخذت منذ ذلك الحين تدابير ذات صلة بالموضوع في إطار الخطة.

المادة ٨ - <u>حقوق العمال الرئيسية الثلاثة</u>

١- الحق في تكوين النقابات وفي العمل والتفاوض بصورة جماعية

٦٧- تكفل الفقرة ١ من المادة ٣٣ من الضمانات الدستورية حقوق العمال الرئيسية الثلاثة إذ نصت على أن "يكون للعمال الحق في تكوين النقابات والتفاوض الجماعي والعمل الجماعي، بصورة مستقلة وذلك لتعزيز أوضاع العمل". وللوفاء بهذا الحكم، سنّ قانون النقابات وقانون تسوية منازعات العمل في عام ١٩٥٣. وفي آذار/مارس ١٩٩٧ أُدمج هذان القانونان في قانون جديد هو: "قانون النقابات وتنظيم علاقات العمل". ويتضمن هذا القانون أحكاما تتعلق بما يلي '١' حرية تنظيم النقابات؛ '٢' التفاوض بصورة جماعية مستقلة وعقد الاتفاقات الجماعية؛ '٣' القوة الملزمة القانونية للاتفاقات الجماعية وصلاحيتها؛ '٤' تسوية منازعات العمل وعرضها على التحكيم؛ '٥' حظر قيام أصحاب العمل بممارسات عمل جائرة.

٦٨- وتنص المادة ٥ من قانون النقابات وتنظيم علاقات العمل على أنه يحق للعمال (الذين يعتمدون في كسب رزقهم على الأجور والرواتب وغير ذلك من أنواع الدخل المماثلة بصرف النظر عن مهنتهم) أن ينضموا بحرية إلى النقابات أو أن ينظموا بحرية مثل هذه النقابات. وهذا يعني أنه يجوز لهؤلاء العمال أن يشكلوا نقابات على مستوى المؤسسة أو المستوى الإقليمي أو مستوى الصناعة أو مستوى المهنة. وعلاوة على ذلك، ألغي الحكم الذي يحظر تعدد العمل النقابي لإضفاء الصفة الشرعية على تعدد الاتحادات الفيدرالية أو الكونفدرالية للنقابات. وأنشئ، منذ إجراء التنقيح القانوني، عدد من اتحادات النقابات على مستوى الصناعة. إلا أن تعدد العمل النقابي، على مستوى آحاد الشركات أرجئ حتى عام ٢٠٠٢. وفترة السماح هذه ضرورية لتكملة طُرق وإجراءات التفاوض القائمة بحيث لا تؤدي التغييرات المفاجئة في ممارسات التفاوض إلى عدم استقرار العلاقات بين العمال وأصحاب العمل الذين اعتادوا على العمل النقابي الواحد التقليدي.

٦٩- وفيما يتعلق بتنظيم النقابات، اعتمدت الحكومة مبدأ "حرية التنظيم" ونظام الإبلاغ. وعلى العمال أن يتقدموا بطلب إنشاء النقابة إلى وزارة العمل، فتقوم هذه الأخيرة، بعد ثلاثة أيام، بإصدار شهادة للطلب. ويحظر قيام أصحاب العمل بممارسات عمل جائرة فيما يتصل بتشكيل النقابات وتشغيلها (مثل صرف أي عامل من الخدمة أو ممارسة أي تمييز ضده لأنه اشترك في أنشطة جماعية لها ما يبررها، أو الهيمنة على تشكيل أو تشغيل نقابة أو التدخل فيهما).

٧٠- وفي نهاية عام ١٩٩٦ بلغ عدد النقابات ٦ ٤٢٤ نقابة وبلغ عدد العمال المنتسبين إليها ٥٥٨ ٥٩٨ ١ عاملاً، وبلغ معدل الانتساب ١٣.٣ في المائة. وقد نما معدل الانتساب إلى النقابات نمواً سريعاً منذ تموز/يوليه ١٩٨٧ بسبب التقدم الكبير المحرز في إقامة الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. بيد أن هذا المعدل اتجه نحو الانخفاض في عام ١٩٩٠، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى أن إعادة الهيكلة الصناعية المتسارعة أحدثت تغييرات في هيكل العمالة.

الجدول ١٨: <u>اتجاه الانتساب إلى النقابات</u>

السنة	عدد النقابات	عدد العمال المنتسبين إلى النقابات		
		المجموع	ذكور	إناث
١٩٩٢	٧ ٥٣١	١ ٧٣٤ ٥٩٨	١ ٣٢٣ ٥٢١	٤١١ ٠٧٧
١٩٩٣	٧ ١٤٧	١ ٦٦٧ ٣٧٣	١ ٢٦٥ ٨٥٩	٣٩١ ٥١٤
١٩٩٤	٧ ٠٢٥	١ ٦٥٩ ٠١١	١ ٢٨٥ ٦٢٧	٣٧٣ ٣٨٤
١٩٩٥	٦ ٦٠٦	١ ٦١٤ ٨٠٠	١ ٢٥٤ ١٣٣	٣٦٠ ٦٦٧
١٩٩٦	٦ ٤٢٤	١ ٥٩٨ ٥٥٨	١ ٢٥٩ ٦٢٦	٣٣٨ ٦٢٦

٧١- وتتخذ النقابات أشكالا عدة: فهي تكون إما على مستوى المؤسسة أو المستوى الإقليمي أو مستوى الصناعة، أوغير ذلك. وفي نهاية عام ١٩٩٦، بلغ عدد النقابات على مستوى الصناعة ٢٦ نقابة يتكون أعضاؤها من نقابات فردية على مستوى المؤسسة. وبعد إلغاء الحكم الذي يحظر تعدد العمل النقابي في آذار/مارس ١٩٩٧، أنشئت ١٤ نقابة إضافية على مستوى الصناعة، حتى أيار/مايو ١٩٩٨.

٢- القيود المفروضة على عضوية النقابات وأنشطتها

(أ) حقوق عمل الموظفين العموميين

٧٢- تنص الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من الدستور على أن "لا يتمتع سوى الموظفين العموميين المعينين بموجب القانون بحق تكوين النقابات والتفاوض الجماعي والعمل الجماعي". كذلك يضع قانون الموظفين العموميين التابعين للدولة وقانون الموظفين العموميين التابعين للحكومات المحلية قيوداً على حق الموظفين العموميين في تكوين النقابات والانضمام إليها. وحُرم العسكريون وموظفو الشرطة وموظفو المؤسسات الإصلاحية ورجال الإطفاء، وجميعهم من

الموظفين العموميين، من حقوق العمل الرئيسية الثلاثة. وتستند هذه القيود إلى فكرة أن هؤلاء الموظفين العموميين لهم وضع فريد وهو كونهم خداماً للشعب برمته ومسؤولين عن سلامته.

٧٣- ومع ذلك، يحق للموظفين العموميين الذين يقومون بأعمال يدوية في المستشفى الطبي الوطني والمؤسسات العامة التابعة لوزارة الإعلام والاتصالات وللإدارة الوطنية للسكك الحديدية أن يكونوا نقابات وأن ينضموا إليها لأنهم غير مشمولين بالمادة ٦٦ من قانون الموظفين العموميين التابعين للدولة والمادة ٥٨ من قانون الموظفين العموميين التابعين للحكومات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة، بعد اتفاق اللجنة الثلاثية في شباط/فبراير ١٩٩٨ القاضي بضمان حق تكوين النقابات للموظفين العموميين، بوضع "قانون بشأن إنشاء وتشغيل رابطات الموظفين العموميين في أماكن العمل"، وهو قانون يضفي الصفة الشرعية على رابطات الموظفين العموميين المنشأة في أماكن العمل، وذلك ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الجدول ١٩: <u>انتساب الموظفين العموميين إلى النقابات</u>

(في نهاية ١٩٩٧)

إسم النقابة	تاريخ إنشائها	عدد العمال المنتسبين إليها
نقابة السكك الحديدية	٢٤ آب/أغسطس ١٩٦١	٢٧ ٦٩٥
نقابة مصلحة البريد	٢٤ آب/أغسطس ١٩٦١	٢٣ ٣٩٠
نقابة المستشفى الطبي الوطني	٨ آذار/مارس ١٩٦٣	٢٥٠

(ب) حقوق عمل المدرسين

٧٤- قامت الحكومة الكورية، في جهود أخرى لضمان حقوق العمال، بمنح المدرسين الحق قانونيا في تكوين النقابات. وقد أقر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ "قانون انتساب المدرسين إلى النقابات وإدارتها" في الجمعية الوطنية ودخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وبسنْ هذا القانون، كُفلت للمدرسين حقوق عمل أساسية مثل الحق في تكوين النقابات والحق في التفاوض الجماعي وفقاً لتوصيات منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(ج) الأنشطة السياسية للنقابات

٧٥- على الرغم من أنه تم، بتنقيح قانون العمل في آذار/مارس ١٩٩٧، إلغاء الحكم الذي يحظر على النقابات القيام بأنشطة سياسية، فقد نصت القوانين واللوائح المتعلقة بالانتخابات على قصر الأنشطة السياسية لتلك النقابات ولمنظمات أخرى على مستوى معين. ولكن مع تنقيح "قانون انتخاب الموظفين العموميين ومنع سوء السلوك الانتخابي" في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، استطاعت النقابات القيام بحملات انتخابية لصالح أو ضد حزب سياسي أو مرشح أثناء فترة الحملات.

٣- إصلاح علاقات العمل

(د) خلفية قوانين العمل الجديدة

٧٦- أنشئت، في أيار/مايو ١٩٩٦، اللجنة الرئاسية لإصلاح العلاقات الصناعية، التي تضم ممثلين عن العمال وأرباب العمل والمصالح العامة، وذلك لاستطلاع الرأي العام وموازنة مصالح العمال والإدارة ومناقشة الأساليب الممكنة لتنقيح قوانين العمل. وعلى الرغم من أن العمال وأرباب العمل وأعضاء المصالح العامة الذين تتكون منهم اللجنة كانوا متفقين في الرأي على أن من الضروري جداً إجراء إصلاحات في علاقات العمل من أجل تقوية قدرة الشركات على المنافسة وتوفير نوعية حياة أفضل للعاملين، فقد فشل العمال وأرباب العمل في تضييق فجوة خلافاتهم في الرأي حول بعض النقاط غير المستعدين للتنازل عنها.

٧٧- وردا على ذلك، شكلت الحكومة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لجنة تشجيع إصلاح العلاقات الصناعية التي ضمت رؤساء الوزارات المعنية. وأعدّت هذه اللجنة مشروع قانون التنقيح الحكومي استنادا إلى نتائج المناقشات وعرضته على الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اجتمع النواب المنتسبون إلى الحزب الكوري الجديد الحاكم آنذاك، وحدهم، في الجمعية العامة وأقروا مشروع القانون. ولكن، نظرا للمقاومة القوية التي لقيها "القانون الجديد" من جانب العمال، نوقش من جديد تنقيح آخر لقانون العمل في الجمعية العامة. وأخيرا، أقرّت في آذار/مارس ١٩٩٧، قوانين علاقات العمل الجديدة التي وافقت عليها الأحزاب الحاكمة والمعارضة على السواء. وتهدف القوانين الجديدة إلى تشكيل أساس للتفاوض بشكل مستقل بين العمال والإدارة، وزيادة المرونة في سوق العمل، وإزالة النظم والممارسات غير المعقولة.

(ه) إلغاء حظر تدخل طرف ثالث

٧٨- مع صدور قوانين العمل الجديدة، ألغيت الفقرة ٢ من المادة ١٣ من قانون تسوية منازعات العمل القديم التي تحظر تدخل طرف ثالث وأضيفت أحكام جديدة تتعلق بالجهات التي يجوز للعمال والإدارة طلب مساعدتها، سواء أكانت أشخاصا أم منظمات. وهذا يعني أنه أصبح يحق للنقابات وأرباب العمل التماس المساعدة المهنية فيما يتعلق بالتفاوض الجماعي والإضرابات، على التوالي، من منظمات العمال والإدارة الأعلى مستوى، سواء المنظمات التي يقوم العمال أو الإدارة بإبلاغها إلى وزارة العمل أو تلك التي يحق لها تقديم المساعدة المهنية بموجب القانون. ويستتبع "إبلاغ وزير العمل" إجراءً بسيطاً يُقصد منه حماية استقلال العمال والإدارة من التدخل الجائر من جانب أطراف ثالثة غير مرغوب فيها. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين أبلغوا إلى وزارة العمل لتقديم مساعدة بشأن التفاوض الجماعي والإضرابات ٥٨٩ ٦٨٣ شخصا في ١٨٥ مكان عمل في جميع أنحاء البلد: أبلغت النقابات عن ٥٧٤ ٦٨٣ شخصا في ١٨٢ مكان عمل، بينما أبلغ أرباب العمل عن ١٥ شخصا في ٣ أماكن عمل. ولم ترفض وزارة العمل أي طلب حتى الآن.

(و) القيود المفروضة على تحكيم السلطات في منازعات الدوائر العامة

٧٩- بمقتضى "قانون تسوية منازعات العمل" القديم، كان يُسمح للسلطات بالتحكيم في منازعات العمل في جميع الدوائر الرسمية. ولكن، بمقتضى القانون الجديد، لا يُسمح للسلطات بالتحكيم إلا في الدوائر الرسمية الأساسية (مثل مصالح الشؤون الطبية والمياه والكهرباء والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية) التي من الواضح أن توقفها يؤدي إلى تعريض الحياة اليومية للناس للخطر وإلى تقويض الاقتصاد الوطني وأنه يصعب الاستعاضة عنها بشركات تجارية عادية. وقبل التنقيح، كان التحكيم ممكنا بناء على طلب السلطات الإدارية أو بواسطة لجنة علاقات العمل. وبالمقارنة مع السابق، ينص القانون الجديد على أنه يحق للجنة علاقات العمل وحدها التحكيم بناء على توصية اللجنة الخاصة للتسويات: فلم يعد للهيئات الإدارية الحق في المطالبة بأن يجري التحكيم من جانب السلطات. وتتألف اللجنة الخاصة للتسويات من ثلاثة أعضاء يمثلون المصلحة العامة في لجنة علاقات العمل ويعينهم رئيس اللجنة.

(ز) تعديل القيود المفروضة على الأعمال الجماعية للعمال في الصناعات الدفاعية

٨٠- بالنظر إلى الوضع العسكري والاستراتيجي لجمهورية كوريا، يتسم استقرار توريد وإدارة المواد الدفاعية الرئيسية بأهمية بالغة للأمن الوطني. وبالتالي، تنص الفقرة ٣ من المادة ٣٣ من الدستور على فرض قيود على الأعمال الجماعية التي يقوم بها عمال الشركات الرئيسية في الصناعات الدفاعية. والمشكلة هي أن العمال الذين كانوا يعملون في تلك الشركات ولكنهم كانوا في الوقت نفسه يعملون في إنتاج منتجات مدنية، كانوا يخضعون، بموجب قوانين العمل القديمة، لقيود في التمتع بحقهم في العمل الجماعي. ولذا ضيَّق القانون الجديد نطاق العمال الذين يحظر عليهم الاشتراك في أعمال جماعية ليقتصر على '١' العمال الذين تتمثل وظيفتهم الرئيسية في إنتاج السلع الدفاعية؛ و'٢' العمال الذين يعملون في توفير خدمات الكهرباء أو المياه المرتبطة مباشرة بإنتاج السلع الدفاعية، وسمح للعمال الآخرين الذين يمارسون أعمالاً مكتبية أو غيرها من الأعمال التي ليست لها علاقة مباشرة بإنتاج السلع الدفاعية بالعمل جماعياً.

(ح) تعزيز عدالة لجنة علاقات العمل وطابعها الاحترافي

٨١- تتألف لجنة علاقات العمل من اللجنة الوطنية لعلاقات العمل، ومن ١٣ لجنة إقليمية لعلاقات العمل ولجنة خاصة لعلاقات العمل. والغرض منها هو تسوية المنازعات المتعلقة بالحقوق أو المصالح والناشئة بين العمال والإدارة نتيجة لعمليات التسريح الجائرة أو الاختلاف بين العمال والإدارة حول الأجور وغيرها من أوضاع العمل. وتتألف كل لجنة من لجان علاقات العمل من أعضاء يمثلون العمال وأرباب العمل والمصالح العامة. ويعين ممثلو العمال من بين الأشخاص الذين توصي بهم النقابة، وممثلو أرباب العمل من بين الأشخاص الذين توصي بهم رابطة أرباب العمل، بينما ينتخب العمال وأرباب العمل ممثلي المصالح العامة من بين الأشخاص الذين يوصي بهم رئيس لجنة علاقات العمل ورابطات النقابات وأرباب العمل المعنية.

٨٢- وبالإضافة إلى ذلك، نُقِّح قانون لجنة علاقات العمل في آذار/مارس ١٩٩٧ لزيادة استقلال اللجنة ونزاهتها وطابعها الاحترافي. ولتعزيز استقلال العمليات، رُفع مركز رئيس اللجنة الوطنية لعلاقات العمل إلى المستوى الوزاري وأُسند إليه المزيد من الولايات المتعلقة بترتيبات الموظفين وتخطيط الميزانية والرقابة العامة على الإدارات وما إلى ذلك. ويُقسم أعضاء المصالح العامة إلى مجموعتين: مجموعة القضاء ومجموعة التسويات، وكل منهما يتطلب مجموعة من المؤهلات.

دال - المادة ٩- نظام الضمان الاجتماعي

١- تطور الضمان الاجتماعي

٨٣- إن تطور الضمان الاجتماعي مبين بالتفصيل في الفقرتين ١٣١ و١٣٢ من التقرير الأولي عن العهد.

٢- نظام الضمان الاجتماعي

٨٤- إن نظام الضمان الاجتماعي مبين بالتفصيل في الفقرتين ١٣٣ و١٣٧ من التقرير الأولي عن العهد.

(أ) نظام التأمين الطبي

٨٥- نفذ نظام التأمين الطبي بموجب قانون التأمين الطبي الذي صدر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، ووُسع نطاق تغطيته ليشمل السكان بأسرهم باستثناء الطبقات المنخفضة الدخل (٠٠٠ ٦٤٢ ١ شخص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) التي لا تستطيع دفع مساهمتها الخاصة بها، والتي يشملها برنامج المعونة الطبية. وقد بدأت التغطية التأمينية الشاملة في ١ تموز/يوليه ١٩٨٩.

٨٦- إن برنامج التأمين الطبي ومستحقاته مبينان بالتفصيل في الفقرتين ١٣٩ و١٤٠ من التقرير الأولي عن العهد. ومستحقات المرض النقدية ومستحقات الأمومة النقدية، مستثناة من مجموعة مستحقات التأمين الطبي.

٨٧- ونظراً لأن فترة نيل المستحقات حددت بـ ١٨٠ يوماً في السنة حتى نهاية عام ١٩٩٤، كان المرضى المصابون بأمراض مزمنة أو بأمراض تتطلب علاجاً طويل الأمد غير راضين عن مستحقات التأمين الطبي. إلا أن الفترة مددت في عام ١٩٩١ إلى ٢٧٠ يوماً، وقلَّت شكاوى المرضى الذين يتلقون مستحقات التأمين الطبي. وقد أُلغي في عام ١٩٩٦ الحد الموضوع لفترة المستحقات التي تمنح للمسنين أو المعوقين. وتعتزم الحكومة الكورية زيادة فترة نيل المستحقات ٣٠ يوماً في السنة، وإلغاء الحد الموضوع على هذه الفترة بحلول عام ٢٠٠٠، من خلال مراجعة قانون التأمين الطبي.

٨٨- والمؤمن عليهم أو الأفراد الذين يعولونهم، مطالبون بالإسهام بنصيب في نفقاتهم الطبية عندما يتلقون خدمات الرعاية الطبية من برنامج التأمين الطبي. وفي حالات العلاج في المستشفيات، يدفعون نسبة ٢٠ في المائة من مجموع النفقات، وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى المرضى الخارجيين، فإنهم يدفعون ما يتراوح بين ٣٠ و٥٥ في المائة من مجموع النفقات، تبعاً لدرجة مرافق الرعاية الطبية التي يتلقون العلاج فيها إلا أن الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٧٠ سنة يدفعون نسبة مشاركة في النفقات أقل من الآخرين فيما يتعلق بالخدمات التي تقدم إلى المرضى الخارجيين.

٨٩- والمساهمة التي يدفعها المستخدم لبرنامج التأمين الطبي يحددها النظام الأساسي لكل شركة تأمين طبي، وهي تتراوح بين ٢ و٨ في المائة من متوسط الأجر الشهري؛ ويتعين على صاحب العمل أن يدفع نصف القيمة عن المستخدم. وتبلغ نسبة مساهمة الحكومة وموظفي المدارس الخاصة ٣,٨ في المائة من متوسط الأجر الشهري، وتدفع الحكومة أيضاً نصف القيمة عن موظفيها. وينبغي لصاحب العمل أن يدفع نسبة ٣٠ في المائة من المساهمة المقررة على المستخدمين في القطاع الخاص، وتساهم الحكومة بإعانة نسبتها ٢٠ في المائة.

٩٠- أما برنامج التأمين الطبي لأصحاب المهن الحرة، فتحسب فيه المساهمة على أساس دخلهم، وممتلكاتهم، وحجم أسرتهم، وعدد السيارات التي يحوزونها. وبغية تقليل عبء المساهمة المقررة على أصحاب المهن الحرة في المناطق الريفية، تقدم الحكومة إعانة تغطي جزءاً من مساهمتهم، بالإضافة إلى كل النفقات الإدارية للبرنامج. وقد أعانت الحكومة البرنامج بمبلغ ١,٠٥ تريليون ون في السنة المالية ١٩٩٨، بما يعادل ٢٧ في المائة من مجموع النفقات، و١,٥ في المائة من ميزانية الحكومة المركزية و٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

٩١- وبغية ضمان الاستقرار المالي لكل شركة تأمين طبية، والتقليل من الاختلافات المالية بين شركات التأمين، استحدث في عام ١٩٩١ برنامج لتجميع الأموال من أجل الرسوم الطبية العالية، يتعين على جميع شركات التأمين الاشتراك فيه. وبدأ الصندوق عمله في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، على أساس أنه إذا تجاوزت النفقات الطبية لشخص مسن مبلغ مليون ون للحالة الواحدة، فإن المبلغ الذي يزيد على المليون ون يدفع من الأموال المجمعة. وقد نفذ منذ عام ١٩٩٥، برنامج لتجميع الأموال من أجل الرسوم الطبية للمسنين، بغية تقليل العبء المالي الملقى على كاهلهم. ويشمل البرنامج جميع رسوم دخول المستشفيات لمن تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً. وفي عام ١٩٩٧، أحال هذان البرنامجان مبلغ ٢٤٨,٢ بليون ون من شركات التأمين الطبي على المستخدمين إلى شركات التأمين الطبي على أصحاب المهن الحرة. ويسهم برنامجا تجميع الأموال في تحقيق الاستقرار المالي لشركات التأمين الطبي على أصحاب المهن الحرة، لا سيما الشركات العاملة في المناطق الريفية التي يتألف المشتركون فيها من كثير من المسنين والمزارعين. وفي النهاية، فإن برنامجي تجميع الأموال يساعدان في تخفيف العبء عن المسنين والمزارعين.

(ب) برنامج المعونة الطبية

٩٢- إن برنامج المعونة الطبية هو برنامج يرمي إلى تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض الذين يتلقون إعانة معيشة، والمستثنين من نطاق تغطية التأمين الطبي لأنهم لا يستطيعون دفع قيمة اشتراكهم في هذا التأمين. وهذا البرنامج الممول من ميزانية الحكومة، يزود الفقراء باستحقاقات طبية وهو مصنف في درجتين: الدرجة الأولى للمعونة الطبية، وهي تقدم إلى الأشخاص الذين يعالجون في مرافق التمريض والأشخاص الذين تعتبرهم الحكومة "موارد ثقافية بشرية والأشخاص ذوي المزايا الوطنية، وإلى ضحايا الكوارث؛ والدرجة الثانية للمعونة الطبية، تقدم لمتلقي الرعاية الذين يعولون أنفسهم ويتلقون إعانة معيشة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان برنامج المعونة الطبية هذا قد وفر الحماية لـ ٠٠٠ ٦٤٢ ١ شخص.

٩٣- والمجموعة الكاملة لإعانات المعونة الطبية مبينة بالتفصيل في الفقرة ١٤٣ من التقرير الأولي عن بالعهد.

٩٤- وقد أنشأت كل حكومة محلية صندوقاً للمعونة الطبية يمول من الحكومة المركزية والحكومة المحلية. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد لهذا البرنامج مبلغ قدره ٥٣٩,٦ مليار ون.

(ج) نظام المعاشات التقاعدية الوطني

٩٥- يتألف النظام الكوري العام لمعاشات التقاعد من نظام معاشات وطني للمواطنين العاديين، ونظام معاشات مهني خاص لموظفي الحكومة والعاملين العسكريين ومدرسي المدارس الخاصة. واستحدث نظام موظفي الخدمة المدنية في عام ١٩٦٠، وأعقبه نظام معاشات العاملين العسكريين في عام ١٩٦٣، ونظام معاشات مدرسي المدارس الخاصة في عام ١٩٧٥، ونظام المعاشات الوطني في عام ١٩٨٨.

٩٦- ووفقاً لقانون المعاشات الوطني المعدل لعام ١٩٨٦ (الذي نفذ في عام ١٩٨٨)، يشمل نظام المعاشات الوطني الكوريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاما، والذين يقيمون في البلد. وطبّق القانون بشكل إجباري على المستخدمين وأصحاب العمل في أماكن العمل الخاصة التي يعمل فيها ١٠ مستخدمين أو أكثر. وقد وسِّع نطاق التغطية الإجبارية ليشمل أماكن العمل التي يعمل فيها خمسة مستخدمين أو أكثر في عام ١٩٩٢، وليشمل المزارعين وصيادي الأسماك وأصحاب المهن الحرة الذين يقيمون في المناطق الريفية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٩٧- وتصنف أنواع التغطية إلى '١' الأشخاص المؤمن عليهم في مكان العمل، مثل المستخدمين وأصحاب العمل في أماكن العمل التي يعمل فيها خمسة مستخدمين أو أكثر؛ و'٢' الأشخاص المؤمن عليهم في المناطق الريفية مثل المزارعين وصيادي الأسماك وأصحاب المهن الحرة؛ '٣' الأشخاص المؤمن عليهم طوعاً و'٤' الأشخاص المؤمن عليهم بشكل طوعي مستمر، مثل المسنين الذين تقل مدة التأمين عليهم عن ٢٠ سنة، وتتراوح أعمارهم بين ٦٠ و٦٤ سنة. وحتى تموز/يوليه ١٩٩٧، كان العدد الكلي للمؤمن عليهم يبلغ ٠٠٠ ٩٠٣ ٧ شخص (في أماكن العمل

٠٠٠ ٦٨٧ ٥، وفي المناطق الريفية ٠٠٠ ٠٧٨ ٢، والمؤمن عليهم بشكل طوعي بمن فيهم المؤمن عليهم بشكل طوعي مستمر، ٠٠٠ ١٣٨).

٩٨- ولأن الحد الأدنى لمدة الاشتراك اللازمة للتأهيل لتلقي معاش الشيخوخة هو ١٥ سنة أو أكثر، وأن نظام المعاشات الوطني ينفذ منذ ١٠ سنوات، فإن الناس الذين كانت تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة لكن تقل عن ٦٠ سنة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، لم يكن عدد سنوات اشتراكهم يكفي لتأهيلهم للحصول على معاشات الشيخوخة. ولضمان تأهيل المسنين للحصول على معاشات تقاعدية، فإن الذين شملهم النظام لمدة خمس سنوات أو أكثر، يدفع لهم معاش خاص للشيخوخة، كما سمح للمزارعين وصيادي الأسماك الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ سنة لكنهم لم يبلغوا من العمر ٦٥ سنة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٥، بالحصول على معاشات استثنائية. وقد طبق النظام الحالي على أناس منخرطين في بعض الأنشطة المولدة للدخل، لكن ربات البيوت المتفرغات لبيوتهن أو النساء اللاتي يدرن أعمالاً تجارية مع أزواجهن مستبعدات من نطاق الشمول الإجباري. إلا أنه إذا طلقت زوجة زوجها، أو تزوجت من جديد بعد وفاته، تفقد أهليتها للحصول على معاش، مما يسبب مشكلة فيما يتعلق بضمان دخل للمسنين. ولهذا السبب، حاولت الحكومة أن تضمن أهلية النساء للحصول على معاشات تقاعدية.

٩٩- وبموجب نظام المعاشات التقاعدية الوطني، تشمل مستحقات التقاعد معاشات الشيخوخة، ومعاشات العجز، ومعاشات الباقين على قيد الحياة. وتشمل مستحقات المبلغ الجزافي سداد المبلغ الجزافي، ودفع المبلغ الجزافي في حالة الوفاة. وتُدفع معاشات الشيخوخة لمن بلغوا من العمر ٦٠ عاماً وكان مؤمناً عليهم لمدة ٢٠ عاماً على الأقل. ويرمي مستوى المستحقات إلى ضمان أن يتلقى الأشخاص الذين دفعوا اشتراكاتهم في صندوق المعاشات لمدة ٤٠ عاماً، والذين يكون مستوى دخلهم مماثلاً لمتوسط قيمة دخل جميع المؤمن عليهم، ٧٠ في المائة من متوسط أجرهم خلال حياتهم المهنية. أما المعاشات في حالة العجز فتُدفع لمن يصبحون مرضى أو يصابون أثناء فترة اشتراكهم في صندوق المعاشات، والذين يكونون معوقين بدنياً أو عقلياً بعد تلقي العلاج الطبي. أما معاش الباقين على قيد الحياة، فيُدفع للباقين على قيد الحياة من أفراد عائلة الشخص المؤمن عليه الذي تبلغ فترة اشتراكه في صندوق المعاشات سنة أو أكثر، أو للباقين على قيد الحياة من أفراد أسرة صاحب المعاش المتوفى. ويُدفع المبلغ الجزافي الذي يتم سداده إلى الأشخاص عند فقدهم مركز المؤمن عليهم، ممن تقل فترة اشتراكهم في صندوق المعاشات عن الفترة الأدنى اللازمة للحصول على مستحقات التقاعد. ويُدفع المبلغ الجزافي المستحق في حالة الوفاة، عندما يتوفى الشخص المؤمن عليه. وفي ٣١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كان العدد الكلي للحالات التي دفعت مستحقاتها هو ٠٠٠ ٩٨١ ٤ حالة، بما في ذلك ٠٠٠ ٢٠٢ حالة معاش شيخوخة خاص، و٠٠٠ ٤٧ حالة معاش للعجز، و٠٠٠ ١٩٦ حالة معاش للباقين على قيد الحياة، و٠٠٠ ٥٣٢ ٤ حالة لسداد المبلغ الجزافي. ونظراً لأن النظام ينفذ منذ ١٠ سنوات فقط، فإن معاش الشيخوخة الكامل لم يُدفع بعد. ومعظم المستحقات التي دفعت هي مستحقات سداد المبلغ الجزافي، ذلك أن التغطية الإجبارية آخذة في التوسع.

١٠٠- إن الموارد المالية لنظام المعاشات الوطني تعتمد أساساً على اشتراكات المؤمن عليهم. وقد تحملت الميزانية الحكومية التكاليف الإدارية اللازمة لتسيير النظام بنسبة ١٠٠ في المائة (في المناطق الريفية) و٥٠ في المائة (في

أماكن العمل). كما قُدم مبلغ يعادل ثلث اشتراكات أصحاب أقل مستوى دخل شهري، كإعانة للمزارعين وصيادي الأسماك. وقدمت الحكومة مبلغ ٨٥,٧ مليار ون في عام ١٩٩٧، لتغطية نفقات إدارة وتشغيل هيئة المعاشات الوطنية، وكإعانات لاشتراكات المزراعين وصيادي الأسماك.

١٠١- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، أنشئت فرقة عمل من أجل توفير الاستقرار المالي الطويل الأجل وإصلاح نظام المعاشات الوطني. وبحلول عام ١٩٩٩، وسِّع نطاق التغطية الإجبارية ليشمل أصحاب المهن الحرة الذين يقيمون في المناطق الحضرية بحيث يشمل نظام المعاشات الوطني جميع سكان البلد.

١٠٢- ويرد وصف لتفاصيل نظام المعاشات الخاص بموظفي الخدمة المدنية، بمن في ذلك مدرسو المدارس الخاصة، والعاملون العسكريون في الفقرات ١٥٠ إلى ١٥٢ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

(د) المساعدة العامة

١٠٣- وفقاً لقانون حماية سبل المعيشة (١٩٦١)، تنفذ كوريا برامج شتى لضمان مستوى أدنى من المعيشة لمن لا تتوافر لهم سوى قدرة ضئيلة على كسب معاش كاف لحياتهم أو لمن لا تتوافر لهم هذه القدرة بالمرة.

١٠٤- ومن بين معايير اختيار متلقي حماية سبل المعيشة أن يكون الدخل الشهري للفرد من الأسرة أقل من مبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ٢١٠ و٠٠٠ ٢٢٠ ون، وأن تكون قيمة ممتلكات الأسرة أقل من مبلغ يتراوح بين ٢٦ و٢٨ مليون ون. وفي عام ١٩٩٧، كان هناك ٠٠٠ ٤١٤ ١ متلقي لحماية سبل المعيشة. ويتلقى هؤلاء نفقات إعانة شهرية للمعيشة مثل نفقات الغذاء. كما تُدفع لهم بعض رسوم الالتحاق بالمدارس ورسوم التعليم بحيث يتسنى للأفراد الذين يعولونهم الالتحاق بالمدارس المتوسطة أو المدارس الثانوية. وتقدم الرعاية الطبية لمتلقي الإعانة في حالة إصابتهم في حادث أو بمرض.

١٠٥- وبالنسبة لمتلقي الإعانة القادرين على العمل، يوفَّر لهم التدريب المهني، وتقدم لهم مساعدة مالية لممارسة عمل تجاري. كما تقدم لهم معونة جنازة، ومعونة أمومة. وتمول هذه البرامج من الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

١٠٦- وعلاوة على ذلك، تتحمل الحكومة كامل المصاريف الطبية للمعوقين منخفضي الدخل، وتقدم المنح لشراء وإصلاح الكراسي المتحركة، والبدائل، والركائز وعصى السير، وما إلى ذلك. كما تمنح الحكومة ٠٠٠ ٤٥ ون شهرياً لنحو ٠٠٠ ٤٢ شخص يعانون من صنوف عجز قاسية ومعقدة ولا يستطيعون ممارسة حياتهم اليومية بدون تلقي المساعدة من آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة قروضاً للمعوقين الذين تتوافر لهم القدرة على كسب حد أدنى من الرزق، من أجل إعالة أنفسهم بأنفسهم.

١٠٧- وتقدم الحكومة مخصصات للمسنين منخفضي الدخل. كما تتحمل نفقات تعليم أفراد الأسر التي تعولها أمهات وتقدم معونة لتلك الأسر. وفي المستقبل القريب، تزمع الحكومة توسيع نطاق هذه البرامج وتعزيز مستوى الدعم.

(هـ) تأمين التعويض عن حوادث العمل

١٠٨- يرمي نظام تأمين التعويض عن حوادث العمل إلى تعويض العمال عن الإصابات أو المرض أو الوفاة الناجمة عن عمل كان يؤدى لصالح أصحاب عمل. وبموجب هذا النظام، تجبي الحكومة قسط تأمين من أصحاب العمل على أساس سنوي توقعاً لحالات لا يستطيع أصحاب العمل فيها أن يدفعوا تعويضاً مناسباً للعمال أو لأسرهم. ولتغطية عمليات هذا النظام، صدر قانون تأمين التعويض عن حوادث العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣. وكان هذا النظام تحت الاشراف المباشر لوزارة العمل حتى نيسان/أبريل ١٩٩٥، لكن اعتباراً من ١ أيار/مايو ١٩٩٥، عُهد إلى المؤسسة الكورية لرعاية العمال، بإدارة عمليات النظام بغية زيادة كفاءة تنفيذ المهام المتعلقة بالتأمين والحنكة المهنية في تنفيذها.

١٠٩- إن نظام تأمين التعويض عن حوادث العمل يطبق بوجه عام على جميع أماكن العمل. ومع ذلك، فإن بعض قطاعات الأعمال التجارية المحددة (تبعاً لمخاطر العمل التجاري وحجمه وموقعه، الخ) وأماكن العمل الأصغر من مستويات معينة، مستثناة من التطبيق الإجباري للنظام. وحتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧، كانت ٠٠٠ ٢٠٩ شوكة قد انضمت إلى نظام التأمين، وتحققت التغطية التأمينية لـ ٠٠٠ ٠٩٢ ٨ عامل في أماكن العمل تلك. ويمول الصندوق المخصص للتأمين من حوادث العمل من المساهمات (أقساط التأمين) التي يدفعها أصحاب العمل، كما تتحمل الحكومة جزءاً من المصروفات الإدارية لنظام التأمين (٩ مليارات ون في عام ١٩٩٦ و١٠,٨٩ مليار ون في عام ١٩٩٧).

١١٠- ويدفع التعويض عن حوادث العمل عندما يعاني العمال من إصابات أو أمراض أو صنوف عجز، أو عندما يتوفون لأسباب تتعلق بالعمل. وتشمل أنواع مستحقات التأمين، مستحقات الرعاية الطبية، ومستحقات الإجازة المرضية (المعاش التعويضي عن الإصابة/المرض)، ومستحقات العجز، ومستحقات أفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة، ومستحقات الجنازة. وبغية حماية العمال الذين يصابون بحوادث العمل وهم يعملون في شركة ملزمة بالانضمام إلى نظام التأمين، فإن مستحقات التأمين تُدفع للعمال المعنيين، بغض النظر عما إذا كانت شركاتهم قد انضمت إلى النظام أو لم تنضم إليه.

١١١- والمستوى الحالي للتعويض عن حوادث العمل أعلى من المستوى الذي أوصت به منظمة العمل الدولية. وبوجه خاص، فإن "نظام الحد الأدنى للتعويض" يضع معايير خاصة للعمال الفقراء الذين تكون دخولهم منخفضة إلى درجة لا يغدو معها استخدام متوسطات أجورهم لحساب مستحقات العجز الخاصة بهم أو مستحقات أفراد أسرهم الباقين على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان متوسط أجر العمال المعنيين أقل من الحد الأدنى للأجر، فإن هذا الحد الأدنى يُستخدم في حساب مبلغ المعاش التعويضي عن الإصابة/المرض، ومستحقات وقف العمل.

١١٢- وبغية توفير استقرار العيش للعمال المعوقين بشدة الذين فقدوا قدرتهم على العمل بسبب حوادث العمل، والمساعدة في وضع أساس لمعيشتهم، يقدم دعم مالي لتغطية تكاليف المعيشة والمصاريف المدرسية. وعلاوة على ذلك، وبغية مساعدة العمال المصابين على الشفاء، والعودة إلى ممارسة حياتهم العادية، وإعادة تأهيل أنفسهم، أقيمت مرافق طبية وورشات للاعتماد على الذات، ومرافق للتأهيل.

١١٣- إن النظام الحالي لتأمين التعويض عن حوادث العمل لا يدير صندوقاً خاصاً لتمويل التعويض الذي يدفع للعمال المصابين/المرضى لأجل طويل. لكن إذا أغلقت شركة يعمل فيها عامل مصاب/مريض منذ أجل طويل، فإن التعويض الذي يدفع للعامل يمول بشكل مشترك من قبل جميع القطاعات الصناعية بشكل يتناسب مع نسبة مجموع الأجور في كل صناعة.

(و) ميزانية الضمان الاجتماعي

١١٤- زادت ميزانية الضمان الاجتماعي للحكومة الكورية من ٢,٤ في المائة من ميزانية الحكومة، أو ٠,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨١، إلى ٦,٢ في المائة من الميزانية، أو ١,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٧. وكانت ميزانية الضمان الاجتماعي الحكومية لعام ١٩٩٧ تبلغ ٤,٢ تريليون ون. وتعود الزيادة السريعة في ميزانية الضمان الاجتماعي على مدى الـ ١٦ عاماً الماضية إلى توسيع خدمات الضمان الاجتماعي، بما في ذلك استحداث نظام المعاشات الوطني في عام ١٩٨٨، وتوسيع التأمين الطبي ليشمل الأمة بأسرها في عام ١٩٨٩، وتوسيع نطاق شمول المعاشات التي تقدم لسكان المناطق الريفية، واستحداث تأمين العمل في عام ١٩٩٥، وتنفيذ وتوسيع برامج المساعدة العامة الموصوفة أعلاه.

١١٥- أما صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يسهم فيه المدنيون، فموضح في الفقرة ١٦٦ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

١١٦- وبلغت احتياطيات الصندوق ٣٢,٢ مليار ون في عام ١٩٩٧، وقدم الصندوق منحاً بلغت قيمتها ١٢,٥ مليار ون في عام ١٩٩٧. ونظام التشغيل مبين في الفقرة ١٦٧ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

١١٧- وقد استكمل صندوق الرعاية الاجتماعية الميزانية الحكومية المخصصة للرعاية الاجتماعية وأفاد فعلياً في تعزيز اشتراك المواطنين في العمل الاجتماعي والقضايا الاجتماعية من خلال إقامة علاقة تعاونية بين الحكومة والقطاع الخاص. وبإصدار قانون الجمع المجتمعي للأموال من أجل الرعاية الاجتماعية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، انتهى عمل صندوق الرعاية الاجتماعية القائم، ورُحِّلت احتياطياته إلى المؤسسة المجتمعية لجمع الأموال. وباستحداث النظام المجتمعي لجمع الأموال، سيصبح في الإمكان زيادة تعبئة الموارد للرعاية الاجتماعية للمدنيين إلى أقصى حد.

٤ - خطط توسيع الضمان الاجتماعي

١١٨- إن جميع الكوريين في كوريا مشمولون الآن بالتأمين الطبي والمعونة الطبية. إلا أن "نظام الرسوم المنخفضة/المستحقات المنخفضة" الحالي لا يمكن أن يفي بمطالب الشعب الكوري من حيث كمية ونوعية الخدمات الطبية. وتعتزم الحكومة تغيير النظام الحالي إلى "نظام رسوم مثلى - مستحقات مثلى" بغية تحويل نظام التأمين الصحي الحالي المركز على العلاج، إلى نظام شامل للتأمين الصحي الوطني يشمل التشخيص، والعلاج، وإعادة التأهيل، والوقاية. وإن نظام المعاشات الوطني الذي يشمل العمال المستخدمين في أماكن العمل التي تضم خمسة مستخدمين أو أكثر، وأصحاب المهن الحرة في المناطق الريفية، والمزارعين وصيادي الأسماك، سيوسع ليشمل جميع المواطنين بحلول أوائل العقد المقبل.

١١٩- وفي عام ١٩٩٧، كان مبلغ المستحقات المقدمة للفرد من الفئة المنخفضة الدخل هو ٠٠٠ ١٠٤ ون شهرياً، وهو يمثل زيادة تجاوزت ضعف ما كان يدفع شهرياً خلال السنوات الخمس السابقة. وتعتزم الحكومة مواصلة زيادة مستوى حماية سبل المعيشة تدريجياً حتى يصبح المتلقون على مستوى مماثل لمستوى المواطنين الآخرين. كما تعتزم الحكومة زيادة عدد مرافق الرعاية الاجتماعية، وزيادة علاوات الرعاية الاجتماعية للأسرة، وتحسين برامج خدمات الرعاية الاجتماعية الأسرية من أجل المسنين والمعوقين والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تحسين نظام توفير الرعاية الاجتماعية، تعتزم الحكومة إنشاء وتشغيل مكاتب للرعاية الاجتماعية على مستوى المدن والأقاليم والمقاطعات، وهي أولى مستويات الحكم المحلي.

٥ - التعاون الدولي

١٢٠- إن التعاون الدولي لتعزيز الضمان الاجتماعي في كوريا مبين بالتفصيل في الفقرات ١٧٠ إلى ١٧٢ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

هاء - المادة ١٠ - <u>حماية المرأة والطفل والأسرة</u>

١ - مفهوم الأسرة

١٢١- إن مفهوم الأسرة وطابع النظام الأسري في كوريا مبينان بشكل موجز في الفقرتين ١٧٣ و١٧٤ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

٢ - سياسات الرعاية الاجتماعية للمسنين

١٢٢- بسبب إطراد النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة وتقدم الرعاية الطبية في كوريا، زاد متوسط العمر المتوقع للكوريين من ٦٩ سنة في ١٩٨٥ إلى ٧١,٦ سنة في عام ١٩٩٠، ومن المتوقع أن يصبح ٧٤,٩ سنة في عام ٢٠٠٠. ومن ثم، فإن النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يبلغون من العمر ٦٥ سنة فأكثر آخذة في التزايد. وكانت هذه النسبة المئوية تبلغ ٣,١ في المائة في عام ١٩٧٠ مقارنة بنسبة ٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة، ٠٠٠ ٣٧١ ٣ شخص في عام ٢٠٠٠، يؤلفون نسبة ٧,١ في المائة من مجموع السكان. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تبلغ النسبة المناظرة ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن تتنوع احتياجات رعاية المسنين مع زيادة السكان المسنين. ولذا وضعت الحكومة الكورية سياسات رعاية شاملة للمسنين، وتقوم بتنفيذها لمنع المشاكل الاجتماعية التي تسببها شيخوخة المجتمع، ولتحسين المركز الاجتماعي للمسنين وضمان تأمين حياتهم.

(أ) سياسات لتعزيز الأمن الاقتصادي للمسنين

١٢٣- نظام خاص لضمان حد أدنى لمستوى المعيشة. منذ عام ١٩٩١، قُدمت مخصصات شيخوخة إلى المسنين الفقراء في إطار برنامج حماية سبل المعيشة (وهو نوع من برامج المساعدة العامة). ولا يشمل نظام المخصصات هذا إلا عدداً محدوداً من المسنين. كما يعتبر مستواه غير كاف. ولذا وسّعت الحكومة المخصصات التي منحت للمسنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ و٧٩ سنة (وعددهم زهاء ٠٠٠ ٢٢٨ شخص) بحيث يتلقى كل منهم ٠٠٠ ٣٥ ون شهرياً، وللمسنين الذين يبلغون من العمر ٨٠ سنة فأكثر (وعددهم ٠٠٠ ٣٦ شخص) بحيث يتلقى كل مهم ٠٠٠ ٥٠ ون شهرياً في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من توسيع نظام المعاشات الوطني، فإن معظم السكان الذين بلغوا من العمر ٦٥ سنة وأكثر، غير مشمولين به. ولهذا السبب، عندما عُدِّل "قانون توفير الرعاية للمسنين" في عام ١٩٩٧، حلت المعاشات التقاعدية للشيخوخة محل مخصصات الشيخوخة من أجل تعزيز قدرة المسنين الفقراء على الاعتماد على الذات. وقد بدأ النظام الجديد لمعاشات الشيخوخة في تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٢٤- سياسات لتعزيز فرص العمالة. هناك ثلاثة برامج للتوظيف تتيح للمسنين فرصة كسب المال عن طريق الاستغلال الجيد لوقتهم الحر وتتمثل فيما يلي: '١' تشجيع تشغيل المسنين، بموجب قانون تعزيز العمالة؛ و'٢' بنك وظائف المسنين؛ و'٣' وأماكن عمل المسنين. ويشترط قانون تعزيز العمالة تخصيص ٦٠ نوعاً من الوظائف (بيع المسبوكات المعدنية للأوتوبيسات والسجائر، والإشراف على مواقف السيارات والمتنزهات العامة، الخ.) بشكل تفضيلي للمسنين. وفي عام ١٩٩٨، كانت المكاتب الفرعية المحلية للرابطة الوطنية للمواطنين البالغين سن التقاعد تقوم بتشغيل ٧٠ بنكاً. كذلك أنشأت الحكومة ٤٨١ مكاناً لعمل المسنين، في مراكز رعايتهم ومراكز أنشطتهم.

(ب) السياسات الصحية والطبية من أجل المسنين

١٢٥- تعزيز الخدمات الصحية والطبية. بغية اتقاء أمرض الشيخوخة أو تشخيصها في مرحلة مبكرة، يقدم البرنامج الوطني للتأمين الصحي مستحقات للمسنين من أجل إجراء فحوص طبية. وتوفر لهم فحوص صحية مجانية في إطار برنامج حماية سبل المعيشة. ولتحسين صحتهم وفرت لهم الحكومة فحوصاً صحية مجانية جرى توسيع نطاقها لتشمل أمراضاً خاصة، تبعاً لاحتياجات المسن. وكان الحد الزمني للمستحقات التي تدفع في إطار البرنامج الوطني للتأمين الصحي هو ٣٠٠ يوم سنوياً في عام ١٩٩٨، لكن هذا الحد سيزاد تدريجياً كل عام ليصل في النهاية إلى ٣٦٥ يوماً في السنة بحلول عام ٢٠٠٠. ومنذ عام ١٩٩٦، لم يلغ الحد إلا بالنسبة للمسنين والمعوقين. وهذا التوسيع سيوفر مزيد من فرص العلاج للمسنين الذين يعانون من أمراض مزمنة ويحتاجون إلى المزيد من الرعاية الطبية وإلى العلاج لأمد أطول.

١٢٦- خطة عشرية خاصة للمسنين المصابين بالعته. نظراً لأن عدد المسنين المصابين بالعته يزداد مع شيخوخة السكان، بدأت الحكومة تكريس اهتمام لتوفير خدمات الرعاية العامة لهم. وستنشئ الحكومة "مراكز الإبلاغ والاستشارة عن المصابين بالعته" داخل كل مركز صحي لتوفير خدمات تستند إلى المجتمع المحلي. وفي الوقت الحالي، توجد ٩ دور تمريض، تُعنى، على وجه التحديد، بالمسنين الذين يعانون من الإصابة بالعته. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بناء ١٥ دار تمريض أخرى و٩ مستشفيات للمسنين المصابين بمرض العته.

١٢٧- خدمات الرعاية الاجتماعية للمسنين. بدأت الحكومة، إدراكا منها لصعوبات توفير الرعاية للمسنين في مساكنهم، تكريس اهتمامها لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لهم. وهناك ٥٢ مركزاً لتوفير خدمات المساعدة في السكن، وهي توفر شتى خدمات الرعاية للمسنين في مساكنهم. ومن أجل مساعدة الأسر غير القادرة على رعاية المسنين في الأجل القصير، يعمل حالياً ٣١ مركزا للرعاية اليومية، و١٥ مركزا للرعاية قصيرة الأجل.

(ج) سياسات لتوفير حياة هادفة ومريحة للمسنين

١٢٨- إنشاء مراكزأنشطة المسنين. يتلقى كل من مراكز أنشطة المسنين، التي بلغ عددها زهاء ٣٠ ٠٠٠ مركز (في عام ١٩٩٨) دعما من ميزانية الحكومة المركزية بمبلغ ٤٤ ٠٠٠ ون شهريا لنفقات التشغيل، و٢٥٠ ٠٠٠ ون سنويا لتكاليف التدفئة. ولتعزيز أنشطة المراكز، يجري وضع وتوزيع برامج إعلامية وبرامج شتى أخرى، كما يجري النظر في سبل توفير معلومات مفيدة عن الصحة والرعاية، والتوظيف، والتأمين الصحي والمعاشات التقاعدية، في المراكز. وستقدم كذلك مساعدات للمعيشة اليومية، مثل خدمات التنظيف وتسليم الوجبات، بالتعاون مع رابطات النساء والشباب المحلية.

١٢٩- إنشاء مراكز متعددة الأغراض للبالغين سن التقاعد. من أجل توفير خدمات رعاية شاملة، مثل الاستشارة الصحية، والأنشطة الثقافية، والاستجمام للمسنين، يجري إنشاء خمسة مراكز نموذجية متعددة الأغراض لبالغي سن التقاعد في سيئول، وسيجري في آخر المطاف، إنشاء مراكز على النطاق الوطني. ويعمل حاليا ثمانون مركزاً للمواطنين بالغي سن التقاعد، وسيتم توسيعها، مع التركيز على مناطق العاصمة.

١٣٠- توسيع المرافق بأجر المخصصة للمسنين من الطبقة الوسطى. بغية تلبية حاجة المسنين من الطبقة الوسطى إلى نوعية عالية من خدمات الترفيه والإسكان، تقدم وكالات الحكومة المركزية دعما ماليا للقطاع الخاص الذي يوفر خدمات الرعاية الاجتماعية. وتمنح الحكومة مبلغا يتراوح بين ٥ و٦ بلايين ون كقروض بفائدة منخفضة، وتخفيضات ضريبية لشركات القطاع الخاص التي تشترك في إنشاء دور للمسنين، ومرافق للرعاية الطبية ومستشفيات للمسنين يدفع المستفيدون منها نفقات ما يتلقونه من خدمات. كما ستواصل الحكومة تشجيع استثمار القطاع الخاص في مجال الرعاية.

١٣١- توسيع فرص الاشتراك في الأنشطة التطوعية والاجتماعية. إن معدل الاشتراك في الأنشطة التطوعية منخفض جدا بسبب نقص الوعي الاجتماعي، وإن كان بعض المسنين يشتركون في أنشطة تطوعية مثل أنشطة الحماية البيئية، وتنظيم حركة المرور. ونظرا لأن الأنشطة التطوعية يمكن أن تعزز نوعية حياة المسنين، بدنيا وعقليا على السواء، يجري النظر في السبل الكفيلة بتعزيز هذه الأنشطة عن طريق تشجيع الأنشطة المدنية، وتوفير رسوم الانتقال.

(د) تعزيز احترام المسنين

١٣٢- الاحتفال بأسبوع المسنين ويوم المسنين. تحتفل الحكومة بـ "أسبوع المسنين" و"يوم المسنين" في ٢ تشرين الأول/أكتوبر عن طريق القيام بأنشطة إقليمية خاصة، وأنشطة في أماكن العمل أيضاً، لمواصلة وتنمية روح احترام المسنين. وبالإضافة إلى ذلك، منحت الحكومة جوائز للمسنين الذين أدوا أعمالا نموذجية للآخرين، كما نظمت مناسبات رياضية للمسنين، وحلقات دراسية عن الشيخوخة.

١٣٣- توسيع نظام الخصم لبالغي سن التقاعد. يطبق نظام الخصم للمسنين الذين بلغوا من العمر ٦٥ سنة وأكثر على ما مجموعه ١٣ سلعة، بما في ذلك أجور استخدام وسائل النقل العام (٥٠ في المائة من أجرة السفر بالقطار في الدرجة الثانية و٣٠ في المائة من أجرة السفر بالقطار في الدرجة الأولى، و٢٠ في المائة من أجرة السفر بالسفينة، و١٠ في المائة من أجرة السفر بالطائرة، بالاضافة إلى السفر المجاني بقطارات الأنفاق). وهذا النظام يساعد على تعزيز احترام المسنين، ويخفف من الأعباء الاقتصادية الملقاة على كاهلهم، وسيتم توسيعه بالتعاون مع وزارت أخرى.

٣- سياسات تعزيز حقوق الطفل

١٣٤- إن برنامج رعاية الطفل، الذي بدأ لحماية أيتام الحرب بعد الحرب الكورية، جرى توسيعه ليشمل كل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. وصدر قانون رعاية الأطفال في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، لتوفير الرعاية والتعليم للأطفال الذين لا تتوفر سبل رعايتهم في المنزل بسبب عمل أو مرض الأوصياء عليهم. وتعمل الحكومة بشكل لا يعرف الكلل من أجل الإسهام في كلا التنشئة السليمة للأطفال وتعزيز اشتراك المرأة في قوى العمل عن طريق الاستثمار في توسيع مرافق الرعاية اليومية، وفقا لخطة الثلاث سنوات للتنشئة (١٩٩٥-١٩٩٧) لتوفير الرعاية اليومية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات. كما شجعت الحكومة الرعاية الأسرية للأطفال المعوزين بإصدارها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ القانون الخاص بتشجيع التبني وبإجراءاته، في حالات خاصة.

(أ) تقديم المساعدة للأطفال المعوزين

١٣٥- توفر المراكز الاستشارية للطفل المشورة والتوجيه للأطفال الذين لا تتاح لهم إمكانية تلقي الرعاية من الأوصياء عليهم، أما مراكز البحث عن الأطفال، فتقوم بالبحث عن الأطفال المتخلى عنهم أو الأطفال المفقودين. وكان هناك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ٤٧ مركزاً استشارياً للطفل يديرها أشخاص من المجال القضائي بالإضافة إلى مكاتب بالمدن والأقاليم والمقاطعات. وفي عام ١٩٩٧، تلقى المشورة ٢٨٨ ٢٩ طفلا.

(ب) نظام تعزيز الأسرة

١٣٦- شجعت الحكومة التبني العائلي للأطفال المعوزين، كما تعزز رعايتهم من خلال قانون عام ١٩٩٥، المذكور آنفاً. وقدمت علاوات وإعانات تعزيز للأسر التي تبنت أطفالا معوقين، كما يجري إعفاء الأطفال بالتبني من دفع رسوم الدراسة.

١٣٧- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ كانت هناك ٥٥٩ ٩ أسرة يعولها أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً وتضم ٧٠٢ ١٦ نسمة، وكانت هذه الأسر تحت رعاية برنامج حماية سبل المعيشة، وفي إطار هذا البرنامج، تدعم الحكومة دراسة نفقات الأطفال في المدارس، ونفقات انتقالهم ووجباتهم، وتقدم لهم إعانات تتيح لهم مواصلة الدراسة مع العيش في كنف أسرهم. كما تساعد الحكومة في تنشئتهم ليصبحوا راشدين صالحين عن طريق تقديم دعم وجداني لهم من خلال توفير خدمات المشورة والخدمات التطوعية، والدعم المالي بمختلف صنوف الرعاية بالاشتراك مع المجتمع المحلي.

(ج) التنشئة السليمة للأطفال المعوزين

١٣٨- أُنشئت مؤسسات رعاية الطفل وبدأ تشغيلها بموجب قانون رعاية الطفل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان يجري توفير الرعاية لـ ٩٣٦ ١٦ طفلا في ٢٧٤ مؤسسة. وتعمل الحكومة على تغيير الرعاية المؤسسية إلى رعاية منزلية صغيرة مثل نظم البيوت الصغيرة أو بيوت المجموعات، بسبب انخفاض أعداد الأطفال المعوزين في مؤسسات الرعاية.

١٣٩- ويجري تشغيل مراكز إعالة الذات لتوفير المشورة وترتيبات التوظُّف للأطفال الذين تركوا مؤسسات الرعاية. ويجري أيضاً تشغيل دور إعالة الذات لتوفير المآوي للأطفال لفترة معينة من الوقت، وإعدادهم ليصبحوا قادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتي لأنفسهم.

١٤٠- ويزود الأطفال في مرافق الرعاية، والأسر التي يرأسها أطفال، والأطفال ذوو الأسر المحطمة أو ذات الدخل المنخفض بأشخاص يرعونهم وعلى استعداد لتقديم دعم مالي ووجداني لهم.

(د) تعزيز روح حب الأطفال

١٤١- عيّنت الحكومة يوم ٥ أيار/مايو، يوما للأطفال لتعزيز روح حب الأطفال. وتجري في هذا اليوم مناسبات شتى مثل مهرجانات الأطفال، ومسابقات في الإنشاء، وأنشطة رياضية، وتُمنح جوائز حكومية للأشخاص الذين يسهمون في تعزيز رفاه الطفل.

(هـ) الرعاية النهارية

١٤٢- كما ذُكر آنفا، استثمرت الحكومة أموالا لتوسيع أكثر من ٠٠٠ ٩ مرفق للرعاية النهارية. وجرى، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، توفير الرعاية لـ ٠٠٠ ٥٢١ طفل في ٣٧٥ ١٥ مرفقاً لتوفير الرعاية اليومية.

٤- سياسات تعزيز رعاية المرأة

(أ) تدابير لتوجيه وحماية النساء اللاتي يمارسن الدعارة

١٤٣- بُذلت جهود لمنع الدعارة ولتوفير المشورة والتوجيه للنساء اللاتي يمارسنها فعليا، وتيسير عودتهن إلى ممارسة أعمال شرعية من خلال اتخاذ مجموعة متنوعة من تدابير إعادة التأهيل، بما في ذلك التدريب المهني. وفي موازاة هذه الجهود، أصلحت الحكومة قانون منع الدعارة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أساساً لإتاحة الفرص للنساء اللاتي يمارسن الدعارة، للإقامة في مرافق للحماية والتوجيه. كما ينص القانون على فرض عقوبات أشد على جميع

الأطراف المرتبطة بالدعارة والتي لا تشمل العاهرات فقط وإنما زبائنهن أيضاً، وأولئك الذين ينظمون الدعـــارة أو يحثون عليها.

١٤٤- وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة ١١٠ مركزا استشارياً لرعاية النساء من أجل توفير المشورة والتوجيه للنساء اللاتي يمارسن الدعارة، والنساء اللاتي يهربن من مشقات منزلية، والنساء اللاتي من المرجح إلى حد كبير أن يلجأن إلى ممارسة الدعارة. وتضم هذه المرافق ٤٢٠ مستشارا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما مجموعه ١٢ مـــأوى مؤقتا، ومرفقاً للحماية والتوجيه، ومرفقاً لإعالة الذات أو لإعادة التأهيل في كافة أنحاء البلد يقدم المشورة والتدريب المهني لتيسير عودة النساء اللاتي يمارسن الدعارة إلى كنف المجتمع.

(ب) منع العنف ضد المرأة، وحماية الضحايا

١٤٥- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، صدر القانون الخاص بالمعاقبة على العنف الجنسي وحماية ضحاياه لمنـــع ممارسة العنف الجنسي ضد المرأة، وحماية ضحايا هذا العنف، ومعاقبة من يرتكبون جرائم من هذا القبيل. وبغيـــة الإنفاذ الفعلي لهذا القانون، أُنشئ ٣٥ مركزا للمشورة بشأن العنف الجنسي، و٣ مآوي لضحاياه في أنحاء البلد فـــي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٤٦- وبغية حماية المرأة من العنف المنزلي، أُنشئ ما مجموعه سبعة مآوي مؤقتة. ولتلبية الحاجة إلى مزيد من تدابير الحماية الفعالة لضحايا جرائم العنف، سنت الحكومة القانون الخاص بمنع العنف المنزلي وحماية ضحاياه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وعملاً بهذا القانون، وضعت الحكومة المركزية والحكومات المحلية علـــى الســـواء، ترتيبات قانونية ومؤسسية لمنع العنف المنزلي، وحماية ضحاياه وتوفير الرعاية الطبية والمشورة لهن.

(ج) دعم الاستقرار المعيشـــي لضحايـــا الـــرق الجنســـي الـــذي مارســـه العســـكريون اليابـــانيون (من يسمين بـ "نساء الترفيه")

١٤٧- بغية توفير الاستقرار المعيشي للنساء اللاتي أُجبرن على الرق الجنسي من جانب القوات المسلحة اليابانيـــة أثناء الحرب العالمية الثانية، أصدرت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٣ قانون توفير الاستقرار المعيشي لضحايـــا الرق الجنسي للعسكريين اليابانيين. ويوفر هذا القانون الإنساني الدعم المعيشي والرعاية الطبية لهؤلاء النسوة.

١٤٨- كما وفرت الحكومة لنساء الترفيه مساكن بإيجار تفضيلي طويل الأجل، وخدمات رعاية اجتماعية تتمثل في إيفاد متطوعين وآخرين لتوفير الرعاية المنزلية لهن. كما يتاح لهن أيضاً دعم مالي لتغطية احتياجاتهن الطبية العامة واحتياجات العناية بأسنانهن.

(د) دعم إعالة الذات لربات الأسر ذوات الدخل المنخفض

١٤٩- وفقا لقانون الرعاية الاجتماعية الأسرية للأم والطفل، فإن أهلية الحصول على المنح التعليمية، التي كانت مقصورة على إتاحة التعليم في المدارس الابتدائية والمتوسطة لأبناء الأسر منخفضة الدخل التي تعولها النساء، والتي تقل ممتلكاتها عن قدر معين من الأصول، جرى توسيعها في عام ١٩٩٣، لتشمل تعليم هؤلاء الأبناء في المدارس الثانوية التجارية. كما وُسِّع بدل تنشئة الأبناء ليشمل الأطفال الذين يبلغون من العمر ست سنوات أو أقل بعد أن كان يشمل من قبل الأطفال الذين يبلغون من العمر ثلاث سنوات أو أقل.

١٥٠- وبغية دعم الأسر منخفضة الدخل التي تعولها النساء في جهودها لإعالة أنفسها، تتاح لها قروض بفائدة منخفضة لدعم معيشتها، وخدمات للإسكان الطويل الأجل بإيجار منخفض، بالإضافة إلى خدمات التوظيف. وعلاوة على ذلك أنشئ ما مجموعه ٣٩ من مآوي الإقامة من أجل إيواء الأسر التي تعولها النساء والتي لا مأوى لها لفترة معينة من الوقت بغية تيسير جهودها لتعزيز اكتفائها الذاتي.

(هـ) دعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية

١٥١- وضعت الخطة الرئيسية للسياسات المتعلقة بالمرأة، للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، وهي تزود الحكومة الكورية بتوجيهات شاملة فيما يتعلق بالسياسة العامة في هذا الصدد. وفي إطار هذه الخطة، يجري متابعة السياسات المتعلقة بالمرأة من خلال التعاون بين جميع الوزارات المعنية. ويقوم كل من وزارات الحكومة المركزية وهيئات الحكم المحلي، بشكل منتظم، بتنفيذ البرامج الخاصة بكل منها، ضمن الإطار الإجمالي للخطة.

١٥٢- وعيّنت الحكومة ٣٩ وحدة لسياسة المرأة في وزارات ووكالات الحكومة المركزية بغية تيسير تنسيق السياسات العامة المتعلقة بالمرأة. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الوزارات والوكالات مطالبة بتقديم تقارير سنوية عن خطة السياسة المتعلقة بالمرأة وتنفيذها إلى لجنة رئاسة الجمهورية المعنية بشؤون المرأة التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية. وعلى هذا النحو، تُنفذ السياسات المتعلقة بالمرأة بطريقة متسقة ومنتظمة.

(و) توسيع مشاركة المرأة في اللجان الحكومية

١٥٣- بغية تعزيز حقوق ومصالح المرأة وضمان مشاركتها بصورة أساسية في نشاط المجتمع، سعت الحكومة إلى زيادة تواجدها في طائفة متنوعة من اللجان التي تلعب أدواراً هامة في تحديد السياسات العامة. وكجزء من هذه الجهود، وضعت الحكومة نسبة سنوية مستهدفة لعضوية النساء في هذه اللجان. إلا أنه اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ركدت النسبة المئوية للنساء العضوات في اللجان الحكومية بأنواعها عند ٧,٠ في المائة. وانعدام التقدم هذا أظهر الحاجة إلى اتخاذ تدابير أقوى بدلا من مجرد حث اللجان المعنية بأنواعها على الامتثال طوعا للمستويات المستهدفة لمشاركة المرأة في تلك اللجان. ولمعالجة هذا الوضع، سن في عام ١٩٩٦، قانون النهوض بالمرأة، وكان

هو الأساس القانوني الذي استندت إليه الهيئات المستقلة ذاتياً الوطنية والمحلية في وضع وتحقيق النسب المستهدفة لمشاركة المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، كُلفت كل لجنة بوضع وتنفيذ نسب سنوية مستهدفة لمشاركة المرأة. ونتيجة لهذه الجهود، زادت نسبة النساء في اللجان الحكومية بأنواعها من ٣ في المائة في حزيران/يونيه عام ١٩٩٢، إلى ٩,٢ في المائة في عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن تزيد اللجان بأنواعها النسب التي تحققها إلى ما لا يقل عن ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢.

الجدول ٢٠: نسب تمثيل الإناث في اللجان الحكومية بأنواعها

الفئة	المجموع الكلي لأعضاء اللجان	لجان غير قادرة على تحقيق الرقم المستهدف ٣٠%	لجان خاضعة لإدارة خاصة	تكوين اللجان الخاضعة لإدارة خاصة						نسبة الإناث بين المعينات (النسبة المئوية)
				المجموع		بحكم الوظيفة		المعينات		
				المجموع	إناث	المجموع	إناث	المجموع	إناث	
المجموع	١ ١٨٦	٢٧٢	٩١٤	١٥ ٠٣١	١ ٤٠٤	٣ ٧٦٢	١٥٣	١١ ٢٦٩	١ ٢٥١	١١,١
الحكومة المركزية	٣١٠	١١١	١٩٩	٤ ١٤٨	٣٤٦	١ ٠٢٢	٢٢	٣ ١٢٦	٣٢٤	١٠,٤
حكومات المدن/ المقاطعات	٨٧٦	١٦١	٧١٥	١٠ ٨٨٣	١ ٠٥٨	٢ ٧٤٠	١٣١	٨ ١٤٣	٩٢٧	١١,٤

١٥٤- وقد بدأ تنفيذ النظام المستهدف للموظفات العموميات منذ عام ١٩٩٦. ولما كان الغرض منه هو زيادة عدد كبار الموظفات الحكوميات زيادة كبيرة (على نحو يعكس مصالح النساء ومنظوراتهن في عملية تحديد السياسة العامة)، فقد حدد نسبة لتعيين النساء في وظائف القطاع العام. وإذا قصّر عدد النساء اللاتي ينجحن في الامتحانات التنافسية للموظفين العموميين عن تحقيق النسبة المستهدفة للنساء، تعين الممتحنات الحاصلات على أفضل الدرجات التالية في الترتيب، لتحقيق الرقم المستهدف. وهذا النظام مدون في قوانين التعيين الرسمية المنقحة الصادرة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وقوانين التوظيف الرسمية المحلية المنقحة الصادرة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦ وهذه القوانين تنص على أن النظام الموصوف أعلاه ينبغي أن يطبق على الامتحانات الإدارية وامتحانات الخدمة في الخارج عندما يكون العدد المستهدف للتوظيف من كل اختبار يزيد على عشرة أشخاص. وقد استخدم هذا النظام أيضاً في امتحانات التوظيف المفتوحة للعاملين في المستوى الإداري السابع، وفي الأمن العام والشؤون الخارجية. وستزاد النسبة المستهدفة الموضوعة لهذه الاختبارات من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وابتداء من عام ١٩٩٩، سيطبق النظام أيضاً على امتحانات التوظيف في وظائف المستوى التاسع الوطني والمحلي. (وستزاد النسبة المستهدفة إلى ٢٠ في المائة، مستبقة الجدول الزمني بعام) وحتى الآن، ظلت نسبة النساء في المستوى الخامس أو ما فوقه (الذي يلعب دوراً هاماً في وضع السياسة العامة) منخفضة جداً، فلم تبلغ سوى ٢,٥ في المائة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهكذا لم تكن مشاركة المرأة في عمليات تحديد السياسة العامة سوى

مشاركة ضئيلة. وإن النظام المستهدف للموظفات العموميات سيزيد ترقية النساء إلى الوظائف الرفيعة المستوى، زيادة كبيرة، ومن ثم يتيح زيادة انعكاس مصالح وآراء النساء في السياسات الوطنية والمحلية.

(ز) التدريب المهني للمرأة

١٥٥- قامت الحكومة أو ستقوم بتنفيذ التدابير التالية لإصلاح نظام تعليم المرأة وتزويد المرأة بالمهارات والقدرات اللازمة للتنافس في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية الآخذة في التغير:

(أ) أولاً، سيزاد عدد المدارس الثانوية الفنية النسوية (٨ في عام ١٩٩٥) عن طريق إقامة مدرسة ثانوية فنية جديدة كل سنة؛

(ب) ثانياً، سيستمر وضع البرامج الهندسية وإنشاء الإدارات المشرفة عليها في الجامعات النسائية. وفي عام ١٩٩٦، أضافت جامعة إهوا النسائية ٤ إدارات هندسية تضم ٢٦٠ طالبة. وهذه الجهود ستساعد على تعليم المرأة في ميادين العلم والتكنولوجيا؛

(ج) ثالثاً، سيجري وضع وتنفيذ برامج للتدريب المهني تستخدم قدرات النساء الفريدة أفضل استخدام. وبغية زيادة تنمية المهارات المهنية للمرأة بدأت وكالات التدريب المهني العامة توفير التدريب لها في مجالات مثل تكنولوجيات المعلومات وطرائقها. وقد زادت نسبة النساء في هذه الميادين من ١٢,٧ في المائة في آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٧، وإلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٨، وستزيد أيضاً إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠؛

(د) رابعا، قامت الحكومة، في أواخر ١٩٩٦، بوضع تدابير لتعزيز التدريب المهني للمرأة، وهي ترمي إلى تنمية المهارات المهنية للمرأة وتدريبها كي تصبح مؤهلة للانخراط في قوى العمل الصناعية. وستتيح هذه التدابير مزيداً من الفرص للمرأة لتلقي التعليم والتدريب الذي يتيحه القطاع العام، ومن ثم تحسين إمكانيات توظيفها؛

(هـ) وأخيراً، قامت الحكومة بإنشاء ثلاث "دور للنساء العاملات" سنوياً ابتداء من عام ١٩٩٣ لتقديم المساعدة إلى النساء المتزوجات العاملات والمساعدة في أنشطة بناء القدرات. وفي أواخر عام ١٩٩٧، كان يجوي تشغيل ما مجموعه ١٧ داراً لمساندة المطلقات اللاتي لا يستطعن الالتحاق بأي معاهد أخرى للتدريب المهني.

(ح) نظام إجازة رعاية الطفل

١٥٦- تنفذ الحكومة نظام إجازة رعاية الطفل لمساعدة النساء على تحقيق التوازن بين عملهن ومسؤولياتهن في تنشئة أطفالهن. وبموجب هذا النظام، فإن أصحاب العمل مطالبون بمنح المستخدمات اللاتي لديهن أطفال تقل

أعمارهم عن عام واحد، إجازة مدتها سنة لرعاية هؤلاء الأطفال، عندما يطلبن الحصول على تلك الإجازة. وجرى تنقيح قانون المساواة في الاستخدام في آب/أغسطس ١٩٩٥، لتوسيع إمكانية التأهيل للحصول على إجازة رعاية الطفل بحيث تشمل الرجال. كما عُدل قانون الخدمة العامة الوطني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ للسماح للموظفين العموميين بالحصول على إجازة رعاية الطفل. وفي غضون ذلك، بدأ صندوق تأمين العمالة، اعتباراً من مطلع تموز/يوليه ١٩٩٥، منح حوافز مالية لأصحاب العمل فيما يتعلق بإجازة رعاية الطفل، لتخفيف الأعباء المالية التي يتكبدونها عندما يحصل المستخدمون على إجازات مطولة. وهذا المزيج من القوانين والدعم المالي ساعد على زيادة تعزيز مركز إجازة رعاية الطفل لدى أصحاب الأعمال.

(ط) نظام حوافز تشغيل الإناث في القطاع العام

١٥٧- بحث المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة، كأحد البنود الرئيسية في جدول أعماله، واعتمد خطة عمل تدعو إلى اتخاذ تدابير فعالة لإزالة حواجز التمييز بين الجنسين. وقامت الحكومة، في جهد منها لتحقيق هذه الغاية، بإنشاء "نظام حوافز تشغيل الإناث في القطاع العام" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وينفذ هذا النظام منذ عام ١٩٩٦. ويرمي النظام إلى تعزيز الوعي في القطاع الخاص بأهمية استخدام النساء كجزء من القوى العاملة. وهو يوفر ميزة تتمثل في خمس علامات تمنحها الشركات التي تتلقى استثمارات حكومية للمتقدمات للامتحانات التنافسية المفتوحة وحتى أواخر عام ١٩٩٨، استفادت من هذا النظام ٢١ مؤسسة من أصل ١٠٦ من مؤسسات العمل التجارية - الصناعية التابعة للقطاع العام (١٩,٨ في المائة).

٥- سياسة تعزيز رعاية المعوقين

١٥٨- حدث في كوريا، تحسن مشهود فيما يتعلق برعاية المعوقين منذ "العام الدولي للمعوقين" (١٩٨١) الذي أعلنته الأمم المتحدة. وإن الألعاب الأولمبية للمعوقين التي نظمت في سيئول في عام ١٩٨٨ زادت وعي الجمهور بشأن المعوقين زيادة كبيرة، وعجلت باستحداث سياسات شاملة لرعايتهم. ولتعزيز هذه السياسات، وُسِّعت الشعبة المسؤولة عن رعاية المعوقين في وزارة الصحة والرعاية، وأصبحت مكتباً. وعلاوة على ذلك، عُقد مؤتمر سيئول الدولي المعني بالعجز في عام ١٩٩٧، وهو العام الذي يوافق منتصف مدة عقد آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمعوقين، (١٩٩٣-٢٠٠٢). وقد تألف المؤتمر من ثلاثة اجتماعات هي: اجتماع كبار موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، والمؤتمر الاقليمي لرابطة التأهيل الدولية، وحملة ١٩٩٧ للشبكة الاقليمية للمنظمات غير الحكومية، وحضره أكثر من ١ ٠٠٠ مشترك من ٤٥ بلداً. واستكشف المؤتمر بدائل وأفكاراً لتحسين رعاية المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وناقش تدابير تعزيز التعاون المشترك بين الحكومات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

١٥٩- إن هدف الحكومة هو ضمان حقوق المعوقين في المشاركة الكاملة والمساواة. ولتحقيق هذه الأهداف، تزود الحكومة المعوقين بالحماية المناسبة، بما في ذلك تزويد فئة منخفضي الدخل من بينهم بإعانة للمعيشة، وبمرافق شتى

للرعاية وفقاً لأنواع عجزهم، كما تتخذ تدابير لإزالة الحواجز الاجتماعية والأحكام المسبقة التي يواجهها المعوقون. وكان عدد المعوقين يقدر بـ ٠٠٠ ٠٥٣ ١ شخص في عام ١٩٩٥، سُجل من بينهم ٠٠٠ ٥٠١ شخص كمعوقين حتى آذار/مارس ١٩٩٨.

١٦٠- والقوانين المتعلقة برعاية المعوقين، مثل قانون خدمات رعاية المعوقين، والقانون المتعلق بتشجيع استخدام معوقين الخ، وكذلك قانون تعزيز التعليم الخاص، قد سُنت جميعاً لتوفير خدمات إعادة تأهيل مناسبة لهم. كما سُـــن قانون تأمين وسائل الراحة للمعوقين والمسنين والنساء الحوامل والأمهات المرضعات، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويتيح هذا القانون للمعوقين خدمات تعليمية خاصة وخدمات إعادة تأهيل مهني، واستخدام مرافق الرعاية.

(أ) توسيع خدمات الرعاية للمعوقين في مساكنهم

١٦١- بغية توفير خدمات إعادة التأهيل الطبية، تقوم الحكومة بتدريب العاملين الطبيين، وتتحمل مصـــاريف إدارة مراكز إعادة التأهيل الطبية. وينص برنامج التأمين الطبي على دفع قيمة سبعة أنواع من الأدوات اللازمة للمعوقين مثل أجهزة السمع. وتوفر مراكز الرعاية والمرافق المخصصة للألعاب الرياضية خدمات الرعاية الشاملة للمعوقين الذين يعيشون في مساكنهم أو المقيمين في مرافق إعادة التأهيل، مثل مركز خدمات الرعايـــة المنزليـــة، ومركـــز الخدمات الجوالة لمكفوفي البصر، ومراكز الرعاية اليومية، ودور المجموعات التي أنشئت جميعاً لتعزيز نوعية حياة المعوقين وأسرهم.

(ب) المحافظة على دخل المعوقين

١٦٢- تقدم الحكومة دعماً للمحافظة على دخل المعوقين وأسرهم، مثل منحهم أولوية في ادارة آلات البيع ودكاكين المبيعات في المرافق والمباني العامة، وتزويدهم بقروض طويلة الأجل بأسعار منخفضة. وتتمثل إحدى إعانات الدخل غير المباشرة في الإعانات الضريبية، مثل خفض ضرائب الدخل والميراث، وخفض الرسوم على السلع المخصصة للمعوقين أو الإعفاء منها، وخفض ضرائب السيارات أو الإعفاء منها، وتحديد ضرائب استهلاك خاصة للمركبـــات المزودة بأجهزة لمساعدة المعوقين. وبالإضافة إلى ذلك، تخفف الحكومة أيضاً بعض الأعباء المالية الملقاة على كاهل المعوقين بمنحهم خصماً على أسعار المكالمات الهاتفية، وإعفائهم من أجور السفر بالســـكك الحديديـــة وبقطـــارات الأنفاق، ومن رسوم استقبال برامج التلفزيون، ورسوم استخدام طرق السفر السريعة.

(ج) مرافق رعاية المعوقين

١٦٣- هناك مرافق شتى تقدم خدمات إعادة التأهيل للمعوقين، مثل مرافق الإقامة، ومرافـــق الرعايـــة الصحيـــة ومراكز إعادة التأهيل المهني، ومراكز الرعاية غير المنزلية. واعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كانت خدمات

إعادة التأهيل الاجتماعي، وإعادة التأهيل الطبي، والتعليم تقدم في ٦٨ مرفقاً للرعاية، وقد تلقى ٢٣٢ ١٦ من المصابين بأوجه عجز خدمات إعادة تأهيل في مرافق الإقامة الـ ١٨٣.

(د) تعزيز ظروف رعاية المعوقين

١٦٤- وبغية تعزيز مشاركة المعوقين في الأنشطة الاجتماعية، من الضروري إجراء إصلاحات في عدة مجالات قيدت مشاركتهم فيها، بما في ذلك إصلاح الأنظمة والمرافق، والوعي العام تجاه المعوقين. ولذا يجري تزويد المباني العامة بممرات بلا حواجز لتحسين وصول المعوقين، كما سنت الحكومة القانون الخاص بتأمين وسائل الراحة للمعوقين والمسنين والنساء الحوامل والأمهات المرضعات. وللقضاء على الأحكام المسبقة تجاه المعوقين، تشترك ٢٤٢ منظمة في "الحملة الأولى للمعوقين" التي تقدم لها الحكومة المركزية والحكومات المحلية دعماً مالياً وإدارياً.

(هـ) منع التمييز ضد المعوقين

١٦٥- سنت الحكومة عدة قوانين لمنع التمييز ضد المعوقين. فأولاً، بموجب المادة ٣ من قانون خدمات الرعاية للمعوقين، لا يجوز تعريض أي شخص مصاب بعجز للتمييز في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. كما لا يجوز لأصحاب العمل بموجب المادة ٤ من قانون تشجيع استخدام المعوقين، التمييز ضد العمال المعوقين فيما يتعلق بالعمالة والترقية والنقل والتعليم والتدريب، الخ. وتنص المادة ١٣ من قانون تعزيز التعليم الخاص على أنه لا يجوز لمدير أي مدرسة اتخاذ أي إجراء ينطوي، على نحو غير عادل، على تمييز ضد الطلاب المعوقين، بما في ذلك رفض طلباتهم أو رفض قبولهم.

(و) توفير التعليم للمعوقين

١٦٦- بغية تحسين نوعية التعليم الخاص وتوسيع نطاق الفرص التعليمية للمعوقين، جرى تخصيص وتعزيز هيئات إدارية تحقيقاً لهذا الغرض، كما أنشئت مدارس للتعليم الخاص وغرف دراسية خاصة في المدارس العادية. ووسعت الفرص التعليمية من خلال التعليم المتكامل، وتعيين مدرسين استشاريين، وتوفير التعليم عن طريق زيارة المعوقين في مساكنهم. كما حسنت مضامين التعليم الخاص، بوسائل مثل تعيين موضوعات خاصة للتدريب على التعليم المهني، وتقديم دعم لبناء غرف للتوجيه المهني، وتعزيز التعليم المهني في مدارس خاصة.

(ز) توفير التدريب والعمل للمعوقين

١٦٧- بغية تشجيع استخدام المعوقين، سنت الحكومة القانون المتعلق بتعزيز استخدام المعوقين في عام ١٩٩٠. وبموجب هذا القانون، يضمن أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أكثر من ٣٠٠ عامل أن يكون ما لا يقل عن ٢ في المائة من مجموع عدد العمال، من المعوقين. وقد سعى القطاع العام إلى استخدام المعوقين بموجب هذا القانون.

وبغية تعزيز استخدام وتدريب المصابين بأوجه عجز بالغة، تعمل، منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ١٣٧ ورشة مغطاة و٩ ورشات عادية. كما أنشئت على نطاق البلد، سبعة متاجر للبيع بالتجزئة لبيع المنتجات التي يصنعها المعوقون. وبغية تعزيز الأساس الذي يستند إليه تشغيل المعوقين، أنشأت الحكومة مصانع رعاية مخصصة للمعوقين، واستحدثت نظام عمالة يرمي إلى تيسير توظيف من تدربوا في مراكز إعادة التأهيل المهني. وقدمت الحكومة أيضاً بدلات تدريب خاصة للمعوقين، وأقامت معارض لمنتجاتهم بغية تحسين الوعي الاجتماعي فيما يتعلق بتشغيلهم.

٦- حماية الحوامل

١٦٨- إن حماية الحوامل مبينة بالتفصيل في الفقرات ١٩٧ إلى ٢٠٠ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

٧- سياسة حماية الشباب

(أ) تدابير حماية الشباب

١٦٩- في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، كان هناك زهاء ٠٠٠ ١٣٨ ١٢ شاب (٠٠٠ ٢٧٤ ٦ من الذكور، و٠٠٠ ٨٦٤ ٥ من الإناث) تتراوح أعمارهم بين ٩ و٢٤ سنة في جمهورية كوريا، مثلوا نسبة ٢٦,٤ في المائة من مجموع السكان، وهي نسبة آخذة في الانخفاض تدريجياً.

١٧٠- وسنت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٧٠ قانوناً لحماية الشباب بغية تعزيز نشوء بيئة يمكنهم فيها النمو كي يصبحوا راشدين ذوي خلق متين. وعلى وجه التحديد، يحمي القانون الشباب من التعرض للاستغلال في أنشطة داعرة، أو للعنف أو لتعاطي المواد المخدرة عن طريق المواد السمعية أو البصرية أو المطبوعة أو غيرها. وبغية تمهيد السبيل أمام تدابير شتى ترمي إلى تنفيذ القانون، أنشأت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٧، لجنة حماية الشباب، كمؤسسة إدارية تخضع لوزارة الثقافة.

(ب) سياسات تنمية الشباب

١٧١- كانت وزارة الرياضة والشباب التي أنشئت في عام ١٩٩٠ خلال عملية إعادة تنظيم الحكومة، هي التي تنفذ المشاريع الحكومية المتعلقة بالشباب. لكن عندما اندمجت هذه الوزارة في وزارة الثقافة في عام ١٩٩٣، تولى مكتب سياسة الشباب، التابع لوزارة الثقافة والرياضة، إدارة السياسات المتعلقة بالشباب.

١٧٢- وبلغ رصيد صندوق دعم الشباب الذي أنشئ لتشييد مرافق من أجل الشباب وتحسين أحوال أخرى لهم، زهاء ١١٦,٥ مليار ون في نهاية عام ١٩٩٧. ويموّل الصندوق من مساهمة تقدمها الحكومة، وأخرى يقدمها

صندوق تشجيع الرياضة، ومن الفوائد المحققة من استثمار هذه الأمـــوال. وتعتزم الحكومة زيادة موارد صنـــدوق الدعم كل عام.

١٧٣- وفي عام ١٩٩٢، كان هناك ٢٩٨ مرفقاً للشباب، مثل مراكز تدريب الشباب، وفنادق الشباب في كافة أنحاء البلد. ومع ذلك، وبدعم من الحكومة، زاد العدد إلى ٤٨٧ مرفقاً في عام ١٩٩٧. وبغية قيادة الشباب نحو الطريـــق السليم، دربت الحكومة أكثر من ٠٠٠ ٣ من القادة الشباب في عام ١٩٩٧، وعينتهم في منظمة الشباب وغيرها مـن المنظمات.

١٧٤- وحتى عام ١٩٩٧، كانت هناك ٩٠ منظمة للشباب، ٣٧ منها تحت رعاية المجلس الوطني لمنظمات الشباب. وبلغ عدد الشباب الذين ينتمون إلى هذه المنظمات ٢,٤٥ مليون شاب، يمثلون نسبة ١٩,٧ في المائة من عدد الشباب في البلد.

١٧٥- وتعتزم الحكومة بذل جهود شتى لتنشئة الشباب بحيث يمكنهم التصدي لمختلف مشـــاكل القـــرن الحـــادي والعشرين. وستعمل للمساعدة في تحسين مرافق مراكز الشباب المتخصصة. وسيقوم مدرسون متخصصون بتدريب الشباب في ميادين متخصصة.

(ج) تدابير حماية الشباب العامل

١٧٦- كان هناك ٠٠٠ ٤٢٥ من الشباب العامل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً في عام ١٩٩٧، بعد أن كان هذا العدد يبلغ ٠٠٠ ٦٣٩ في عام ١٩٩٠. وبلغ مجموع عدد من فقدوا أعمالهم ٠٠٠ ٣٢ شاب، في حين كانت نسبة البطالة بينهم تبلغ ٩,٩ في المائة. وتعود هذه الانخفاضات إلى الانخفاض في عدد الصناعات الكثيفة العمالـــة، وانخفاض قدرتها على المنافسة، كما تعود إلى الزيادة في عدد الشباب الملتحقين بالتعليم الثانوي.

الجدول ٢١: <u>أعداد الشباب العامل</u>

(الوحدة: بالآلاف)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أعداد الشباب العامل	١ ١٩٤	٦٣٩	٤٧٩	٤٤١	٤٢٦	٤٢٥

<u>المصدر</u>: مكتب الإحصاءات، "التقارير السنوية عن أعداد العاملين".

١٧٧- إن الفقرة ٤ من المادة ٣٢ من دستور جمهورية كوريا تنص على أن "تمنح حماية خاصة للنساء والأطفال العاملين". وإن البند ٥ من قانون معايير العمل يحظر استخدام أي شاب يقل عمره عن ١٥ سنة. وعلاوة على ذلك، فإن الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ممنوعون من العمل في ٥٧ نوعاً مختلفاً من الوظائف، بما في ذلك الوظائف التي تعتبر خطرة أو ضارة معنوياً أو بدنياً بالأحداث. وينص القانون أيضاً على أن ساعات العمل ينبغي ألا تتجاوز السبع ساعات يومياً أو ٤٢ ساعة أسبوعياً. والأحداث غير مسموح لهم أيضاً بالعمل ليلاً، بين الساعة العاشرة مساء والساعة السادسة صباحاً، أو بالعمل في أيام العطلات.

١٧٨- شيدت الحكومة شققاً سكنية تتراوح مساحتها بين ٣٠ و٥٤ متراً مربعاً للشابات غير المتزوجات للمساعدة في زيادة دخلهن، وإتاحة ظروف معيشية أفضل لهن. وقد بني ما مجموعه ٠٥٣ ٨ شقة سكنية في ٨٣ منطقة حتى الآن.

١٧٩- كما شيدت الحكومة مراكز للشباب العامل وتقوم بتشغيلها في المجمعات الصناعية أو في المناطق التي يعيش فيها كثير منهم. وتساعد المراكز في تنمية إمكانيات الشباب العامل عن طريق إتاحة مرافق اجتماعية وتعليمية وأنشطة من خارج المقررات الدراسية لهم. وتوجد بالمراكز مرافق تعليمية صحية ورياضية بالإضافة إلى مرافق مساعدة أخرى. وإن هذه المراكز التي يبلغ عددها زهاء ٢١ مركزاً في كافة أنحاء البلد، تنظم أيضاً دورات دراسية ثقافية وتعليمية، وبرامج للفنون، وتدريباً قصير الأجل. وبغية مساعدة الشباب العامل في أنشطتهم الإبداعية، تنظم لهم الحكومة مهرجانات ثقافية وفنية خاصة بالفنون الجميلة والأدب والموسيقى والفن المسرحي كل عام.

المادة ١١- حق الفرد في مستوى معيشي لائق

١- المستوى المعيشي

١٨٠- حققت كوريا نمواً اقتصادياً سريعاً في فترة زمنية قصيرة بفضل الخطة الاقتصادية الخمسية التي بدأ تطبيقها في عام ١٩٦٢، وفي نفس الوقت كانت كوريا تسعى للتغلب على القلاقل الاجتماعية وعلى الأضرار التي لحقت بها نتيجة الحرب الكورية. ولقد ساعد النمو الاقتصادي السريع، بما يشمل حركة التصنيع والتعمير، على تحسين مستوى المعيشية. وترتب على ذلك أثر أيضاً في الهيكل الاجتماعي وفي الثقافة فضلاً عن هيكل الأسرة التي تشكل الفئة الاجتماعية الأساسية.

١٨١- ولقد تم رفع مستوى الأجور وتحسين توزيع الدخول على النحو المبين في الفقرة ٦٠ من هذا التقرير.

١٨٢- ويرد في الفقرة ٦١ من هذا التقرير توضيح التفاوت القائم في الأجور بين مختلف الصناعات.

(أ) الوضع الغذائي

١٨٣- يشير التغير السنوي المسجل في كمية البروتينات المستهلكة في الغذاء، وهي أفضل مؤشر يدل على الوضع الغذائي، إلى أن هذه الكمية كانت ٦٧,٢ غرام في عام ١٩٨٠، و٧٨,٩ غرام في عام ١٩٩٠، و٧٣,٣ غرام في عام ١٩٩٥. وفي نفس الفترة الزمنية ارتفعت كمية البروتينات الحيوانية المستهلكة من ١٩,٣ غرام في عام ١٩٨٠ إلى ٣١,٤ غرام في عام ١٩٩٠، ومن ثم إلى ٣٤,٧ غرام في عام ١٩٩٥، وذلك يشير إلى وجود تحسن كبير في الوضع الغذائي. ولكن ازداد في الآونة الأخيرة عدد المصابين بأمراض تفسخية مزمنة بسبب الإفراط في استهلاك العناصر المغذية.

(ب) المرافق الطبية

١٨٤- ازداد عدد المرفق الطبية إلى أكثر من الضعف، من ٧٨١ ١١ مرفقاً في عام ١٩٨٠ إلى ٧٧٢ ٣٠ مرفقاً في عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بالموظفين العاملين في المجال الطبي، ازداد عدد الأطباء بمن فيهم أطباء الأسنان والأطباء المختصون في المداوة المثلية، من ١٩٩ ٢٩ طبيباً في عام ١٩٨٠ إلى ٢٨١ ٨٧ طبيباً في عام ١٩٩٧ - أي أن هناك طبيباً واحداً، عادياً أو مختصاً في المداواة المثلية، لكل ٦٤٤ شخصاً، وطبيباً واحداً من أطباء الأسنان لكل ٠٠٧ ٣ أشخاص. وازداد عدد الممرضات ومساعدات التمريض وعدد الصيادلة إلى أكثر من ثلاثة أمثاله على مر السنوات الـ ١٥ الماضية. ولقد أدت هذه الزيادات إلى تحسين إمكانية حصول السكان على الخدمات الطبية.

(ج) التأمين الصحي

١٨٥- نتيجة التغطية الشاملة التي وفرتها التأمينات الطبية في جميع أرجاء البلد، ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٦٥,٨ في عام ١٩٨٠ إلى ٧١,٧ في عام ١٩٩١.

(د) عرض المساكن

١٨٦- وسعت الحكومة نطاق العرض السكني ونجحت في زيادة نسبته إلى ٧٦ في المائة بتنفيذ "خطة بناء مليوني وحدة سكنية" في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢. ولكن ما زال النقص في المساكن شديداً في المدن حيث تقل معدلات العرض السكني عن ٧٠ في المائة. وقد يشكل هذا النقص عائقاً للنمو المتوازن بين القطاعات ولزيادة قدرة الصناعات على التنافس.

١٨٧- وبناء عليه وضعت الحكومة "الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية" التي تنطوي على زيادة نسبة العرض السكني إلى ٩٠ في المائة ببناء ٠٠٠ ٥٠٠ إلى ٠٠٠ ٦٠٠ وحدة سكنية سنوياً في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ مع تأمين إنشاء وتوفير المساكن في حدود طاقة كوريا الاقتصادية.

١٨٨- وتم خلال سنوات الخطة الخمس بناء ٠٠٠ ١٣٠ ٣ وحدة سكنية (أي ما يزيد بنسبة ١٠ في المائة على العدد المخطط له) مما رفع نسبة العرض إلى ٩٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٧. وقام القطاع العام، وهو يشمل مؤسسة الإسكان الوطنية الكورية والحكومات المحلية، ببناء ٠٠٠ ١٦٤ ١ وحدة سكنية تمثل ٨٦ في المائة من الرقم المستهدف. وقام القطاع الخاص ببناء ٠٠٠ ٩٦١ ١ وحدة سكنية متجاوزاً بذلك عدد الوحدات المخطط لبنائها، وهو ١,٥ مليون وحدة، بنسبة ٣١ في المائة.

الجدول ٢٢- اتجاه نسبة عرض المساكن

	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧
نسبة العرض (%)	٧١,٢	٧٢,٤	٧٦,٠	٨١,٧	٨٦,١	٩٢,٠
المساكن المتوافرة (بالآلاف الوحدات)	٥ ٣١٩	٧ ٣٥٧	٨ ٣١٠	٩ ٣٤٦	٩ ٥٧٩	١٠ ٦٢٧
عدد الأسر (بالآلاف)	٧ ٤٧٠	١٠ ١٦٨	١٠ ٩٣٣	١١ ٤٣٦	١١ ١٣١	١١ ٥٤٤

(ه) درجة الأمان في المجتمع

١٨٩- يبين المؤشر المستخدم لقياس الأمان في المجتمع، أي عدد الجرائم الجنائية المرتكبة، زيادة تدريجية من ٥٦٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥٠ حالة في عام ١٩٩٣ و٨٨٩ حالة في عام ١٩٩٦.

(و) التسهيلات المشتركة

١٩٠- فيما يتعلق بالتسهيلات المشتركة زاد عدد الهواتف العامة من ٣١ هاتفاً لكل ١٠٠ شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٣٧,٨ هاتف في عام ١٩٩٣ و٤٣ هاتفاً في عام ١٩٩٦. وازداد عدد السيارات ازدياداً حاداً من ٠٠٠ ٠٧٥ ٢ سيارة في عام ١٩٩٠ إلى ٠٠٠ ٢٧١ ٤ سيارة في عام ١٩٩٣ و٠٠٠ ٨٩٤ ٦ سيارة في عام ١٩٩٦.

١٩١- وعموماً، ما انفك المستوى المعيشي للشعب الكوري يتحسن بالنسبة إلى جميع فئات المجتمع.

٢- الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد المحسوب للفقراء وحد الكفاف

١٩٢- يعتبر حد الكفاف في كوريا رسمياً المعيار لاختيار المستفيدين من الاعانات الحكومية استناداً إلى دراسة استقصائية تجري كل خمسة أعوام.

الجدول ٢٣ - المعايير المستخدمة لاختيار المستفيدين من الاعانات الحكومية في عام ١٩٩٧

الفئة	الدخل (/الشهري للفرد)	الممتلكات (/الأسرة)
المستفيدون من الرعاية المنزلية	أقل من ٠٠٠ ٢١٠ ون	أقل من ٢٦ مليون ون
المستفيدون من اعانات الدعم الذاتي	أقل من ٠٠٠ ٢٢٠ ون	أقل من ٢٨ مليون ون

١٩٣- ولقد انخفض عدد المستفيدين من الاعانات الحكومية من ٠٠٠ ١٧٦ ٢ شخص في عام ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ٤١٤ ١ شخص في عام ١٩٩٧.

الجدول ٢٤- اتجاهات الاستفادة من الاعانات الحكومية

(الوحدة: ٠٠٠ ١، نسبة مئوية)

الفئة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
المجموع (كنسبة مئوية من عدد السكان الاجمالي)	٢ ٠٠١ (٤,٨)	١ ٩٠٣ (٤,٣)	١ ٧٥٥ (٣,٩)	١ ٥٠٦ (٣,٣)	١ ٤١٤ (٣,١)
اعانات الرعاية المؤسسية	٨٣	٨١	٧٨	٧٦	٧٧
اعانات الرعاية المنزلية	٣٣٨	٣٢١	٣٠٧	٢٩٦	٢٩٧
اعانات الدعم الذاتي	١ ٥٨٠	١ ٥٠١	١ ٣٧٠	١ ١٣٤	١ ٠٤٠

٣- الحق في الحصول على غذاء كاف

(أ) تحسين نوعية الغذاء

١٩٤- يرد في الفقرات ٢٣١ إلى ٢٣٦ من التقرير الأولي المقدم بشأن العهد سرد تفصيلي للتدابير القانونية والمنهجية لتوفير الغذاء ومراقبة سلامة الأغذية.

١٩٥- وخلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٩٥ كانت تجري سنوياً، عملاً بقانون الصحة الغذائية والأمر الصادر بشأن تحسين التغذية، دراسة استقصائية وطنية عن التغذية، وذلك لتقييم الوضع الغذائي للسكان الكوريين بدراسة المأخوذ من العناصر المغذية والاستهلاك الغذائي والوضع الصحي. ومنذ عام ١٩٩٦ يتم انجاز هذه الدراسة كل ثلاث سنوات في إطار قانون تعزيز الصحة.

(ب) مصادر المعلومات عن الغذاء

١٩٦- تقوم بجمع المعلومات المتصلة بالغذاء والتبليغ بها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، والادارة الكورية للأغذية والعقاقير وست إدارات محلية للأغذية والعقاقير، والحكومات المحلية على مستوى المدينة والمنطقة والمقاطعة، ومفتشون متطوعون لمراقبة الأغذية، فضلاً عن جماعات من المواطنين. وتفيد المعلومات التي تجمعها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية والمعاهد الفرعية في رصد النتائج المترتبة على استهلاك العناصر المغذية. أما المعلومات التي يجمعها المفتشون المتطوعون لمراقبة الأغذية والتي تجمعها جماعات المواطنين فهي تشمل تقارير أو شكاوى مرفوعة بشأن أغذية فيها احتيال أو أغذية مغشوشة. وبالإضافة إلى ذلك يقوم المسؤولون المقيمون في البلدان الأجنبية بتجميع معلومات تخص الأغذية المستوردة.

١٩٧- وتقوم الإدارة الكورية للأغذية والعقاقير والادارات المحلية للأغذية والعقاقير بتشغيل مكاتب لاسداء المشورة للمستهلكين بينما تقوم الحكومات المحلية بتشغيل مكاتب ترفع إليها شكاوى المستهلكين وذلك بغية تجميع المعلومات وتناول المشاكل التي يبلغ بها المفتشون فيما يتعلق بالمصانع التي تنتج سلعاً غذائية مغشوشة أو فيها احتيال. ولقد تم بفضل هذه الجهود تحسين الأماكن التي تصنع فيها الأغذية وتحسين نوعية تلك الأغذية.

(ج) الدراسة الاستقصائية الوطنية للتغذية

١٩٨- أظهرت البيانات المستخلصة من الدراسات الاستقصائية الوطنية ومن كشف ميزانية السلع الغذائية الصادر عن إدارة الزراعة، أنه لا توجد في كوريا حالات جوع أو سوء تغذية شديدة. ولكن يستخلص من البيانات أنه قد توجد حالات إفراط في التغذية أو حالات نقص غذائي. وبغية تحسين هذا الوضع، استهلت أنشطة دعائية لتحسين العادات الغذائية وفقاً لمبادئ توجيهية أعدت في عام ١٩٩٠ بشأن الأطعمة التي ينبغي استهلاكها.

١٩٩- وعملاً بالمادة ٧٠ من قانون الأمان الغذائي وقانون تحسين التغذية دأبت الحكومة الكورية حتى عام ١٩٩٥ على انجاز دراسات استقصائية وطنية سنوية عن التغذية شملت ٠٠٠ ٢ أسرة في ١٠٠ موقع، وقد تم تغيير عدد العينات المأخوذة [من الأسر المعيشية] على النحو المبين أدناه:

الجدول ٢٥- تغيُّر العينات التي شملتها الدراسات الاستقصائية الوطنية عن التغذية

السنين	عدد الأسر المأخوذة كعينة	مصادر العينات السكانية	مناطق الدراسات الاستقصائية	معلومات مرجعية
١٩٦٩	٩٩٠	مجلس التخطيط الاقتصادي (الحولية الاحصائية	سيول، كيونجي، شونغنام، شونغبوك	أنجزت الدراسة جمعية التغذية الكورية
١٩٧٠-١٩٧٤	٦٠٠	تقرير الدراسة الاستقصائية المعنية بالسكان المستقرين (تقدير)	- سيول، كيونجي، شونغبوك (١٩٧٠، ١٩٧٣) - كانغوون، شونبوك، شونام (١٩٧١،١٩٧٤) - بوسان، كيونغبوك، كيونغنام، جيجو (١٩٧٢)	اختيرت مناطق مختلفة لانجاز الدراسات الاستقصائية على فترات زمنية تستغرق ٣ أعوام: الفترة الأولى: ١٩٧٠-١٩٧٢ الفترة الثانية: ١٩٧٣-١٩٧٤
١٩٧٥-١٩٨٢	١ ٢٠٠	تقرير الدراسة الاستقصائية المعنية بالسكان المستقرين (تقدير)	- المدن الكبيرة. المقاطعات (باستثناء جيجو)	شملت الدراسة الاستقصائية جميع أرجاء البلد اعتباراً من عام ١٩٧٥
١٩٨٣-١٩٨٦	١ ٢٠٠	تقرير عام ١٩٨٢ بشأن الدراسة الاستقصائية المعنية بالسكان المستقرين	- المدن الكبيرة. المقاطعات (باستثناء جيجو)	شملت الدراسة الاستقصائية جميع أرجاء البلد اعتباراً من عام ١٩٧٥
١٩٨٧-١٩٩٢	٢ ٠٠٠	قائمة الأسماء للتعداد السكاني لعام ١٩٨٥	- المدن الكبيرة. المقاطعات (باستثناء جيجو)	كان عدد الأسر ١ ٠٠٠ أسرة في عام ١٩٨٧
١٩٩٣-١٩٩٥	٢ ٠٠٠	قائمة الأسماء للتعداد السكاني لعام ١٩٨٧	المدن الكبيرة. المقاطعات	

٢٠٠- ألغيت المادة ٧٠ من قانون الأمان الغذائي عندما صدر قانون تعزيز الصحة وأعمل في عام ١٩٩٥. وسيواصل، في إطار المادة ١٦ من قانون تعزيز الصحة، إنجاز الدراسات الاستقصائية الوطنية المتصلة بالتغذية (الصحة) مرة كل ثلاث سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٨ على أن تبدل مصادر العينات السكانية والبنود المنظور فيها مع اصلاح النظام الإداري للدراسة. أما الأغراض المنشودة من هذه الدراسة الاستقصائية فهي وضع سياسات وطنية لتعزيز الصحة وأهداف وطنية للتغذية بتقييم الأغذية المستهلكة، والسلوك المتبع من حيث الأمور المتصلة بالصحة، ونتائج الفحوص الصحية. أما البيانات المتصلة بالتغيرات السنوية في معدل الأغذية المستهلكة من كل فئة غذائية، والمقارنة بين معدل الأغذية التي يستهلكها الفرد الواحد يومياً من كل فئة غذائية حسب المنطقة، والتغير السنوي في كمية العناصر المغذية المستهلكة، والمقارنة بين استهلاك العناصر المغذية للفرد الواحد يومياً في منطقة معينة، واستهلاك هذه العناصر المغذية محسوباً كنسبة مئوية من الكمية الغذائية الموصى بها للراشدين، ومقارنة مؤشر الكتلة الجسمية لمن بلغوا أو تجاوزوا ٢٠ عاماً من العمر حسب الجنس، فهي مبيَّنة في الجداول التالية المستندة إلى التقارير السابقة الموضوعة بناء على الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالتغذية.

الجدول ٢٦- التغير السنوي في متوسط استهلاك الأغذية من كل فئة غذائية
(للفرد الواحد يومياً وعلى الصعيد الوطني)

(الوحدة: بالغرامات)

السنة / الفئة الغذائية	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٩٥
المجموع	١ ٠٥٥	١ ٠٠٤	١ ٠١٦	١ ١٠١
المجموع الفرعي من الأغذية النباتية	١ ٠٢٤	٨٨٥,٥	٨٢٤,٩	٨٧١
نسبة الأغذية النباتية (نسبة مئوية)	٩٧,٠	٨٨,٢	٨١,٢	٧٩,١
منتجات الحبوب والبذور	٥٥٨,٨	٤٧٨	٣٥٤,٩	٣٠٨,٩
البقول ومنتجاتها	٢٤,٩	٣٤,٩	٥٥,٥	٣٤,٧
البطاطا والنشويات	٧٥.٦	٢٦,٩	٥٥,٣	٢١,٢
الخضروات	٢٧١	٢٨٨	٢٢٣,٩	٢٨٦,٢
الفاكهة	٤٨,١	٢٧,٨	٧٧,٦	١٤٦,٠
الطحالب البحرية	٠,٨	٢,٧	٧,٢	٦,٦
البهارات. المشروبات	٤١,٠	٢٣,٣	٣٥,٥	٤٧,٦
الزيوت والدهون (النباتية)	–	٣,٩	٤,٨	٧,٥
مواد أخرى	٣,٥	٠,٠	١٠,١	١١,٩
المجموع الفرعي للأغذية الحيوانية	٣٢	١١٨,٥	١٩١,١	٢٣٠
نسبة الأغذية الحيوانية (نسبة مئوية)	٣,٠	١١,٨	١٨,٨	٢٠,٩
اللحوم والدواجن ومنتجاتها	٦,٦	٢٦,٠	٤٥,٣	٦٧,٧
البيض	٤,٢	١٢,٨	١٨,٥	٢١,٨
الأسماك والمحار	١٨,٢	٦٩,٣	٧٤,٠	٧٥,١
الحليب ومنتجاته	٢,٤	١٠,٤	٥٢,٩	٦٥,٦
الزيوت والدهون (الحيوانية)	–	٠,٠	٠,٤	٠,١
مواد أخرى	٠,٦	٠,٠	٠,٠	–

٢٠١- ويمكن أن يستخلص من الجدول أعلاه أن استهلاك المواد الغذائية الحيوانية ازداد بينما نقص استهلاك المواد الغذائية النباتية.

الجدول ٢٧- مقارنة الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد الواحد حسب فئة الغذاء والمنطقة، عام ١٩٩٥

(الوحدة: بالغرامات)

المنطقة / الفئة الغذائية	على الصعيد الوطني	المناطق الحضرية			المناطق الريفية
		المتوسط الحضري	المدن الكبيرة	المدن الصغيرة	
المجموع	١ ١٠٠,٩	١ ١٢٢,١	١ ١٣٩,٧	١ ٠٩٨,٢	٩٩٠,٠
المجموع الفرعي للأغذية النباتية	٨٧٠,٦	٨٧٥,٥	٨٨٤,٣	٨٦٣,٣	٨٤٥,٧
نسبة الأغذية النباتية (نسبة مئوية)	٧٩,١	٧٨,٠	٧٧,٦	٧٨,٦	٨٥,٤
منتجات الحبوب والبذور	٣٠٨,٩	٣٠٨,١	٣١١,٢	٣٠٤,٠	٣١٣,٣
البطاطا والنشويات	٢١,٢	٢١,٩	٢١,٥	٢٢,٥	١٧,٥
السكريات والحلويات	٣,٦	٣.٧	٣,٦	٣,٧	٣,٣
البقول ومنتجاتها	٣٤,٧	٣٥,٩	٣٦,٥	٣٥,١	٢٨,٤
البزور والجوزيات	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٢	١,٥
الخضروات	٢٨٦,٢	٢٨٢,١	٢٨٧,٩	٢٧٤,٣	٣٠٨,٠
الفطريات	٢,٢	٢,٣	٢,٨	١,٧	١,٨
الفاكهة	١٤٦,٠	١٥٠,٩	١٤٩,٢	١٥٣,١	١٢٠,٦
الطحالب البحرية	٦,٦	٧,٢	٧,٣	٦,٩	٣,٤
المشروبات	١٨,٠	١٩,٩	٢٢,٤	١٦,٥	٧,٨
البهارات	٢٩,٦	٢٨,٩	٢٨,١	٣٠,٠	٣٣,٠
الزيوت والدهون (النباتية)	٧,٥	٧,٨	٨,١	٧,٤	٥,٩
مواد أخرى	٤,١	٤,٧	٣,٧	٥,٩	١,٢
المجموع الفرعي للأغذية الحيوانية	٢٣٠,٣	٢٤٦,٦	٢٥٥,٤	٢٣٤,٩	١٤٤,٣
نسبة الأغذية الحيوانية (نسبة مئوية)	٢٠,٩	٢٢,٠	٢٢,٤	٢١,٤	١٤,٦
اللحوم والدواجن ومنتجاتها	٦٧,٧	٧١,٨	٧٢,٢	٧١,٢	٤٦,١
البيض	٢١,٨	٢٣,٣	٢٤,٦	٢١,٤	١٤,٥
الأسماك والمحار	٧٥,١	٧٨,٣	٧٧,٦	٧٩,٣	٥٧,٨
الحليب ومنتجات الحليب	٦٥,٦	٧٨,٢	٨٠,٨	٦٣,٠	٢٥,٩
الزيوت والدهون (الحيوانية)	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠

٢٠٢- يبين الجدول أعلاه أن كمية الأغذية الاجمالية المستهلكة وكمية الأغذية الحيوانية المستهلكة أقل في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية.

الجدول ٢٨- التغير السنوي في العناصر المغذية المستهلكة (يومياً للفرد الواحد على الصعيد الوطني)

المادة المغذية / السنة		١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٩٥
الطاقة	(بالسعرات الحرارية)	٢ ١٠٥	٢ ٠٩٨	١ ٨٧١	١ ٨٣٩
البروتينات		٦٥,٦	٦٩,٦	٧٥,٣	٧٣,٣
(الحيوانية)	(بالغرامات)	(٧,٦)	(٢٢,٢)	(٢٩,٨)	(٣٤,٧)
الدهون		١٦,٩	٢٦,٥	٢٧,٩	٣٨,٥
(الحيوانية)	(بالغرامات)	(٥,٧)	(١٠,٦)	(١٠,٥)	(١٨,٠)
الكربوهيدرات	(بالغرامات)	٤٢٣	٣٩٥	٣٢٣	٢٩٥
الكالسيوم	(بالميليغرامات)	٤٤٤	٦٩٩	٤٩٨	٥٣١
الحديد	(بالميليغرامات)	٢٤,٨	١٢,٤	٢٢,٢	٢١,٩
فيتامين ألف	(وحدة دولية)	١ ٤٠٠	١ ٣٢٤	١ ٦٥٧	٤٤٣[ج]
ثيامين	(بالميليغرامات)	١,٧٦	١,٣١	١,١٥	١,١٦
ريبوفلافين	(بالميليغرامات)	١,٢٨	٠,٩٣	١,١٨	١,٢٠
الحامض النيكوتيني	(بالميليغرامات)	٢٧,٨	٢١,٣	١٩,٥	١٦,٧
حامض الاسكوربيك	(بالميليغرامات)	٨٩,٩	٩٨,٢	٦٥,٨	٩٨,٣
نسبة البروتينات الحيوانية (نسبة مئوية)[أ]		١١,٦	٣١,٩	٣٩,٥	٤٧,٣
نسبة الطاقة المستمدة من البذور (نسبة مئوية)[ب]		٨٥,٩	٧٧,٤	٦٦,٥	٦١,٢

(أ) نسبة البروتينات الحيوانية (نسبة مئوية) = البروتينات الحيوانية/مجموع البروتينات X١٠٠.

(ب) نسبة الطاقة المستمدة من البذور (نسبة مئوية) = الطاقة المستمدة من البذور/الطاقة الاجمالية X١٠٠.

(ج) وحدة فيتامين ألف هي المكافئ من (الريتينول).

الجدول ٢٩- مقارنة متوسط استهلاك الفرد من العناصر المغذية في اليوم الواحد حسب المنطقة، عام ١٩٩٥

المادة المغذية		على الصعيد الوطني	المناطق الحضرية			المناطق الريفية
			المتوسط الحضري	المدن الكبيرة	المدن الصغيرة	
الطاقة	(بالسعرات الحرارية)	١ ٨٣٩	١ ٨٦١	١ ٨٨٤	١ ٨٣٧	١ ٧١١
البروتينات		٧٣,٣	٧٥,٢	٧٥,٥	٧٤,٧	٦٤,٠
(الحيوانية)	(بالغرامات)	(٣٤,٧)	(٣٦,٧)	(٣٦,٨)	(٣٦,٦)	(٢٥,٠)
الدهون		٣٨,٥	٤٠,٣	٤١,٢	٣٩,١	٢٨,٥
(الحيوانية)	(بالغرامات)	(١٨,٠)	(١٩,٠)	(١٩,٥)	(١٨,٣)	(١٢,٢)
الكربوهيدرات	(بالغرامات)	٢٩٤,٥	٢٩٤,٩	٢٩٧,٤	٢٩١,٣	٢٩٣,٤
الكالسيوم	(بالميليغرامات)	٥٣٠,٩	٥٤٤,٦	٥٥٧,٢	٥٢٧,٦	٤٥٨,٤
الحديد	(بالميليغرامات)	٢١,٩	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٠	٢١,٣
فيتامين ألف	(وحدة دولية)	٤٤٣,٠	٤٦١,٧	٤٧١,٦	٤٤٨,٤	٣٤٥,٣
ثيامين	(بالميليغرامات)	١,١٦	١,١٧	١.١٩	١,١٨	١,٠٦
ريبوفلافين	(بالميليغرامات)	١,٢٠	١,٢٤	١,٢٧	١,٢١	١,٠٣
الحامض النيكوتيني	(بالميليغرامات)	١٦,٧	١٧,٠	١٦,٧	١٧,٣	١٤,٩
حامض الاسكوربيك	(بالميليغرامات)	٩٨,٣	٩٩,٣	٩٩,٨	٩٨,٥	٩٢,٣
الفوسفور	(بالميليغرامات)	١ ٠٤٠	١ ٠٦٥	١ ٠٧٧	١ ٠٥٤	٩١١
الألياف الجافة	(بالغرامات)	٧,١	٧,٠	٦,٨	٧,٢	٧,٦
رماد	(بالغرامات)	٢١,٩	٢٢,٠	٢٢,٠	٢١,٦	٢٢,٩
نسبة البروتينات الحيوانية (نسبة مئوية)		٤٧,٣	٤٨,٨	٤٨,٧	٤٩,٠	٣٩,١
نسبة الطاقة المستمدة من البذور (نسبة مئوية)		٦١,٢	٦٠,٣	٦٠,٣	٦٠,٢	٦٦,٧

٢٠٣- يبين الجدول أن كمية الطاقة والبروتينات الحيوانية والدهون والكالسيوم وفيتامين ألف المستهلكة في المناطق الريفية أقل منها في المناطق الحضرية.

الجدول ٣٠ -تسوية استهلاك العناصر المغذية كنسبة مئوية من الكمية الغذائية اليومية الموصى بها للراشدين، عام ١٩٩٥[أ]

المادة المغذية [ب]	الطاقة (سعرات حرارية)	االبروتينات (غرامات)	الكالسيوم (ميليغرامات)	الحديد (ميليغرامات)	فيتامين ألف (وحدة دولية)	ثيامين (ميليغرامات)	ريبوفلافين (ميليغرامات)	الحامض النيكوتيني (ميليغرامات)	حامض الاسكوربيك (ميلغرامات)
الكمية الغذائية الموصى بها:									
للذكور	٢ ٥٠٠	٧٥	٧٠٠	١٢	٧٠٠	١,٣٠	١,٦٠	١٧,٠	٥٥
للإناث	٢ ٠٠٠	٦٠	٧٠٠	١٨	٧٠٠	١,٠٠	١,٢٠	١٣,٠	٥٥
الاستهلاك	٢ ٢١٥	٨٧,٥	٥٢٧,٥	١٩,١	٤٧٠,١	١,٤١	١,٥٤	٢٠,٤	١٠٢,٠
النسبة	٨٨,٦	١١٦,٧	٧٥,٤	١٥٩,٥	٦٧,٢	١٠٨,٨	٩٦,٠	١١٩,٨	١٨٥,٤

(أ) نظراً إلى أن التنقيح السادس للكمية الغذائية الموصى بها للكوريين والمعلن عنها في عام ١٩٩٥ أدخل بعض التعديلات على الكميات الغذائية الموصى باستهلاكها فيما يتعلق ببعض العناصر المغذية مقارنة بالكميات السابقة (البروتينات: ٧٠ غراماً ← ٧٥ غراماً؛ الكالسيوم ٦٠٠ ميليغرام ← ٧٠٠ ميليغرام)، استخدمت القيم الجديدة المحددة للكميات الغذائية الموصى بها فيما يتعلق بهذه العناصر المغذية في تقرير عام ١٩٩٥ للدراسة الاستقصائية الغذائية الوطنية.

(ب) مقارنةً بالكمية الغذائية الموصى بها بلغت نسبة العناصر المغذية المستهلكة من جميع الفئات، باستثناء فيتامين ألف، مستواها الأمثل.

الجدول ٣١- مقارنة مؤشر الكتلة الجسمية[أ] لمن بلغوا أو تجاوزوا ٢٠ عاماً من العمر حسب الجنس، عام ١٩٩٥

الفئة / المجموع / مؤشر الكتلة الجسمية	المجموع		الذكور		الإناث	
	عدد الأشخاص	النسبة	عدد الأشخاص	النسبة	عدد الأشخاص	النسبة
	٤ ٥٣٨	١٠٠,٠	٢ ١٠٠	١٠٠,٠	٢ ٤٣٨	١٠٠,٠
< ١٥,٠	٧	٠,٢	٣	٠,٢	٤	٠,٢
١٥,٠-١٧,٠	٤٩	١,١	١٣	٠,٦	٣٦	١,٥
١٧,١-٢٠,٠	٧٣١	١٦,١	٢٥٢	١٢,٠	٤٧٩	١٩,٦
٢٠,١-٢٥,٠	٢ ٨٢٠	٦٢,١	١ ٤٣٧	٦٨,٤	١ ٣٨٣	٥٦,٧
٢٥,١-٣٠,٠	٨٦٢	١٩,٠	٣٧٨	١٨,٠	٤٨٤	١٩,٩
٣٠,١-٣٥,٠	٦١	١,٣	١١	٠,٥	٥٠	٢,٠
؟ ٣٥,١	٨	٠,٢	٦	٠.٣	٢	٠,١

(أ) مؤشر الكتلة الجسمية = الوزن (بالكيلوغرامات)/بالطول (بالأمتار)^{٢}.

المعيار: ≥ ٢٠ دون الوزن الطبيعي؛ ٢٠,١-٢٥,٠ وزن طبيعي؛ ٢٥,١-٣٠,٠ أكثر من الوزن الطبيعي، ≤ ٣٠,١ سمنة.

الجدول ٣٢- التغيرات السنوية في أنماط الوجبات التي يتناولها الأفراد، عام ١٩٩٥

السنة	المجموع	المنزل	الأغذية المجهزة في علب	خدمات الطعام المقدمة في المدارس	خدمات الطعام المقدمة في أماكن العمل	خارج المنزل	الوجبات المفوتة	الجوار	المراكز المجتمعية للكبار في السن؛ ورياض الأطفال والحضانات	بدون إجابة
١٩٩٢	١٠٠,٠	٧٥,٣	٦,٧	٠,٨	٣,٠	٩,٠	٣,٣	١,٩		
١٩٩٣	١٠٠,٠	٧١,٦	٥,٤	١,٢	٤,٣	١٠,٦	٤,٦	٢,٤		
١٩٩٤	١٠٠,٠	٧٠,٦	٥,٤	١,٢	٤,٠	١١,٩	٤,٨	٢,٠		
١٩٩٥	١٠٠,٠	٦٩,٨	٣,٦	١,٦	٤,٢	١٣,٤	٤,٩	١,٨	٠,٦	٠,١

٢٠٤- في الوقت الذي انخفضت فيه تدريجياً نسبة الوجبات التي يتم تناولها في المنزل أو تجهز في المنزل وتوضع في علب، ارتفعت نسبة الوجبات المتناولة خارج المنزل والوجبات المتناولة بفضل خدمات الطعام المقدمة في المدارس وفي أماكن العمل.

الجدول ٣٣- مقارنة أنواع الوجبات التي يتناولها الأشخاص خارج المنزل، عام ١٩٩٥

(الوحدة: عدد المرات)

التصنيف	المجموع		الذكور		الإناث	
	٨ ٧٠٥	%١٠٠,٠	٥ ١٧٢	%١٠٠,٠	٥٣٣,٣	%١٠٠,٠
ثريد على الطريقة الكورية	٦٤	٠,٧	٣٠	٠,٦	٣٤	١,٠
طعام على الطريقة الكورية مع الأرز	٦ ٠٩٥	٧٠,٠	٣ ٨٧١	٧٤,٨	٢ ٢٢٤	٦٢,٩
وجبة مؤلفة من نوع واحد من الطعام على الطريقة الكورية	٦٠٤	٦,٩	٣٣٥	٦,٥	٢٦٩	٧,٦
معكرونة	٤٣٣	٥,٠	٢١٣	٤,١	٢٢٠	٦,٢
طعام سريع التجهيز	٢٩١	٣,٣	١٤٩	٢,٩	١٤٢	٤,٠
وجبات على الطريقة الغربية	١٧٣	٢,٠	٦٢	١,٢	١١١	٣,١
وجبة من نوع واحد من الطعام على الطريقة الغربية مع الأرز	١٣٨	١,٦	٧٠	١,٤	٦٨	١,٩
وجبات على الطريقة الصينية	٤٠٦	٤,٧	٢٠٩	٤,٠	١٩٧	٥,٦
وجبات من نوع آخر	٥٠١	٥,٨	٢٣٣	٤,٥	٢٦٨	٧,٦

٢٠٥- تمثل وجبات الطعام على الطريقة الكورية مع الأرز الوجبات المفضلة التي يتم تناولها خارج المنزل.

الجدول ٣٤- مقارنة أنواع الوجبات الخفيفة والوجبات التي يتناولها الأشخاص في منتصف الليل، عام ١٩٩٥

	الوجبات الخفيفة (نسبة مئوية)	وجبات منتصف الليل (نسبة مئوية)
المجموع	١٠٠	١٠٠
الفاكهة	٣٠,١	٥٧,٨
منتجات الحليب	١٩,٣	١٣,٢
المشروبات غير الكحولية	٢٣,٨	٨,١
مواد أخرى (الخبز، الحلويات، البطاطا المقلية، كعك الأرز)	٢٦,٨	٢٠,٩

٢٠٦- الفاكهة هي أكثر الأطعمة المستهلكة في الوجبات الخفيفة والوجبات المتناولة في منتصف الليل.

الجدول ٣٥- مقارنة العناصر المغذية التكميلية المستهلكة لدى الذكور والإناث، عام ١٩٩٥

التصنيف	المجموع		الذكور		الإناث	
	الكمية	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية	الكمية	نسبة مئوية
المجموع	٨٨٤	١٠٠,٠	٤٣٠	١٠٠,٠	٤٥٤	١٠٠,٠
العناصر المغذية التكميلية	٤٧٠	٥٣,١	٢١٩	٥٠,٩	٢٥١	٥٥,٣
المقويات	١٥٠	١٧,٠	٨٨	٢٠,٥	٦٢	١٣,٧
الأطعمة الصحية	١٣٩	١٥,٧	٦٢	١٤,٤	٧٧	١٧,٠
عناصر أخرى	١٢٥	١٤,١	٦١	١٤,٢	٦٤	١٤,١

٢٠٧- يتبين أن العناصر المغذية التكميلية هي التي تستهلك أكثر من غيرها من بين العناصر التكميلية.

٢٠٨- وتعتبر الكميات التي يستهلكها الكوريون من الأغذية والعناصر المغذية مرضية تماماً في المعدل. ولقد انخفضت كمية الحبوب والبذور المستهلكة بازدياد مستويات الدخل بينما ازدادت الكميات المستهلكة من الأغذية الأخرى. وكذلك انخفضت كمية الأطعمة النباتية المستهلكة في حين ازداد استهلاك الأطعمة الحيوانية. وبالإضافة إلى ذلك ازدادت نسبة الطاقة الاجمالية المستمدة من البروتينات الحيوانية ومن الدهون بينما انخفضت نسبة الطاقة الاجمالية المستمدة من الكربوهيدرات. وبالاستناد إلى توزيع مؤشر الكتلة الجسمية، يتبين أن نسبة الأشخاص دون الوزن الطبيعي أو الأشخاص الذين يعانون من السمنة هي أعلى لدى الاناث منها لدى الذكور. وانخفض أيضاً عدد الوجبات المتناولة في المنزل بينما ارتفع عدد الوجبات المتناولة خارج المنزل أو الموفرة بفضل خدمات الطعام المقدمة في المدارس. وأكثر ما يفضل من أنواع الأطعمة المتناولة خارج المنزل هو الأطعمة المجهزة على الطريقة الكورية مع الأرز.

٢٠٩- وتجرى فحوص طبية سنوية للمسنين الذين يعتبرون متعرضين أكثر من غيرهم لسوء التغذية، وتفيد هذه الفحوص في الكشف عن المشاكل الصحية التي يمكن التغلب عليها بالمعالجة الطبية أو بالاستشارة الطبية في المنزل. وتحفظ السجلات الإدارية للرضع والأطفال الصغار في السن في مراكز الصحة العامة وتستخدم للاستشارة الفردية.

(د) المعايير التغذوية

٢١٠- تصدر الحكومة الكورية نشرة "بالكمية الغذائية الموصى بها للكوريين" مرة كل خمس سنوات بالاستناد إلى الاحتياجات الفيزيولوجية المقدرة من كل مادة مغذية على حدة بغية توصية الحد الأمثل من العناصر المغذية المستمدة من الأطعمة بتناول وجبات عادية. ويتم تعيين حد الأمان ووضع الكوريين من حيث استهلاك الأطعمة بالاستناد إلى عينة من الأشخاص تختار من كل فئة من فئات العمر. أما الكمية الغذائية اليومية الموصى بها من العناصر المغذية فهي كما يلي: (التنقيح السادس، ١٩٩٥).

الجدول ٣٦- الكمية الغذائية اليومية الموصى بها
(التنقيح السادس في عام ١٩٩٥)

السن	الوزن كغ	الطول سم	الطاقة كلوري	البروتين غرام	فيتامين A ميكروغرام (مكافئ مادة الريتنول)	فيتامين D ميكروغرام	فيتامين E ميليغرام TE ألفا	ثيامين ميليغرام	ريبوفلافين بميليغرام	النياسين ميليغرام	حامض النيكوتينيك ميليغرام	فيتامين B_6 ميليغرام	فيتامين C ميليغرام	الحديد* ميليغرام	الفوسفور ميليغرام	الكالسيوم ميليغرام	الفولات ميكروغرام	الزنك بميليغرام
الرضع																		
صفر- قواعد	٦,٠	٦٩	٦٥٠	٢٠	٣٥٠	١٠	٣	٠,٣	٠,٤	٥	٥	٠,٣	٣٥	٦	٣٨٠	٥٠٠	٤٠	٥
٥-١٠ أشهر	٩,١	٧١	٨٥٠	٢٥	٣٥٠	١٠	٤	٠,٤	٠,٥	٦	٦	٠,٥	٣٥	١٠	٤٢٠	٥٠٠	٥٠	٥
الأطفال																		
١-٣ سنوات	١٣,٣	٩١	١ ٢٠٠	٣٠	٣٥٠	١٠	٥	٠,٦	٠,٧	٨	٨	٠,٦	٤٠	١٠	٥٠٠	٥٠٠	٨٠	١٠
٤-٦ سنوات	١٨,٥	١٠٨	١ ٦٠٠	٤٠	٤٠٠	١٠	٦	٠,٨	١,٠	١١	١١	٠,٨	٤٠	١٠	٦٠٠	٦٠٠	١٠٠	١٠
٧-٩ سنوات	٢٦,٦	١٢٦	١ ٨٠٠	٥٠	٥٠٠	١٠	٧	٠,٩	١,١	١٢	١٢	١,٠	٤٠	١٢	٧٠٠	٧٠٠	١٥٠	١٠
الذكور																		
١٠-١٢ سنة	٣٧	١٤٢	٢ ٢٠٠	٦٠	٦٠٠	١٠	٨	١,١	١,٣	١٤	١٤	١,٢	٥٠	١٢	٨٠٠	٨٠٠	٢٠٠	١٥
١٣-١٥ سنة	٥٠	١٥٩	٢ ٤٠٠	٧٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٢	١,٤	١٦	١٦	١,٤	٥٠	١٨	٩٠٠	٩٠٠	٢٠٠	١٥
١٦-١٩ سنة	٦٣	١٧٢	٢ ٦٠٠	٨٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٤	١,٦	١٨	١٨	١,٦	٥٥	١٨	٩٠٠	٩٠٠	٢٥٠	١٥
٢٠-٢٩ سنة	٦٦	١٧٢	٢ ٥٠٠	٧٥	٧٠٠	٥	١٠	١,٣	١,٥	١٧	١٧	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٥
٣٠-٤٩ سنة	٦٧	١٧٠	٢ ٥٠٠	٧٥	٧٠٠	٥	١٠	١,٣	١,٥	١٧	١٧	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٥
٥٠-٥٤ سنة	٦٧	١٦٨	٢ ٠٠٠	٧٥	٧٠٠	١٠	١٠	١,٢	١,٤	١٦	١٦	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٥
٦٥-٧٤ سنة	٦٤	١٦٧	٢ ٠٠٠	٧٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٥
٧٥ سنة	٦٠	١٦٦	١ ٨٠٠	٧٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٥
الإناث																		
١٠-١٢ سنة	٣٦	١٤٢	١ ٩٠٠	٦٠	٦٠٠	١٠	٨	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٢	٥٠	١٨	٨٠٠	٨٠٠	٢٠٠	١٢
١٣-١٥ سنة	٤٨	١٥٥	٢ ٠٠٠	٦٥	٧٠٠	١٠	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٤	٥٠	١٨	٨٠٠	٨٠٠	٢٠٠	١٢
١٦-١٩ سنة	٥٤	١٦٠	٢ ١٠٠	٦٥	٧٠٠	١٠	١٠	١,١	١,٣	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٨	٨٠٠	٨٠٠	٢٥٠	١٢
٢٠-٢٩ سنة	٥٣	١٦٠	٢ ٠٠٠	٦٠	٧٠٠	٥	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٨	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٢
٣٠-٤٩ سنة	٥٥	١٥٨	٢ ٠٠٠	٦٠	٧٠٠	٥	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٨	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٢
٥٠-٥٤ سنة	٥٧	١٥٧	٢ ٠٠٠	٦٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٢
٦٥-٧٤ سنة	٥٤	١٥٤	١ ٧٠٠	٦٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٢
٧٥ سنة	٥١	١٥٢	١ ٦٠٠	٦٠	٧٠٠	١٠	١٠	١,٠	١,٢	١٣	١٣	١,٥	٥٥	١٢	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٠	١٢
			١٥٠+	١٥+	٠+	٥+	٠+	٠,٣+	٠,٣+	١-	١-	٠,٥+	١٥+	٨+	٣٠٠+	٣٠٠+	٢٥٠+	٣+
			٣٥٠+	١٥-	١٠٠+	٥+	٢+	٠,٤+	٠,٤+	٢+	٢+	٠,٥+	١٥+	١٢+	٣٠٠+	٣٠٠+	٢٥٠+	٣+
فترة التوضيح			٥٠٠+	٢٠+	٣٠٠+	٥+	٣+	٠,٥+	٠,٦	٥+	٥+	٠,٦+	٣٥+	٢+	٤٠٠+	٤٠٠+	١٠٠+	٧-

* إذا كانت كمية الحديد الموصى باستهلاكها يوميا لا تستمد من الغذاء، يجوز أن يؤخذ مستحضر الحديد التكميلي.

٢١١- وتتم إتاحة العناصر المغذية للكوريين واستهلاكهم لها عملية بصورة مرضية عموماً. وكلما ازدادت مستويات الدخل انخفض استهلاك الحبوب والبذور، وازداد استهلاك اللحوم والدواجن والحليب ومنتجات الحليب. وكذلك يتوقع أن تتغير نسبة الطاقة الاجمالية المستمدة من العناصر المغذية المنتجة للطاقة، أي أن نسبة الطاقة الاجمالية المستمدة من الكربوهيدرات ستنخفض بينما ستزداد نسبة الطاقة الاجمالية المستمدة من البروتينات الحيوانية ومن الدهون.

٢١٢- ويزيد تحسن الوضع الغذائي متوسط المتوقع ولكنه يزيد أيضاً نسبة الاصابات المرضية ونسبة الوفيات الناجمة عن اصابات بأمراض تفسخية مزمنة. ورداً على ذلك، عززت الحكومة حملتها الدعائية بشأن الأطعمة السليمة وبشأن الحفاظ على وضع تغذوي أمثل عن طريق وسائط الاعلام، وحملت المدارس على إدراج التثقيف الغذائي في برامجها.

٤- تطبيق المعرفة التقنية والعلمية لضمان حق الفرد في الحصول على الغذاء الكافي

٢١٣- يرد في الفقرات ٢٤٦ إلى ٢٥٠ من التقرير الأولي المقدم بشأن العهد[١] توضيح الأبحاث المضطلع بها بخصوص الدراية التقنية والعلمية المتصلة بالأغذية.

٥- الأنشطة المتصلة بنشر المعلومات عن التغذية

٢١٤- قام ٣٠ من الاختصاصيين المسجلين العاملين في مجال التغذية في ٢٦ مركزاً من مراكز الصحة العامة بإنجاز مشاريع لتحسين التغذية عن طريق توفير الاستشارة الغذائية، والتثقيف الغذائي، وارشادات التغذية الجماعية، وتدريس التدبير الغذائي، وفحص الوضع الغذائي للسكان المحليين، وما إلى ذلك، في الفترة من النصف الأخير من عام ١٩٩٤ إلى نهاية عام ١٩٩٦، وذلك لتغيير الأنماط الغذائية بتعميم المعلومات الصحية.

٢١٥- وأجريت دراسة عن الاستهلاك الغذائي في المجتمعات المشتركة في مشروع الدراسة الاستقصائية التجريبي عن التغذية لمدة ٢٠ يوماً من ١ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وانتقيت ٣٠ أسرة من كل منطقة من المناطق التي توجد فيها مراكز الصحة العامة الـ ٢٦ المخصصة لـ ٧٨٠ أسرة في المجموع. وتستخدم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الآن في تثقيف المجتمعات في مجال التغذية.

---

(١) لا ينطبق هذا على النص العربي.

٢١٦- وفي الفترة من شهر تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعيد تحليل ١٥ عنصراً من عناصر الغذاء بما فيها الطاقة والبروتينات والدهون، واستخدمت لذلك ٦٠٠ من أكثر الأغذية استهلاكاً بغية تكملة جدول المركبات الغذائية الذي يوفر البيانات الأساسية للمشاريع الوطنية المعنية بتحسين التغذية.

٢١٧- ويجوز لحاكم مقاطعة أو لمحافظ مدينة أو لرئيس ناحية أو مركز أن يقوم بموجب المادة ٢٢ من الأمر الصادر بإعمال قانون تعزيز الصحة، بتعيين مختص في مجال التغذية أو طبيب أو ممرضة للقيام بمهمة المشرف المسؤول عن التغذية بغية توفير الارشادات الغذائية (لأجل الرضع، والأطفال الصغار في السن، والحوامل، والمرضعات، والراشدين)، وتوفير الاستشارة الغذائية، والقيام بنشر المعلومات الغذائية والتقييم الغذائي. وبحلول نهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٧ منحت شهادات لـ ٢٧٧ ٦٩ من المختصين في مجال التغذية وكان منهم ٣٦٠ ١٠ شخصاً يضطلعون بأعمال لها صلة بالتغذية في قطاعات مختلفة من المجتمع، بما يشمل المصانع والمدارس والمستشفيات ومرافق الرعاية الاجتماعية وشركات تجهيز الأطعمة ومعاهد البحث والتعليم.

٢١٨- ويرد، في الفقرات ٢٥١-٢٥٣ من التقرير الأولي المقدم بشأن العهد، وصف مفصل للأنشطة المضطلع بها لنشر المعلومات بشأن العناصر المغذية المستصوب استهلاكها.

٢١٩- وستركز السياسة الغذائية في المستقبل على التثقيف ونشر المعلومات بغية تحسين أنماط التغذية المألوفة في المجتمع، لا سيما بفضل المشاريع التي تضطلع بها مراكز الصحة العامة في ميدان التغذية. وستنقح هذه السياسات بصورة مستمرة وتلقائية بإجراء بحوث عن تحاليل الأغذية، والدراسات الاستقصائية عن التغذية (الصحة) على الصعيد الوطني، والكمية الغذائية الموصى بها، وما إلى ذلك من أمور.

٦- ظروف الاسكان العامة

٢٢٠- كانت نسبة المساكن المعروضة في نهاية عام ١٩٩٠ نفس النسبة المبينة في الفقرتين ٢٦٢ و٢٦٣ من التقرير الأولي المقدم بشأن العهد.

٢٢١- ونظراً إلى ارتفاع نسبة المساكن المعروضة إلى ٩٢ في المائة في نهاية عام ١٩٩٧، وثبات الأسعار، يعتبر الوضع السكني مستقراً نسبياً في الوقت الحاضر.

الجدول ٣٧- بناء المساكن السنوي وتغيرات الأسعار

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
سعر البيع (الزيادة كنسبة مئوية)	١٤,٦	٢١,٠	-٠,٥	-٠,٥	-٢,٩	-٠,١	-٠,٢	١,٥	٢,٠
مبلغ الايجار (الزيادة كنسبة مئوية)	١٧,٥	١٦,٨	١,٩	٧,٥	٢,٤	٤,٦	٣,٧	٦,٥	٠,٨
بناء المساكن (بآلاف الوحدات)	٤٦٢	٧٥٠	٦١٣	٥٧٥	٦٩٥	٦٢٣	٦١٩	٥٩٢	٥٩٦

٧ - ظروف الاسكان للفقراء

(أ) الأفراد والأسر الذين هم بدون مأوى

٢٢٢- يتم اسكان الأشخاص الذين لا مأوى لهم في مرافق الضمان الاجتماعي عملاً بقانون المساعدة المعيشية الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١. وقد بلغ عدد الأسر التي تم اسكانها بحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧، ٠٠٠ ١٣ أسرة. وأدرجت الأسر التي تعسر عليها كسب القوت في فئة المجموعات المستهدفة بالحماية السكنية عملاً بالقانون. وتشكل هذه الأسر ١,٨ في المائة من مجموع الأسر التي يبلغ عددها ٠٠٠ ٥٨٣ ١٠ أسرة (أي ٠٠٠ ١٨٧ أسرة وفرت لها الحكومة ٠٠٠ ١٩٠ وحدة سكنية بعقود دائمة). وفي المجموعات المستهدفة بالحماية السكنية، كانت نسبة ٣٣,٢ في المائة من الأسر (٠٠٠ ٦٢ أسرة) تمتلك مسكنها، و٢٥,١ في المائة من الأسر (٠٠٠ ٤٧ أسرة) تقيم في مساكن مؤجرة بعقد دائم، و٤١,٧ في المائة من الأسر (٠٠٠ ٧٨ أسرة) تقيم في مساكن خاصة مؤجرة.

(ب) عدد الأشخاص الذين يدفعون مبالغ باهظة لتغطية تكاليف الاسكان

٢٢٣- بحلول نهاية عام ١٩٩٠، كانت الأسر تكرس في المعدل ٩ في المائة من نفقاتها الاجمالية لتغطية تكاليف السكن. وتصنف الحكومة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في تسديد تكاليف سكنهم ضمن فئة الجماعات المستهدفة للانتفاع من الحماية السكنية أو في فئة الجماعات المستهدفة للانتفاع من المساعدة المقدمة للدعم الذاتي، وذلك عملاً بقانون المساعدة المعيشية كما ذكر سابقاً. ويمنح كل فرد من الأفراد المشمولين في الجماعات المستهدفة للانتفاع من الحماية السكنية ٠٠٠ ١٣٣ ونّ شهرياً لتغطية تكاليف المعيشة (بما فيها تكاليف السكن).

(ج) ضمان حق الحصول على سكن لائق للمشردين والذين لا مأوى لهم

٢٢٤- يقدم في الفقرتين ٢٦٩ و٢٨٨ من التقرير الأولي بشأن العهد بيان عام بخصوص الجهود المبذولة لضمان حق الحصول على سكن لائق للأشخاص الذين لا مأوى لهم والذين شردوا بسبب التطور العمراني الحضري.

٢٢٥- وبحكم المادة ٢٧ من قانون التطور العمراني الحضري لا يجوز لأصحاب مشاريع التطوير العمراني أن يشرعوا في أي عملية إعادة تعمير ما لم يؤمنوا سكناً لائقاً للمقيمين الذين سيشردون نتيجة مشاريع إعادة التعمير، سواء بتوفير سكن مؤقت لهؤلاء الأشخاص في نفس المنطقة أو خارجها أو باتخاذ التدابير الملائمة كإتاحة قروض سكنية معادلة لتكاليف السكن المؤقت.

٢٢٦- ويمكن لأصحاب مشاريع التطوير العمراني أن يستخدموا بصفة مؤقتة أراضي أو مباني تملكها الحكومة أو هيئات حكومية أو أفراد بغية توفير السكن المؤقت. ولا يجوز للدولة وللحكومات المحلية أن ترفض طلبات أصحاب مشاريع التطوير العمراني المرفوعة لأجل الانتفاع من الأراضي أو المباني التي تملكها. وبناء على الطلب المقدم من أصحاب مشاريع التطوير العمراني يجب على الحكومة اعارة أراضيها أو مبانيها بدون رسوم لاستخدامها بصفة مؤقتة.

٢٢٧- ويجب على السلطات المعنية، بموجب المادة ٤ من قانون التطور العمراني الحضري والمادة ١١ من الأمر الصادر بإعماله، أن تضع مخططات لتحسين المباني الموجودة عندما تعين بعض المناطق للتطوير العمراني الحضري الجديد. وتنص الأوامر الصادرة عن البلديات والمقاطعات على أن تقوم الحكومة بوضع مخططات لتوفير المساكن الحكومية المؤجرة للمستأجرين المقيمين في منازل ينبغي إخلاؤها لدى تعيين مناطق التطوير العمراني الجديد. ويجب أن يدفع للمستأجرين الذين لا يودون الانتفاع من المساكن الحكومية المعروضة للإيجار مبلغ معين لتغطية تكاليف السكن عملاً بالقانون الخاص المتصل بشراء الأراضي لأغراض الاستخدام العام والتعويض.

٨- التدابير السياسية الرئيسية لضمان حق الفرد في الحصول على سكن لائق

٢٢٨- تشمل السياسات الرئيسية لضمان حق الفرد في الحصول على سكن لائق توفير مساكن حكومية للإيجار على نطاق أوسع وتعزيز مشاريع تحسين المساكن وتطويرها.

(أ) توفير مساكن حكومية للإيجار

٢٢٩- يفيد التعداد السكاني والسكني لعام ١٩٩٥ بأن عدد الأسر في كوريا بلغ ٠٠٠ ٢٩٦ ١ أسرة. وتمتلك نسبة ٥٣,٣ في المائة من هذه الأسر (٠٠٠ ٦٩١ أسرة) المساكن التي تعيش فيها بينما يعيش العدد المتبقي البالغ ٠٠٠ ٦٠٥ أسرة في مساكن مستأجرة. وأكثر عقود الإيجار شيوعاً يعرف بعقد "شوني" (عقد الإيجار بدفع عربون)

وهو العقد الذي اختارته نسبة ٦٤,٦ في المائة من الأسر المستأجرة؛ ويبرم المستأجرون الآخرون عقـــود إيجـــار شهرية.

٢٣٠- ولقد وضعت الحكومة "خطة لبناء مليوني وحدة سكنية" وهي خطة خمسية للفـــترة ١٩٨٨-١٩٩٢. وبعـــد الشروع في تنفيذ هذه الخطة زادت الحكومة عدد المساكن الحكومية المعروضة للإيجار وبنت مساكن تؤجر بصفـــة دائمة. وساعد ذلك على استقرار أسعار المساكن والايجارات التي كانت تميل إلى الارتفاع بصورة سريعة حتى نهاية الثمانينات. ويشير استقرار الأسعار والإيجارات إلى أن بناء المساكن الحكومية المعروضة للإيجار أسهم، فيما يبدو، في استقرار الوضع السكني بالنسبة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وبناء عليه تقدم الحكومة الآن مختلف أنـــواع الحوافز والدعم للتشجيع على توفير المساكن للإيجار ، بما يشمل تخفيض الضرائب أو الاعفاء منها وتقديم القروض من صندوق الاسكان الوطني، وحمل الوكالات الحكومية على توفير الأراضي المستصلحة علـــى وجـــه الأولويـــة وستواصل الحكومة زيادة دعمها لمساكن الإيجار.

٢٣١- وتقسم المساكن المعروضة للإيجار في كوريا إلى فئتين هما: مساكن الإيجار الحكومية ومساكن الإيجـــار الخاصة. وتبنى مساكن الإيجار الحكومية بمساعدة مالية سواء من الحكومة المركزية أو من الحكومات المحليـــة أو بفضل قروض تمنح بأسعار فائدة مدعومة من صناديق الاسكان الوطنية. أما مساكن الإيجار الخاصة فتبنى بدون دعم مالي حكومي. ولقد بدأ توفير مساكن الإيجار الحكومية عملاً بالسياسة المعتمدة في عـــام ١٩٨٢ لتعزيـــز مســـاكن الإيجار، وتم استعجال بنائها عندما صدر قانون تشجيع بناء مساكن الإيجار في عام ١٩٨٤. وكان عدد الوحـــدات السكنية المبنية للإيجار قد بلغ ٠٠٠ ٩٦٢ وحدة سكنية بحلول عام ١٩٩٧. ويشكل ذلك ١٣ في المائة من مجموع الوحدات المبنية خلال نفس الفترة (٠٠٠ ٢٤٣ ٧ وحدة).

الجدول ٣٨- بناء المساكن المعروضة للإيجار (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

(الوحدة: بالآلاف)

المجموع (١٩٨٢-١٩٩٧)	المساكن المعروضة للبيع	المساكن المعروضة للإيجار				
		المجموع الفرعي	عقود الإيجار الطويلة الأجل (١٩٨٢-١٩٩١)	عقـــود الإيجار الدائمة (١٩٨٩-١٩٩٢)	مساكن الإيجار الحكومية (١٩٩٢-١٩٩٧)	المساكن المؤجرة لموظفي الشركات (١٩٩٠-١٩٩٧)
٧ ٢٤٣	٦ ٢٨١	٩٦٦	٣٠١	١٩٠	٤٠٢	٧٣

٢٣٢- بلغت حركة بناء مساكن الإيجار أوجها في عام ١٩٩٠ عندما تم بناء مساكن الإيجار الدائم بأعداد كبـــيرة ولكنها تباطأت بعد ذلك بفترة قصيرة من الزمن. ولم يتغير هذا الميل إلا بعد عام ١٩٩٤.

الجدول ٣٩- اتجاه بناء المساكن المعروضة للإيجار

(بآلاف الوحدات)

السنوات	١٩٨٢-١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
الوحدات	٢٦٥	١٤٤	٧٦	٦٣	٤١	٧٥	٨٢	١١١	١٠٩	٨٦٢

٢٣٣- يصنف الدعم الحكومي المقدم لسكن الإيجار في ثلاث فئات بصورة عامة، وهي: تقديم القروض من صناديق الإسكان الوطنية؛ وتوفير الأراضي من وكالات التنمية الحكومية؛ وتخفيض الضرائب أو الاعفاء منها.

٢٣٤- أولاً، فيما يتعلق بصناديق الإسكان الوطنية، توَّفر قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة حتى ٢٣ مليون ون للوحدة السكنية. ولكن يشترط في المساكن المبنية بفضل قروض صناديق الإسكان الوطنية ألا تتعدى مساحة بنائها ٦٠ متراً مربعاً وأن توافق السلطات على عرض هذه المساكن للإيجار لمدة تتجاوز خمس سنوات. وتوفر صناديق الإسكان الوطنية القروض للهيئات الحكومية، كالحكومات المحلية ومؤسسة الإسكان الوطنية، بل وتوفرها لأصحاب مشاريع التطوير السكني في القطاع الخاص أيضاً. ويعتبر هذا الصندوق أهم مصدر مالي لبناء مساكن الإيجار الحكومية. وكانت حصة القروض المقدمة لسكن الإيجار تشكل ١١,٦ في المائة من المبلغ الاجمالي الذي قدمته صناديق الإسكان الوطنية في عام ١٩٩٣. وازدادت هذه النسبة في عام ١٩٩٦ لتبلغ ٣١,٨ في المائة عندما زادت الحكومة مبلغ القرض المدفوع للوحدة السكنية وعدد الوحدات التي ستمولها تلك الصناديق؛ ويتوقع أن يزداد الدعم المالي المقدم ازدياداً متواصلاً.

٢٣٥- ثانيا، يجب على القائمين باستصلاح الأراضي العامة أن يكرسوا أكثر من ٢٠ في المائة من الأراضي المستصلحة لبناء مساكن للإيجار لا تتجاوز مساحتها ٨٥ متراً مربعاً وبأسعار دون أسعار الأراضي التي ستباع لبناء المساكن بنسبة ١٠ في المائة. وقبل عام ١٩٩٦ كانت هذه الأراضي المنخفضة السعر توفر لبناء مساكن للإيجار لا تتجاوز مساحتها ٦٠ متراً مربعاً ولكن كان سعر الأرض المكرسة لبناء مساكن الإيجار يضاهي السعر المطلوب للمساكن الصغيرة المعروضة للبيع. وبذلك يكون الدعم المالي المقدم لمساكن الإيجار من الصناديق قد ازداد، ويتوقع كذلك أن تخفف شروط الإقراض مرة أخرى.

٢٣٦- ثالثاً، فيما يتعلق بمساكن الإيجار، فإن ضريبة الملكية والعقار والتحويل إما يتم تخفيضها أو لا تنطبق على هذه الحالات. وعندما يقوم مؤجرو المساكن، الوارد تعريفهم في القانون الخاص بمساكن الإيجار على هذا النحو، ببناء مسكن لأنفسهم أو بشراء خمس وحدات سكنية أو أكثر بناها آخرون في مساحة سكنية لا تتجاوز ٦٠ متراً مربعاً وأرادوا تأجيرها، يتم اعفاؤهم من ضريبة الملكية ورسوم التسجيل. وإذا كانت مساحة السكن لا تتجاوز ٨٥ متراً مربعاً، تفرض عليهم ضريبة الأرض الكلية بصورة مستقلة بنسبة ٠,٣ في المائة، وتخفض ضريبة الملكية بمقدار النصف. وفيما يتعلق بمساكن الإيجار الدائم التي لا تتجاوز مساحة السكن فيها ٤٠ متراً مربعاً، لا تجبى

ضريبة الأرض الكلية كما لا تجبى ضريبة الملكية. وعندما يؤجر أحدهم أكثر من خمس وحدات سكنية لا تتجاوز مساحتها ٨٥ متراً مربعاً تخفض ضريبة التحويل بمقدار النصف، وعندما يؤجر الشخص الوحدات لمدة تتجلوز ١٠ سنوات، لا تجبى أبداً ضريبة التحويل.

٢٣٧- ولقد تم منذ عام ١٩٩٠ بناء أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ وحدة سكنية سنوياً. وتحسن نتيجة ذلك معدل العرض السكني تحسناً ملموساً. وساعد ذلك على استقرار أسعار السكن مما دفع عدداً متزايداً من الناس إلى تفضيل إيجار المساكن المستأجرة على امتلاكها التام. وبدأ عدد المساكن الجديدة غير المباعة يتراكم نتيجة ذلك حتى بلغ ٠٠٠ ١٥٨ وحدة سكنية غير مباعة بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢٣٨- وبغية التخفيف من حدة النقص المواجه في الأراضي المعروضة لبناء مساكن الإيجار، عدلت الحكومة اللوائح التي تضبط بموجبها عملية تخصيص الأراضي. فعندما تستصلح الوكالات الحكومية الأراضي وتخصصها لبناء السكن، يجب أن تكرس ما لا يقل عن ٢٠ في المائة منها لبناء مساكن حكومية للإيجار. وكذلك تم تخفيض أسعار الأراضي بنسبة ١٠ في المائة، فخفضت النسب المطبقة من ٨٠-٩٠ في المائة من التكلفة إلى ٧٠-٨٠ في المائة. وعندما يقرر تحويل أرض كانت مخصصة أصلاً لبناء مساكن للبيع إلى أرض تبنى عليها مساكن صغيرة للإيجار، يؤذن لصاحب مشروع التعمير السكني بأن يبني من المنازل ما يزيد بنسبة ١٠ في المائة على العدد الذي أذن له ببنائه أصلاً. وكذلك عدلت الحكومة القانون الخاص بمساكن الإيجار بأسلوب يخول أصحاب مشاريع بناء المساكن للإيجار أن يستولوا على الأرض إذا كانوا يعتزمون بناء ١٠٠ وحدة سكنية أو أكثر للإيجار وشراء ٩٠ في المائة من الأرض اللازمة لذلك.

(ب) تجديد المساكن

٢٣٩- كثيراً ما يكون تحسين المناطق السكنية الحضرية المزدوجة والتي تنتشر فيها الآفات أمراً صعباً نتيجة للافتقار إلى الهياكل الأساسية الحضرية اللازمة من طرق وتمديدات للمياه ومجار، وكذلك نتيجة لعجز السكان عن الدفع. وتستهدف مشاريع تحسين السكن ومشاريع التجديد تحويل تلك المناطق إلى أمكان ألطف للعيش ببناء مساكن وطرق جديدة.

٢٤٠- ولقد قامت الحكومة بإجراء تنقيح واسع لقانون التطور العمراني الحضري والأمر الصادر بإعماله في عام ١٩٩٥، فأدرجت مفاهيم التخطيط الحضري بغية التشجيع على إدخال تحسينات على المساكن وعلى تجديد المساكن، الأمر الذي لم يكن يطبق من قبل. فتم وضع إطار منهجي للتشجيع على تحسين المساكن وإعادة التعمير في المدن المتوسطة والصغيرة. ولقد أصبح عدد أكبر من المدن مخولاً اليوم بوضع مخططات للتطوير الحضري. ويسمح للمقاطعات وللمدن بوضع مخططات التطوير الحضري وتنفيذها عندما يجد المسؤولون المعنيون (أي الحكام، والمحافظون، ورؤساء النواحي، إلخ") ضرورة لذلك. وكان من شأن التنقيح أن عزز أيضاً سلطة محافظي المدن ورؤساء النواحي على الإشراف على مشاريع التطوير السكني. ذلك بالاضافة إلى أنه يطلب إلى المحاسبين القانونيين العموميين تدقيق الحسابات بغية تفادي أي حالات غير سوية في مشاريع التطوير.

٢٤١- ولكن بالرغم من هذه التعديلات المؤسسية ما زالت تواجه مشاكل في تنفيذ المشاريع، وتشمل هذه المشاكل تحميل المقيمين أعباء مالية أكبر. فقامت الحكومة، بناء عليه، بتعديل قانون التطور العمراني والأمر الصادر بإعماله مرة أخرى في عام ١٩٩٧. فمسؤولية بناء الهياكل الأساسية العمومية اللازمة لمشاريع إعادة بناء المساكن لم تكن تقع على عاتق الحكومات المحلية في الماضي، إذ كانت المسؤولية عن الخدمات العامة تقع على المقيمين - الأمر الذي أدى إلى تحميلهم عبئاً مالياً أكبر. بيد أن التعديل أسند إلى الحكومة المحلية مسؤولية بناء طرق عرضها ٢٠ متراً أو أكثر وبناء حدائق في المدن على النحو المحدد في القانون الخاص بحدائق المدن. ويساعد ذلك على التعجيل بتنفيذ مشاريع التجديد السكني بتخفيف العبء المالي عن السكان.

الجدول ٤٠- مشاريع إعادة بناء المساكن

(بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

	عدد المراكز السكنية	المساحة (بآلاف الأمتار المربعة)	المساكن اللازم هدمها (المباني السكنية)	الوحدات السكنية اللازمة بناؤها
المجموع	٣٤٦	١٥ ٥٠٢	١٢٨ ٧٩٧	٢٧٠ ٧٠٣
المشاريع المنجزة	١٩٥	٦ ٧٤٢	٥٥ ٣٤٣	٨٨ ٧٣٦
المشاريع قيد الإنجاز	١٠٧	٧ ١٦٢	٥٨ ٥٣٧	١٥٣ ١٥٨
المشاريع المخططة	٤٤	١ ٥٩٨	١٤ ٩١٥	+٢٨ ٨٠٩

(ج) تحسين البيئات السكنية

٢٤٢- يعيش فقراء المدن في مناطق تنتشر فيها الآفات وفي مساكن دون المستوى الأدنى، بالإضافة إلى أن هذه المناطق تنقصها الهياكل الأساسية من طرق وتمديدات للمياه ومجار. ومع ذلك كان من الصعب بالنسبة إلى السكان المقيمين في تلك المناطق أن يحسنوا وحدهم ظروفهم السكنية نظراً لافتقارهم للموارد المالية اللازمة نتيجة لدخولهم المنخفضة، فضلاً عن أن حالة منازلهم ومستوطناتهم لم تكن تلبي المعايير المطلوبة بموجب المخططات الحضرية الرسمية وقواعد البناء المعتمدة. فنجم عن ذلك شعور متزايد بالحرمان وبالعزلة بين ذوي الدخل المنخفض. وأصدر المجلس الوطني في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ "القانون المؤقت لتحسين البيئة السكنية لذوي الدخل المنخفض في المدن"، وما انفكت الحكومة تعزز منذ ذاك الحين مشاريع تحسين السكن والبيئة.

٢٤٣- وفي إطار مشاريع تحسين البيئة السكنية وفرت الحكومة الأراضي الحكومية والأراضي العامة بدون رسوم لأصحاب مشاريع التطوير العمراني، وهي توفر قروضاً من صناديق المالية العامة أو من صناديق الإسكان الوطنية. ولكن التقدم المحرز هزيل جداً نتيجة لشتى العقبات التنظيمية. فوضعت الحكومة، بناء عليه، سياسات لتعزيز مشاريع تحسين البيئة السكنية. وقامت، بدعم من الرأي العام، بمواصلة هذا الجهد بإدخال تحسينات مؤسسية، بما يشمل تعديل القانون المؤقت لتحسين البيئة السكنية لذوي الدخل المنخفض في المدن والأمر الصادر بتنفيذه. وأفاد التعديل في زيادة مرونة اللوائح التي تضبط تنفيذ مشاريع تحسين البيئة السكنية. فكان يجب لتعيين مكان ما كمكان مؤهل

لتحسين السكن، أن لا تقل مساحته عن ٦٠٠ بيونغ (البيونغ الواحد = ٣,٩٥٤ ياردة مربعة)؛ وقد تم تخفيض هـــذا المعيار إلى ٣٠٠ بيونغ. وكان يجب من قبل ألا تتجاوز مساحة البناء في السكن المزمع تشييده ١٨ بيونغاً؛ فزيـدت هذه المساحة إلى حدود لا تتجاوز ٢٥,٧ بيونغ وكانت المساكن التي يعاد بناؤها تخصص فقط للأشخاص الذين كانوا يقيمون فيها من قبل. فتغير ذلك أيضاً بصورة تسمح الآن ببيع أي مساكن باقية (أي المساكن التي بقيت بعد تخصيص المساكن لشاغليها من قبل) لأشخاص غرباء.

الجدول ٤١- <u>الاستثمار في تحسين البيئة السكنية</u>

(مائة مليون ون)

	المجموع	حتى عام ١٩٩٦	١٩٩٧
المجموع	١٧ ٦١١	١٥ ٨٣٤	١ ٧٧٧
تحسين المساكن التي تعتبر دون المستوى الأدنى	٧ ٩١٧	٧ ٢٣٧	٦٧٩
(قروض خاصة من المالية العامة)	(٣ ١١٣)	(٢ ٧٩٩)	(٣١٤)
(قروض من صناديق الإسكان الوطنية)	(٤ ٨٠٣)	(٤ ٤٣٨)	(٣٦٥)
توفير الهياكل الأساسية	٩ ٦٩٥	٨ ٥٩٧	١ ٠٨٩

الجدول ٤٢- <u>مشاريع تحسين البيئة السكنية</u>

(حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

	مشاريع سيتم تعيينها فيما بعد		مشاريع تم تعيينها		مشاريع قيد التحسين		مشاريع منجزة	
	المراكز السكنية	الوحدات السكنية	المراكز السكنية	الوحدات السكنية	المراكز السكنية	الوحدات السكنية	المراكز السكنية	الوحدات السكنية
المجموع	٥٠٢	١٦٣ ٠٠٠	٤٦٧	١٢٥ ١٠٠	٣٤٧	١٠١ ٨٠٠	٦١	١٢ ٣٠٠

المادة ١٢- الحق في الصحة البدنية والعقلية

١- الاتجاهات في الحالة الصحية الوطنية

٢٤٤- تنص المادة ٣٦(٣) من دستور جمهورية كوريا على أن تقوم الدولة بحماية صحة جميع المواطنين. وتمشياً مع الدستور، نفذت الحكومة الكورية سياسات مختلفة، مثل سن القانون الخاص بإنشاء مراكـــز الرعايـــة الصحيـــة

(١٩٥٦) وتنفيذه، وتنقيحها لقانون الصحة العامة الإقليمية، ووضع سياسة وطنية للتنظيم السكاني، وتعزيز برامج مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وتوسيع النظم الصغيرة لتوفير المياه، واستحداث البرنامج الوطني للتأمين الصحي والبرنامج الوطني للمساعدة الطبية، وسن القانون الخاص بالصحة العامة في المناطق الريفية ومناطق صيد الأسماك، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتحسين سلامة الأغذية والأدوية، والتوسع في عدد الموظفين والمرافق في مجال الرعاية الصحية. ونتيجة لهذه السياسات، تحسنت المعايير الصحية الكورية إلى حد كبير.

٢٤٥- وتُستخدم معدلات العمر المتوقع عند الولادة والوفيات وانتشار الأمراض كمؤشرات صحية لتقييم المستوى الصحي للكوريين. وكان العمر المتوقع عند الولادة، وهو المؤشر الأولي لتقييم الحالة الصحية الوطنية، يبلغ ٥٩,٨ سنة للذكور و٦٦,٧ سنة للإناث في عام ١٩٧٠، وزاد ليبلغ ٦٩,٦ سنة للذكور و٧٧,٤ سنة للإناث في عام ١٩٩٥.

٢٤٦- وكان معدل وفيات الرضّع، وهو أكثر مؤشرات الوفيات حساسية، يبلغ ٥١ لكل ٠٠٠ ١ في عام ١٩٧٠ وانخفض إلى ٩,٩ في عام ١٩٩٣. وانخفض معدل حدوث الأمراض المعدية من ٢٣,٥ لكل ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٦,١ في عام ١٩٩٧. وانخفض معدل انتشار السل من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١ في المائة في عام ١٩٩٥. وانخفض معدل الاصابة بالدودة المدوّرة الطفيلية من ١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وارتفع معدل الولادة السالمة من ٥٩,٥ في المائة في عام ١٩٨٢ إلى ٩٨,٩ في المائة في عام ١٩٩٤ (مما يشير إلى أن معظم حالات الولادة تتم تحت إشراف موظفين طبيين). كذلك ارتفع عدد الموظفين الطبيين ارتفاعاً سريعاً وتحسنت فرص الوصول إلى المرافق الطبية. وتبرهن جميع هذه المؤشرات على التحسينات الحاصلة في الصحة الوطنية.

٢- السياسات الصحية

(أ) الاتجاهات في السياسات الصحية والطبية

٢٤٧- يرد شرح تفصيلي للاتجاهات والتطورات في السياسات الصحية والطبية الكورية في الفقرات ٣٤٥ إلى ٣٥٢ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

(ب) السياسة السكانية

٢٤٨- منذ الستينات، نفذت الحكومة السياسة السكانية كجزء لا يتجزأ من الخطة الإنمائية الوطنية. ونتيجة للسياسة السكانية القوية، التي تركّز على تنظيم الخصوبة، نجحت كوريا في تحقيق معدل نمو وخصوبة منخفض. وفي منتصف الثمانينات، ظل معدل النمو دون ١ في المائة وظل المعدل الإجمالي للخصوبة تحت ٢,١ في المائة. وقد تحقق هدف الخطة الوطنية في وقت أبكر مما توقعته الحكومة في المرحلة الأولية. وانتقلت المسائل الحالية المتعلقة

بالسكان من الكم إلى النوعية؛ بمعنى أن المشاكل الحالية تتضمن التزايد السريع لعدد السكان المسنين، والنسبة غير المتوازنة بين الجنسين، وعمليات الاجهاض غير السالمة، ومشاكل الصحة الجنسية والانجابية للمراهقين.

٢٤٩- وللإبقاء على المستوى المنخفض للخصوبة والتغلب على المشاكل الناشئة الجديدة، أعلنت الحكومة عن خطة جديدة للسياسة السكانية في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تركز على نوعية الحياة للسكان بدلاً من تنظيم الخصوبة. وأعطت هذه الخطة الأولوية لتحديات السياسة الاجتماعية: الإبقاء على المعدل الإجمالي للخصوبة عند مستوى الإحلال، وتحسين البرنامج الوطني الخاص بصحة الأمومة والطفولة، وتصحيح النسبة غير المتوازنة بين الجنسين، وتحسين الصحة الجنسية والانجابية للمراهقين، وزيادة فرص عمل المرأة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية والعمالة لكبار السن.

٢٥٠- وتأمل الحكومة في القضاء على الحواجز القانونية والمؤسسية التي تشجع وجود النسبة غير المتوازنة بين الجنسين، وبناء على ذلك، أنشأت "مركز البحوث الكوري للثقافة والجنس" في إطار الاتحاد الكوري للتخطيط للأبوة استناداً إلى قانون صحة الأمومة والطفولة. ويضطلع المركز ببحوث وبرامج بشأن الجنس ويوفر دورات تدريبية للخبراء في التثقيف الجنسي لموظفي الصحة العامة. ويقدم موظفو الصحة المدربون المشورة والتثقيف فيما يتعلق بالجنس في المراكز الصحية.

(ج) البرنامج الوطني لصحة الأمومة والطفولة

٢٥١- تم تنفيذ البرنامج الوطني لصحة الأمومة والطفولة في المراكز الصحية كجزء من برامج الصحة العامة استناداً إلى قانون صحة الأمومة والطفولة لعام ١٩٧٣. وفي الثمانينات، تم إنشاء ٨٩ مركزاً تابعة للبرنامج الوطني لصحة الأمومة والطفولة و١٢ مركزاً شاملاً تابعة للبرنامج المذكور في المناطق الريفية ومناطق صيد الأسماك لتوفير الرعاية السابقة للولادة واللاحقة لها، وخدمات التوليد ورعاية الرضع، بما يعزز صحة الأمومة والطفولة. وتشتمل البرامج الرئيسية لصحة الأمومة والطفولة في إطار السياسة الحكومية على فحوصات طبية مجانية للنساء الحوامل والرضع من الأسر المنخفضة الدخل. ولتفادي عوامل التعرض للخطر، عندما يتم تشخيص حالات النساء والرضع بأنها حالات غير طبيعية في الفحص الأول، تجري إحالتهم إلى فحوصات ثانية في مؤسسات طبية مهنية في مقاطعات محددة من الحكومة.

٢٥٢- وتشتمل برامج التلقيح الأساسية للرضع على الخناق (الدفتريا) والسعال الديكي والكزاز (التيتانوس)، والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية، وشلل الأطفال، والتهاب الكبد باء. ومنذ عام ١٩٩٥، أصبح يجري تلقيح فتيات السنة الأولى من التعليم الثانوي بلقاح ضد الحصبة الألمانية لتفادي متلازمة الحصبة الألمانية الخلقية. وأصبحت المبادئ التوجيهية النموذجية للتقليح، المنقحة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧، سارية المفعول منذ عام ١٩٩٨.

٢٥٣- ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، يخضع جميع المواليد الجدد لفحوصات مجانية لنقص إفراز الغدة الدرقية والفنيلكيتونورية للوقاية من التخلف العقلي. ومن عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦، كان المواليد الجدد من الأسر المنخفضة الدخل مؤهلين وحدهم لهذه الفحوصات. وقامت الحكومة بالتزويد بالحليب الخاص وعالجت المواليد من الأسر المنخفضة الدخل الذين يعانون من المرض الأيضي.

٢٥٤- وتشجع الحكومة بقوة المنظمات المدنية والأوساط الطبية والأكاديمية على تعزيز الرضاعة الطبيعية. وكجزء من التدابير التشجيعية، يقوم البرنامج الوطني للتأمين الصحي منذ آب/أغسطس ١٩٩٤ بتسديد رسوم المؤسسة الطبية للأمهات المقيمات في المستشفى مع مواليدهن في الغرفة نفسها. ويمكن الاطلاع فيما يرد أدناه على انجازات البرامج الخاصة بصحة الأمومة والطفولة والتي تنفذها مؤسسات الصحة العامة:

الجدول ٤٣- برامج مؤسسات الصحة العامة لصحة الأمومة والطفولة

(الوحدة: ١ ٠٠٠ شخص)

التصنيف	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
كشف طبي للنساء الحوامل والرضع	٧٢	٦٠	٥٥	٥٥	٤٦	٣٨
فحص للكشف عن وجود حالات اختلال أيضي خلقي	٢٠	٣٥	٥١	٧٥	٦٣	٣٤٥
تلقيح للرضع	٣ ٥٩٣	٣ ٥٧١	٣ ٤٨٤	٤ ٣٥٩	٤ ٣٢٩	١٤ ٦٦٨

خطة مكافحة الأمراض

٢٥٥- خطة مكافحة الأمراض مقسمة إلى مكافحة الأمراض المعدية ومكافحة الأمراض غير المعدية. والأمراض المعدية مقسمة تقسيماً فرعياً إلى أمراض معدية حادة، وأمراض معدية مزمنة، وأمراض محددة، بما فيها الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وتستند مكافحة الأمراض المعدية إلى قانون الوقاية من الأمراض المعدية الذي تم سنه في ٢ شباط/فبراير ١٩٥٤، وقانون الوقاية من السل الذي تم سنه في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، وقانون متلازمة نقص المناعة المكتسب الذي تم سنه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. وهناك ٢٩ نوعاً من الأمراض المعدية التي يجب الإبلاغ عنها قانوناً، بما فيها ٨ أمراض من الفئة الأولى يتعين الإبلاغ عنها فوراً (مثل الكوليرا)، و١٧ مرضاً من الفئة الثانية (مثل الملاريا)، و٤ أمراض من الفئة الثالثة (مثل السل). والأمراض الواجب الإبلاغ عنها مصنفة في ثلاث فئات أساساً حسب خطورة المرض ومدى عدواه.

مكافحة الأمراض المعدية الحادة

٢٥٦- أدت التحسينات في مستوى المعيشة وزيادة الوعي بتحسين الصحة واستحداث لقاحات وعقاقير علاجية إلى خفض تفشي الأمراض المعدية الحادة. ولكن، ظهرت في الآونة الأخيرة أمراض معدية ناشئة مثل الملاريا الاستوائية والكوليرا، وينبغي إيلاء الرعاية الملائمة في هذا الصدد.

٢٥٧- وتبدأ مكافحة الأمراض المعدية أولاً بإنشاء نظام رقابي يرصد انتشار المرض. ثانياً، يجب تحسين نظام الإبلاغ بالأمراض المعدية الواجب الإبلاغ عنها قانوناً. وبعد ذلك، يلزم توثيق البيانات المتعلقة بالأمراض المعدية توثيقاً جيداً وإدارتها. وأخيراً، يجب توحيد المعايير السريرية في نظم الإبلاغ بموجب القانون عن الأمراض المعدية.

٢٥٨- وكان معدل انتشار الأمراض المعدية ٦,١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بـ ٣,٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٦. وتتزايد حالات تفشي الملاريا منذ عام ١٩٩٤، بصورة ملفتة جداً للنظر.

الجدول ٤٤- <u>الاصابة بالأمراض المعدية الحادة</u>

(الوحدة: عدد المرضى)

السنة / المرض	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الكوليرا	-	-	٦٨	٢	١٠
السلمونية	٢٣٢	٢٦٧	٣٧٠	٤٧٥	٢٦٥
داء الشيغلات	١٣	٢٣٣	٢٣	٩	١١
الحصبة	٣ ٤١٥	٧ ٨٨٣	٧١	٦٥	٢
التهاب الغدة النكفية (النكاف)	٢ ٠٩٢	١ ٨٧٤	٤٣٠	٢٥٤	٢٣٨
التهاب الدماغ الياباني باء	١	٣	-	-	-
الحمى المنزفة مع متلازمة الكلى	١٠٦	١٣٢	٨٩	١١٨	١٠٤
الجذام	١٤٠	٧	١٣	٦	٤
الملاريا	-	٢٠	١٠٧	٣٥٦	١ ٧٢٤

٢٥٩- ويشكل نظام الإبلاغ بموجب قانون الوقاية من الأمراض المعدية الأساس لنظام مراقبة الأمراض المعدية. ومن أجل اكتشاف المرضى بسرعة، يجري إنشاء نظام رصد رقابي للأمراض. وفي كافة أنحاء البلد، تم تعيين ما يقرب من ٢٣ ٠٠٠ شخص للعمل في الرصد الرقابي للأمراض.

٢٦٠- وتابع فريق مسح الأوبئة العامل المسبب للمرض ويتخذ تدابير للوقاية من الأمراض ومكافحتها. ووفقاً لمقياس التفشي وطبيعة العامل المسبب للمرض، سيضطلع بالمهام الفريق الحكومي المركزي المعني بالأوبئة أو مركز الصحة في المقاطعة.

٢٦١- ومن أجل تنفيذ برنامج التحصين وتقييم فعالية اللقاحات، وضع خبراء مبادئ توجيهية موحدة للتحصين في ميادين ذات صلة. ومنذ عام ١٩٩٧، اعتبرت الانفلونزا مرضاً معدياً يمكن الوقاية منه بشكل مؤقت عن طريق التحصين.

٢٦٢- ومن أجل الدعاية لبرنامج التحصين، لا بد من استخدام وسائط الإعلام لتزويد السكان بمعلومات عن الأمراض المعدية، بما فيها التهاب الدماغ الياباني باء، والحمى المنزفة مع متلازمة الكلى، والملاريا. وللوقاية من هذه الأمراض المعدية الواردة من الخارج، ينبغي للسلطات المعنية أن تنقل المعلومات عن هذه الأمراض إلى الإدارات ووكالات السفر ذات الصلة.

مكافحة الأمراض المعدية المزمنة

٢٦٣- الأمراض المزمنة التي تجري مكافحتها هي السل والجذام والتهاب الكبد باء النشيط المزمن والاصابات الطفيلية. ومنذ الستينات، تضطلع الحكومة بشكل متواصل ببرنامج لاستئصال السل بما في ذلك التلقيح ومتابعة المريض والعلاج. وقد بينت عمليات المكافحة الرقابية للسل التي تبلغ مدة كل منها خمس سنوات أن معدل الانتشار كان ٥,١ في المائة من السكان الذين يزيد عمرهم على خمس سنوات في عام ١٩٦٥، ولكنه لم يبلغ سوى ١ في المائة في ١٩٩٥، وانخفض معدل انتشار العصيّة من ٠,٩٤ في المائة إلى ٠,٢٢ في المائة. وعلى ضوء معدل الانتشار وعدد المرضى، لا تزال النسبة مرتفعة نوعاً ما بالمقارنة ببلدان متقدمة أخرى.

٢٦٤- وعلى أساس تقنيات التشخيص المتراكمة التي تم انجازها من خلال برامج استئصال السل والتوسع في مرافق الاستشفاء، يُستهدف في عام ٢٠٠٠ القيام بمكافحة أكثر فعالية للسل (مثلاً معدل انتشار نسبة ٠,٤ في المائة، مماثل لمعدله في البلدان المتقدمة). ومن أجل انجاز هذا البرنامج، لا بد من التوسع في التلقيح بلقاح ضد السل، واكتشاف المرض في وقت مبكر، والقيام بالدعاية للبرنامج.

٢٦٥- وانخفض معدل انتشار الجذام بشكل ملحوظ من ٦٢٨ ٢٧ شخصاً في عام ١٩٨١ (معدل انتشار ٠,٧١ في المائة) إلى ٢٢٤ ٢٠ في عام ١٩٩٧ (معدل انتشار ٠,٤٤ في المائة). ويرجع هذا الانخفاض إلى المشاركة النشيطة للمؤسسات والموظفين الطبيين في المقاطعات في برنامج استئصال الجذام. وفي المستقبل، سيقوم ٢٣ فريقاً لمكافحة الجذام بتنفيذ البرنامج. وسيزداد تقديم الدعم لمستشفى المجذومين وسيساعد المرضى على أن يكونوا مستقلين.

٢٦٦- وتبدأ مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في الوقت الذي تكون فيه النتيجة ايجابية وتنتهي بالعلاج الكامل. والعوامل المسببة للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي واضحة بدرجة كبيرة بحيث يمكن القضاء عليها بمنع النقل إلى الآخرين. وبموجب المادة ٨(٢) من قانون الوقاية من الأمراض المعدية ولائحة التشخيص الصحي، يوفر الموظفون الطبيون التشخيص والمشورة بصورة منتظمة.

مكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٦٧- تم التبليغ عن أول حالة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في كوريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وفي آذار/مارس ١٩٩٨، أصيب بمرض الإيدز ١٠٤ أشخاص، من بين مجموع المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والبالغ عددهم ٧٧٦، وتوفي من بينهم ١٠٢. ووضعت الحكومة الكورية قانون الوقاية من الإيدز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. ومنذ ذلك الحين، والحكومة تسعى إلى الوقاية من نقل المرض وتوفير الرعاية للمرضى.

الجدول ٤٥- <u>الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية</u>

	المجموع	١٩٨٥-١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	الملاحظة
العدد الاجمالي للمصابين	٧٧٦	٢٤٥	٧٨	٩٠	١٠٨	١٠٢	١٢٤	٢٩	
ذكور	٦٧٨	٢١٨	٧١	٧٨	٨٩	٩٠	١٠٧	٢٥	
إناث	٩٨	٢٧	٧	١٢	١٩	١٢	١٧	٤	
عدد المرضى	١٠٤	١٠	٦	١١	١٤٥	٢٢	٣٣	٨	الموتى: ١٠٢ الأحياء: ٢

مكافحة الأمراض غير المعدية

٢٦٨- يقدر أن ٢,١٦ في المائة من السكان الكوريين (٠٠٠ ٩٩٠ شخص) عولجوا بسبب اعتلالات عقلية أثناء عام ١٩٩٧. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان هناك ٥٥١ ٢٨ سريراً للأمراض النفسانية (٠,٦٢ سريراً للأمراض النفسانية لكل ٠٠٠ ١ شخص). وإذا تم إدراج المستشفيات لمرضى الأمراض العقلية، فإن عدد الأسرة للأمراض النفسانية كان يبلغ ٥٢٣ ٤٦ (١,٠١ سرير لكل ٠٠٠ ١ شخص). وفي عام ١٩٩٦، تم إنفاق نحو ٢٩٥,٣ مليار ون على علاج الاعتلالات العقلية، بما يعادل ٣,٧ في المائة من مجموع النفقات الطبية لكوريا.

٢٦٩- ومن المتوقع أن تزيد الأمراض العقلية بسبب التغييرات الملحوظة الأخيرة في البيئة الاجتماعية - الاقتصادية وفي الهياكل الديموغرافية/الأسرية. وبالتالي، فإن الحكومة تعد خطة لنظام خدمة طويلة الأجل للصحة العقلية الوطنية. ووفقاً لقانون الصحة العقلية الذي تم سنه في عام ١٩٩٥، تم تغيير الاتجاه الرئيسي لسياسة الصحة العقلية من الإقامة الطويلة الأجل في المستشفى إلى برامج مجتمعية للصحة العقلية، وتقوم الحكومة الكورية بوضع

نظام مجتمعي لخدمة الصحة العقلية يقي من الأمراض العقلية، ويكشف ويعالج المرضى المصابين بأمراض عقلية ويعيد تأهيلهم في المجتمع.

٢٧٠- ونظراً للتحسينات في الأحوال المعيشية وطرائق التغذية والعلاج، يبين الرسم الأخير للأوبئة في كوريا أن معدل الوفيات بسبب الأمراض المعدية ينخفض انخفاضاً حاداً، بينما يأخذ معدل الوفيات بسبب الأمراض التنكسية المزمنة في التزايد. وهذه التغييرات في صورة الأوبئة قد سببها التطور الاقتصادي السريع أثناء العقود الثلاثة الماضية. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه وضوحاً بسبب شيخوخة السكان، والتغييرات في العادات الغذائية، وازدياد عدد السكان المدخنين، وانخفاض الأنشطة البدنية. وفي عام ١٩٩٦، كانت معدلات الوفيات الخام (لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص) للأمراض المزمنة الرئيسية هي ١١١,٩ للأورام الخبيثة، و٧٤,٧ لأمراض القلب والأوعية الدموية، و١٣,٨ لأمراض ارتفاع الدم، و٢٧,٣ لأمراض الكبد المزمنة، و١٧,٤ لداء السكر.

٢٧١- وسيتم إنشاء المركز الوطني للسرطان في كوريا بحلول عام ٢٠٠٠، وسيضطلع بالبرنامج الوطني لمكافحة السرطان، بما في ذلك الوقاية من السرطان والكشف عنه وعلاجه. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلت مؤسسة كوريا لأمراض القلب في كل سنة حوالي ٨٠٠ طفل مصابين بمرض القلب.

مكافحة الاصابات الطفيلية

٢٧٢- انخفض معدل الاصابة بالطفيليات المعوية من ٣,٨ في المائة إلى ٢,٤ في المائة (الدراسات الاستقصائية الوطنية في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ على التوالي)، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التحسين الجاري في الاقتصاد والأحوال المعيشية والتثقيف الصحي فضلاً عن استحداث أدوية فعالة طاردة لديدان الأمعاء.

سلامة الأغذية

٢٧٣- تخضع سلامة الأغذية في جمهورية كوريا لقانون الاصحاح الغذائي الذي تم سنّه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢. وكان هناك ٠٠٠ ٥٧ مشروع تجاري للتصنيع/التجهيز الغذائي، و٠٠٠ ٥٨٤ مطعم و٠٠٠ ١٤٢ مشروع تجاري للبيع/النقل/المعالجة في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويرد في التقرير الأولي المتعلق بالعهد، في الفقرات ٣٨٠ إلى ٣٨٢، شرح تفصيلي للتدريب في مجال السلامة الغذائية، والتفتيش والرقابة على الأغذية ذات النوعية المنخفضة والمزيفة، والرقابة على سلامة الأغذية المستوردة.

إدارة مياه الشرب

٢٧٤- تسارع التلوث البيئي بسبب التصنيع والتحضر. وتدير جمهورية كوريا مياه الشرب بموجب قانون امدادات المياه وقانون إدارة مياه الشرب.

امدادات المياة المأمونة

٢٧٥- بسبب زيادة تلوث المياه، زاد الطلب على المياه النقية بشكل مستمر. وبناء على ذلك، توفر الحكومة الكورية المياه النقية من خلال زيادة مرافق الامداد بالمياه وإنشاء مرافق مبسطة للامداد بالمياه في المناطق الريفية. وفي نهاية عام ١٩٩٦، بلغ معدل امدادات المياه المأمونة ٩١,٤ في المائة.

الجدول ٤٦ - الحالة الراهنة لامدادات مياه الشرب

(في نهاية عام ١٩٩٦)

التصنيف	المجموع	مياه الحنفية	الشبكة الصغيرة لامدادات المياه	المرفق المشترك لمياه الشرب (مياه الآبار، إلخ.)
عدد المرافق	-	٦٤٩	٢٦ ١٣٤	-
السكان الذين يستخدمون امدادات المياه (الوحدة: ألف شخص)	٤٦ ٤٢٦	٣٨ ٨٢٣	٣ ٦٣٤	٣ ٩٦٩
المعدل (النسبة المئوية)	١٠٠	٨٣,٦	٧,٨	٨,٦

الحالة الراهنة لتشغيل الهياكل الأساسية البيئية

٢٧٦- في نهاية عام ١٩٩٦، كان نحو ١٥ ٣١٠ ٠٠٠ طن من مياه المجارير تُنتج يومياً في جميع أنحاء البلد، وكانت ٧٠ في المائة من هذه المياه تعالج في مرافق معالجة مياه المجارير.

٢٧٧- وفي نهاية عام ١٩٩٦، كان نحو ٤٥ ٩٥٤ متراً مربعاً من السماد البشري تُنتج يومياً في كافة أنحاء البلد. وتجري معالجة السماد البشري الناجم عن تدفق المراحيض من خلال مرافق معالجة مياه المجارير وحُفر الخمج لكل أسرة معيشية، ومرافق معالجة مياه الفضلات. وبالإضافة إلى ذلك، تجري معالجة ٩٨ في المائة من السماد البشري على وجه الاجمال لأن كل السماد البشري تقريباً الناجم عن المراحيض التقليدية يُعالج في مرافق معالجة السماد البشري الإقليمية.

٢٧٨- وفي نهاية عام ١٩٩٦، كان نحو ٤٩ ٩٢٥ طناً من الفضلات يومياً (١٨,٢ مليون طن سنوياً، أي ١,١ كيلوغرام/يوم/شخص) تولد في جميع أنحاء البلد وقد بلغت النفايات الناتجة من الصناعات نحو ١٣٠ ٦٤٨ طناً في اليوم. ويميل حجم النفايات إلى التزايد باستمرار مع ارتفاع المستوى المعيشي والنشاط الانتاجي.

إدارة الموارد الصحية

٢٧٩- يرد في الفقرتين ٣٨٤ و٣٨٥ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد تفصيل للموظفين الطبيين والصحيين.

٢٨٠- وفي عام ١٩٩٧، كان هناك ٠٠٠ ٥٦٤ شخص من الموظفين الطبيين المرخصين والمسجلين، كان من بينهم ٠٠٠ ٢١٨ شخص يعملون بنشاط في الخدمات الطبية والصحية. وعدد الأشخاص لكل موظف طبي هو ٦٤٤ لكل طبيب، و٠٠٧ ٣ لكل طبيب أسنان، و٠٠٩ ١ لكل صيدلي و٣٤٥ لكل ممرض.

٢٨١- وطرأت زيادة كبيرة في عدد المرافق الطبية على مدى العقود الماضية. فقد ارتفع عدد المستشفيات والعيادات بشكل ملحوظ من ٣١٤ مستشفى و٤٤٠ ١١ عيادة في عام ١٩٨٠ و٦٣٧ مستشفى و٥٧٤ ٢٢ عيادة في عام ١٩٩١، إلى ٨٣٧ مستشفى و٩٣٥ ٢٩ عيادة في عام ١٩٩٦. كذلك ارتفع عدد أسرة المستشفيات بدرجة كبيرة من ٠٤١ ٦٥ سريراً في عام ١٩٨٠ و٣٠٥ ١٤٣ أسرة في عام ١٩٩١، إلى ٢٤٨ ٢٠٩ سريراً في عام ١٩٩٦.

٢٨٢- وللتصدي للزيادة الهائلة في الطلب على الرعاية الصحية ولاستغلال الموارد المحدودة بكفاءة، قامت الحكومة بتصنيف المرافق الطبية في مرافق للرعاية الصحية الأولية، ومستشفيات من الدرجة الثانية، ومستشفيات من الدرجة الثالثة، كما أنشأت نظاماً للمركزة على نطاق البلد للخدمات الطبية، بما في ذلك تحديد المناطق واستحداث خدمات مرحلية ونظام لإحالة المرضى.

٢٨٣- وتم سنّ قانون للعلاج الطبي في حالات الطوارئ للمرضى الذين يحتاجون رعاية في حالة طارئة. وبموجب هذا القانون، يجب أن يكون لدى المستشفيات العامة غرفة لحالات الطوارئ ذات موظفين ملائمين ومعدات ملائمة. ويمكن تصنيف هذه المستشفيات العامة وغيرها من المستشفيات في فئات المراكز الطبية لحالات الطوارئ أو مؤسسات طبية لحالات الطوارئ حسب تقييمات الوزارة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، كان هناك ٣٥٥ مركزاً ومؤسسة طبية لحالات الطوارئ. ويخضع الإبلاغ عن المرضى ونقلهم في حالات الطوارئ لرقابة الـ "مركز ١١٩" الذي يتبع لوزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية. وستقوم المراكز الحالية للمعلومات الخاصة بالطوارئ التابعة لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية بابتكار وظائف تركز على التزويد بالمعلومات فيما يتعلق بحالة أسّرة المستشفيات وكيفية رعاية المرضى الذين هم في طريقهم إلى المستشفى.

٢٨٤- ونفذت الحكومة برنامجاً رائداً للرعاية الصحية الداخلية في المستشفيات منذ عام ١٩٩٤ لتوفير الراحة العاطفية للمرضى واستخدام الخدمات الطبية بكفاءة. كما أنها تخطط لقانون خاص بزراعة الأعضاء من أجل التنظيم الفعال لعمليات زراعة الأعضاء.

برنامج الرعاية الصحية المجتمعية (الرعاية الصحية الأولية)

٢٨٥- بغية تحسين خدمات الرعاية الصحية المجتمعية، توسعت الحكومة في مرافق الرعاية الصحية الأولية (أي المراكز الصحية المحلية بموجب قانون المركز الصحي الذي تم سنه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ وتنقيحه في عام ١٩٦٢). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، استعيض عن قانون المركز الصحي بقانون الصحة المجتمعية بحيث يمكن للمراكز الصحية أن تلعب دوراً رئيسياً كمرافق رعاية صحية لمدى الحياة بالنسبة إلى الجمهور. وفي عام ١٩٩٧، تولى ٨٤٧ طبيباً وطبيب أسنان، بمن فيهم أطباء حكوميون في ٢٤٥ مركزاً صحياً، المسؤولية عن خدمات الرعاية الصحية المجتمعية.

٢٨٦- وفي عام ١٩٩١، نقحت الحكومة قانوناً خاصاً (سُن في عام ١٩٨٠) بحيث يمكن للأطباء أن يخدموا، كأطباء حكوميين في المناطق المحتاجة كبديل للخدمة العسكرية. ويوزّع الأطباء الحكوميون على مؤسسات الرعاية الصحية، والمراكز الصحية والمراكز الصحية الفرعية وحتى على المستشفيات الخاصة في المناطق التي فيها عجز في مجال الطب، مثل المناطق الريفية ومناطق مصايد الأسماك. وفي عام ١٩٩٧، عين ١ ٣١٤ مركزاً صحياً فرعياً ١ ٩٥٨ طبيباً حكومياً.

٢٨٧- وتم إنشاء نقاط رعاية صحية في قرى معزولة يزيد عدد السكان فيها على ٥٠٠ نسمة (في حالة الجزر، أكثر من ٣٠٠ شخص) للاضطلاع ببرامج الرعاية الصحية الأولية. وفي عام ١٩٩٧، قام ٢ ٠٣٤ ممارساً صحياً في ٢ ٠٣٤ نقطة رعاية صحية بتوفير الرعاية الصحية، والرعاية الصحية للأمومة والطفولة، وتنظيم الأسرة، وخدمات مكافحة السل والتثقيف الصحي لتعزيز الرعاية الصحية الأولية وخدمات الرعاية الصحية الوقائية. وتعمل الحكومة على تعزيز وظائف الرعاية والوظائف الوقائية لمرافق الرعاية الصحية الأولية من خلال الدعم الكامل بالميزانية لشراء المعدات للمرافق الصحية العامة، مثل المراكز الصحية والمراكز الصحية الفرعية ونقاط الرعاية الصحية.

٢٨٨- ويجري تشغيل سفن استشفاء لتوفير خدمات الرعاية الصحية للمقيمين في الجزر - ٥ سفن استشفاء و٤ زوارق سريعة للإجلاء. وبالنسبة إلى الأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض التي تعيش في ظروف سيئة، تشجع الحكومة المراكز الصحية على القيام بدور رئيسي في برامج الوقاية المجتمعية.

٢٨٩- ومنذ عام ١٩٩٤، نُفذ "مشروع تحسين خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية ومناطق مصائد الأسماك" لتحسين خدمات الرعاية الصحية والتوسع في نظم أداء الرعاية الصحية. وقدمت الحكومة اعانة قدرها ١٤٢,٩ مليار ون لاصلاح المرافق الصحية العامة، ولشراء معدات طبية لـ ٢١١ مركزاً/مركزاً فرعياً للصحة ولتحسين الأدوات الطبية لـ ٩٤ مركزاً صحياً. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة، من أجل توفير خدمات رعاية صحية ثانوية جيدة المستوى للسكان في المناطق الريفية وفي مناطق مصائد الأسماك، بتقديم ١١٤ مليار ون في شكل قروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة إلى القطاع الصحي الخاص لتعزيز مرافقه.

٢٩٠- وبغية تحسين كفاءة المراكز الصحية، نفذت الحكومة منذ عام ١٩٩٤ نظاماً لإدارة المعلومات، بما في ذلك ادخال الحاسوب وإقامة الشبكات. وسيجري إدخال جميع المراكز الصحية في كافة أنحاء البلد في نظام إدارة المعلومات بحلول عام ٢٠٠٠.

الإدارة الصيدلية

٢٩١- يرد في الفقرات ٣٩٠ إلى ٣٩٢ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد شرح تفصيلي للتدابير الأساسية لمراقبة تصنيع المستحضرات الصيدلية.

٢٩٢- ولتلخيص التقدم المحرز حتى الآن، أولاً، أصبح إلزامياً تطبيق ممارسة التصنيع الجيد في كوريا، التي تنظم بشكل منتظم عملية تصنيع المستحضرات الصيدلية، وذلك لمنع المنتجات المتدنية في التصنيع والتوزيع. ولا تحصل الشركات التي لا تطبق معايير ممارسة التصنيع الجيد في كوريا على الموافقة لبيع أدوية جديدة. وتقوم الإدارة الكورية للأغذية والأدوية بعمليات تفتيش منتظمة لمرافق تصنيع الأدوية وتقوم بعمليات تفتيش لمراقبة الجودة.

٢٩٣- ثانياً، يجب على أي طرف يرغب في تصنيع مستحضرات صيدلية أن يحصل على رخصة تصنيع من الإدارة الكورية للأغذية والأدوية وأن يكون حائزاً لمرفق مجهز تجهيزاً ملائماً. ويجب تسجيل كل منتج صيدلي لدى الإدارة الكورية للأغذية والأدوية لتصنيع وبيع المستحضرات الصيدلية.

٢٩٤- ثالثاً، يتمثل أحد التدابير القائمة لضمان سلامة وفعالية المستحضرات الصيدلية في مشروع إعادة تقييم الأدوية، الذي يعيد تقييم المنتجات التي كانت فيما سبق مطابقة للمعايير القديمة، في ضوء المعرفة الطبية والصيدلية الجديدة. ووفقاً لنتائج إعادة التقييم، يمكن تغيير مواصفات تسجيل المنتج، مثل مقدار المواد الخام، والفعالية والجرعة ونواحي الاحتراس. ولجمع معلومات بشأن الآثار الجانبية للأدوية، قامت الإدارة الكورية للأغذية والأدوية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بتعيين ٠٧٣ ٤ وكالة رصد تتألف من مستشفيات وعيادات وصيدليات. ويجري بذل جهود لمنع حدوث تفاعلات سيئة بسبب الأدوية عن طريق جمع المعلومات من المقالات التي تصدرها منظمة الصحة العالمية أو المجلات المهنية.

٢٩٥- والاختبار السريري هو الإجراء الأكثر حسماً لتسجيل دواء جديد. ولتنظيم هذا الإجراء، سنت الإدارة الكورية للأغذية والأدوية الممارسة السريرية الجيدة في كوريا واستحدثت بروتوكولاً للاختبار السريري لكل مجموعة من الأدوية منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ولتحسين الاستعمال المأمون للأدوية الجديدة، اعتمدت الإدارة الكورية للأغذية والأدوية نظام إعادة النظر في الأدوية الجديدة الذي يقتضي تقديم تقرير سريري عن كل دواء جديد بعد أن يتم تسويقه لمدة زمنية معينة.

٢٩٦- ويرد في الفقرتين ٣٩٦ و٣٩٧ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد شرح تفصيلي لتدابير مكافحة الإفراط في الدعاية والإبقاء على ممارسات بيع منصفة.

تدابير مكافحة إساءة استعمال العقاقير

٢٩٧- اختلف نمط إساءة استعمال العقاقير وفقاً للتغييرات في البيئة الاجتماعية في جمهورية كوريا. وكانت العقاقير من قبيل الأفيون والهيروين هي أكثر العقاقير رواجاً في أوائل الستينات، والحشيش في السبعينات والميثامفيتامين (المسمى بالفيلوبون) في أواخر السبعينات وفي الثمانينات. ومنذ التسعينات، ازداد شم المواد المتطايرة، مثل مواد اللصق، والمذيبات العضوية والغازات، كما ازدادت إساءة استعمال العقاقير العامة غير الخاضعة لمراقبة لوائح العقاقير، مثل الدكستروميثورفان.

٢٩٨- واتخذت كوريا تدابير على مدى الـ ٤٣ سنة الماضية لمعالجة استعمال العقاقير. فسنت الحكومة القانون الخاص بالمخدرات في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٥٧، وقانون مكافحة الحشيش في ٧ نيسان/أبريل ١٩٧٦، وقانون مكافحة المواد المسببة للاضطرابات النفسية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والقانون الخاص بمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأقيم نظام موحد للمكافحة بموجب هذه القوانين في وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية لمنع إساءة استعمال المواد الخطرة ولتعزيز أنشطة إنفاذ القوانين.

٢٩٩- والسياسات المناهضة لإساءة استعمال العقاقير هي كما يلي: تخفيض استخدام العقاقير بواسطة العلاج وإعادة التأهيل. وتم تعيين ٢٣ مستشفى وطني أو عام للأمراض العقلية كمراكز للعلاج وإعادة التأهيل من قبل الإدارة الكورية للأغذية والأدوية المسؤولة عن دفع التكاليف والتزويد بالمعدات. وبالإضافة إلى ذلك، تم فتح مركز الخبرة الخاصة في العلاج وإعادة التأهيل، الذي يدعم ٢٠٠ سرير، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وبغية حماية حقوق الإنسان، أعلنت الحكومة المرسوم الرئاسي المتعلق بحماية مدمني العقاقير المخدرة الذين هم قيد العلاج وإعادة التأهيل. وبموجب هذا المرسوم، تم إنشاء لجنة الحكم المعنية بحماية مدمني العقاقير المخدرة الذين هم قيد العلاج لمنع انتهاك حقوق الإنسان لمدمني العقاقير المخدرة الموجودين في المرافق الطبية. وتقوم هذه اللجنة المؤلفة من أطباء نفسانيين ومحامين ومسؤولين حكوميين بفحص مرضى المخدرات نزلاء المستشفيات من أجل ضمان حقوق الإنسان لهؤلاء المرضى وتحسينها.

٣٠٠- وتقوم الحكومة، بأقصى ما في استطاعتها، بتنفيذ برامج وقائية لتخفيض الطلب على المخدرات، بما في ذلك عن طريق عرض أفلام وأشرطة فيديو في دور السينما وفي شبكات التليفزيون بالكابل لتنوير الناس بشأن إساءة استعمال العقاقير وآثارها، كما تقوم بإنتاج وتوزيع ملصقات وشعارات ونشرات وكتيبات وشرائح مصورة مناهضة للمخدرات، وبتكليف أخصائيين استشاريين مدربين تابعين للإدارة الكورية للأغذية والأدوية ومدرسين بالمدارس بالقيام بتثقيف الطلبة. وتم إنشاء المركز الكوري للحملة المناهضة للمخدرات، وهو منظمة غير حكومية، للاضطلاع بأنشطة ترمي إلى منع المخدرات. وقدمت الحكومة إعانة قدرها ٩٠ مليون ون في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤، و٤٠٠

مليون ون في عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦، و٨٠٠ مليون ون في عام ١٩٩٧، إلى هذا المركز. وسيزيد هذا الدعم لتشجيع الأنشطة المدنية لخفض الطلب على المخدرات. وكل سنة، تجري عمليات تفتيش على المصنعين والموزعين المرخصين للمواد الصيدلية المخدرة والمسببة للاضطرابات النفسية لضمان طرائق الإدارة الفعالة ولكبح انحراف المواد المخدرة والمواد المسببة للاضطرابات النفسية من التجارة المشروعة إلى التجارة غير المشروعة. وحيث أن المجرمين الدوليين في مجال المخدرات يقومون بتوسيع شبكاتهم، تسلّم الحكومة بأهمية التعاون والتنسيق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تبادلت الحكومة معلومات تتصل بالمخدرات مع بلدان أخرى وشاركت في مؤتمرات وحلقات دراسية دولية بشأن مكافحة إساءة استعمال العقاقير تعزز التعاون الدولي.

٣- ميزانية الصحة العامة

٣٠١- بلغت ميزانية الصحة العامة في عام ١٩٩٥، ٦٢٩ مليار ون، أي ٠,١٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو ١,٢٦ في المائة من الميزانية الحكومية الاجمالية. كذلك زادت ميزانية الصحة العامة الأولية زيادة سريعة كل سنة فبلغت في عام ١٩٩٥، ٢٨٣ مليار ون، وهو ما يعادل ٤٥ في المائة من ميزانية الصحة العامة.

الجدول ٤٧- <u>ميزانية الصحة العامة</u>

(مليون ون)

السنة القسم	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
الناتج القومي الإجمالي	٣٦ ٧٤٩ ٢٠٠	٧٨ ٠٨٨ ٤٠٠	١٦٨ ٤٣٧ ٨٠٠	٣٣٩ ٥٢٩ ٠٠٠
الميزانية الحكومية المركزية	٦ ٤٦٦ ٧٥٦	١٢ ٥٣٢ ٣٦٢	٢٧ ٤٥٥ ٧٣٣	٤٩ ٩٨٧ ٩١٥
ميزانية شعبة الصحة العامة	٤٦ ٩٣٣	١١٢ ٩٦٠	٣٩٦ ٨٨٣	٦٢٩ ١٤٧
ميزانية الصحة العامة الأولية	٤٦ ٥٢٠	١٠٥ ٨٥٧	١٦٠ ٦١٢	٢٨٣ ١٨١

٤- مؤشرات الصحة العامة

(أ) معدل وفيات الرضّع

٣٠٢- يُستخدم معدل وفيات الرضّع كمؤشر لقياس صحة الرضع، فضلاً عن المعايير المعيشية والثقافية. وكان معدل وفيات الرضع في كوريا ٩,٩ لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٣، منخفضاً من ١٢,٥ في عام ١٩٨٨. ونتج الانخفاض في معدل وفيات الرضع عن النمو الاقتصادي لكوريا، والبرامج الخاصة بصحة الأمومة والطفولة، والتحسينات البيئية، وبرامج التلقيح الوطنية.

(ب) التحصين

٣٠٣- تقدم الحكومة برنامجاً للتلقيح الأساسي السنوي لتحسين صحة الرضع. وترد فيما يلي احصاءات التلقيح للأمراض المعدية الرئيسية للرضع:

الجدول ٤٨- احصاءات التلقيح ضد الأمراض المعدية الرئيسية للرضع

(الوحدة: ألف شخص)

		١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧
١-	الدفتريا/السعال الديكي/التيتانوس	٢ ٠٨٦	٢ ٢٣٨	٢ ٠٨٠	٢ ٢٥١
٢-	الحصبة/النكاف/الحصبة الألمانية	٦٣٥	٦٠١	٥٢٤	٦١٣
٣-	شلل الأطفال	٢ ٣٥٥	٢ ٤٨٠	٢ ٣٠٥	٢ ٤٩٣
٤-	لقاح "بي سي جي" ضد السل	١ ٣٣٣	١ ٣٥٢	١ ١٩٩	-

(ج) العمر المتوقع

٣٠٤- كان متوسط العمر المتوقع في كوريا ٧٣,٥ في عام ١٩٩٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠,٣ سنة على متوسط العمر المتوقع في عام ١٩٧٠. ويتوقع أن يكون العمر المتوقع في سنة ٢٠٠٠، ٧٤,٩.

الجدول ٤٩- العمر المتوقع

(الوحدة: سنوات)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠ (تقديري)
المجموع	٦٣,٢	٦٥,٨	٧١,٦	٧٣,٥	٧٤,٩
الرجال	٥٩,٨	٦٢,٧	٦٧,٧	٦٩,٦	٧١,٠
النساء	٦٦,٧	٦٩,١	٧٥,٧	٧٧,٤	٧٨,٦

(د) فرص الوصول إلى مرافق الرعاية الطبية

٣٠٥- في عام ١٩٨٦، كان ٨٠ في المائة من السكان (حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ ٣٢ شخص) يتمتعون بفرصة الوصول إلى الموظفين الطبيين من خلال رحلة مدتها ساعة سيراً على الأقدام أو بالسيارة. وبحلول عام ١٩٩٧، تم إنشاء ٢٤٥ مركزاً صحياً، و٣١٤ ١ مركزاً صحياً فرعياً بالإضافة إلى ٠٣٤ ٢ نقطة رعاية صحية أولية في المناطق الريفية والجزرية.

(هـ) معدلات الولادة السالمة ومعدلات وفيات الأمهات

٣٠٦- في عام ١٩٩٧، كان عدد السكان المستهدفون ببرنامج صحة الأمومة والطفولة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٤ سنة، يبلغ ٠٠٠ ٥٦١ ١١ أو ٢٥,١ في المائة من مجموع السكان (٤٥,٩ مليون). وهناك ٠٠٠ ٧٣ امرأة حامل و٠٠٠ ٣٥٥ رضيع مسجلين لدى المراكز الصحية في البرنامج الوطني لصحة الأمومة والطفولة. وبقية السكان مشمولون بتأمين صحي أو بمساعدة طبية. ويقدر أن غالبية النساء الحوامل يستطعن الحصول على خدمات الرعاية الصحية على أيدي موظفين صحيين مهنيين.

٣٠٧- وكان معدل الولادة السالمة في عام ١٩٩٤ هو ٩٨,٩ في المائة (في المناطق الحضرية ٩٩,٤ في المائة وفي المناطق الريفية ٩٦,١ في المائة)، وهو معدل أعلى بكثير من معدل الـ ٨٨,٩ في المائة في عام ١٩٨٨. ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الولادات يجريها الآن موظفون متخصصون: ٩٧,٦ في المائة من النساء الحوامل حصلن على رعاية سابقة للولادة من مرافق طبية مهنية. ويبلغ العدد المتوسط للزيارات في فترة ما قبل الولادة ١٠ زيارات (في المناطق الحضرية ١٠,١ وفي المناطق الريفية ٩,١).

٣٠٨- وفي عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ كان معدل وفيات الأمومة ٢٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة. ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل في الانخفاض.

(و) الرعاية الطبية المتخصصة للرضع

٣٠٩- تنجم وفيات الرضع عن الولادة الحادثة قبل الأوان، والوزن المنخفض عند المولد، والاصابة بإنتان في المستشفى. وبالتالي، فإن التدابير الرئيسية لتخفيض وفيات الرضع هي الخدمات السليمة السابقة للولادة من المرحلة الأولى للحمل، والتشخيص، والعلاج، وتحسين التغذية للرضع.

٣١٠- وتضطلع الحكومة ببرامج للتثقيف الصحي وللفحص الصحي المنتظم للنساء الحوامل. ويجري أيضاً تنفيذ برامج للكشف الصحي للرضع أثناء الشهرين السادس والثامن عشر من الحياة. وعندما تُشخص حالة رضيع على أنها حالة غير طبيعية، يفحص الطفل مرة أخرى فحصاً دقيقاً كي يحصل على خدمات رعاية صحية ملائمة. وكان عدد

الرضع المستهدفين بالرعاية الحكومية يبلغ ٠٠٠ ٠٧٢ ٢ أو ٤٨ في المائة من إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و٥ سنوات في عام ١٩٩٧. ويمكن أن يستخدم الرضع الآخرون التأمين الطبي أو المساعدة الطبية.

٥- الحالة الصحية للسكان في المناطق المهمشة

٣١١- يرد شرح تفصيلي للسياسة الصحية بخصوص المناطق النائية في الفقرتين ٤١٦ و٤١٧ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد. وقد قامت الحكومة في الآونة الأخيرة، سعياً منها لتوفير الصحة المجتمعية لجميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، بتنفيذ "مشروع رائد للرعاية الصحية الأولية للأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض". وتزود هذه الأسر بخدمات تتمثل في تلقيح الأطفال، والرعاية السابقة للولادة وتوفير وسائل منع الحمل.

٣١٢- وهناك نحو ٠٠٠ ٢ مريض بالجذام، يقيمون في مناطق نائية عن المرافق الطبية، هم مسجلون في ٩٠ من قرى المستوطنات وتقدم لهم الرعاية في المنزل وفي مؤسسات مثل المستشفى الوطني للجذام في جزيرة سوروك. والمرضى الذين ليس لديهم من يعولهم يمكن إيواؤهم في مرافق مثل المستشفى الوطني للجذام، وتمنح اعانات معيشية للمرضى كبار السن الذين يعيشون في قرى الاستيطان.

٣١٣- وبموجب النظام المستحدث لأداء الرعاية الصحية، الذي يضم مراكز صحية فرعية ونقاط رعاية صحية، يمكن للناس الذين يعيشون في مناطق نائية أن يحصلوا على خدمات رعاية صحية عالية الجودة، ومن ثم، فإن حالتهم الصحية قد تحسنت كثيراً. والاتجاهات الحالية، بما في ذلك انخفاض معدلات وفيات الرضع وزيادة العمر المتوقع، إنما هي ناشئة من هذه السياسات.

٦- التدابير البيئية

٣١٤- تكفل جمهورية كوريا الحقوق البيئية من خلال المادة ٣٥ من دستورها، التي تنص على أنه "يتمتع جميع المواطنين بالحق في بيئة صحية ومرضية. وتسعى الدولة وجميع المواطنين إلى حماية البيئة. ويحدد القانون جوهر الحق البيئي. وتسعى الدولة إلى تأمين المسكن المريح لجميع المواطنين من خلال سياسات إنمائية للإسكان وما شابه ذلك".

٣١٥- وبالإضافة إلى القوانين البيئية الوارد ذكرها في الفقرة ٤٧١ من التقرير الأولي الخاص بالعهد، تم وضع القوانين البيئية التالية: قانون تشجيع صيانة الموارد وإعادة تدويرها (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)؛ وقانون تقييم الآثار البيئية (١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣)؛ وقانون تنمية التكنولوجيا البيئية ودعمها (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)؛ وقانون إدارة مياه الشرب (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)؛ وقانون حفظ بيئة التربة (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)؛ وقانون تشجيع إقامة مرافق لتصريف النفايات وتقديم المساعدة، إلخ، إلى المناطق المجاورة (٥ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٥)؛ وقانون مكافحة النقل العابر للحدود للنفايات الخطرة وتصريفها (٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)؛ وقانون الحساب الخاص بتحسين البيئة (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)؛ وقانون مراقبة جودة الهواء في مواقع تحت سطح الأرض (٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛ وقانون إدارة نوعية المياه في الكتل المائية الداخلية (٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧)؛ والقانون الخاص المتعلق بحفظ النظم الايكولوجية للمناطق الجزرية مثل توكدو، إلخ، (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧).

٣١٦- واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تتكّون الإدارة البيئية من وزارة البيئة، وأربعة مكاتب للإدارة البيئية، وأربعة مكاتب للإدارة البيئية الإقليمية، والمعهد الوطني للبحوث البيئية (توجد أربعة مختبرات لبحوث جودة المياه ومختبر للبحوث المتعلقة بالانبعاثات من المركبات الآلية في إطار المعهد الوطني للبحوث البيئية)، ولجنة التنسيق المركزية المعنية بالمنازعات البيئية، ومعهد تدريب المسؤولين في مجال البيئة.

٣١٧- وقامت جمهورية كوريا بتنفيذ الخطة الطويلة الأجل الشاملة لحفظ البيئة (١٩٩٦-٢٠٠٥)، المعروفة أيضاً باسم "الرؤية الخضراء ٢١"، والخطة المتوسطة الأجل الشاملة لتحسين البيئة (١٩٩٧-٢٠٠١). وفي عام ٢٠٠١، ستقوم الحكومة بتحسين نوعية الهواء إلى ٠,٠١ جزء في المليون تركيز ثنائي أكسيد الكبريت وتخفيض الانبعاثات من المركبات الآلية إلى ٠٠٠ ٩٧٠ طن. وهي تخطط أيضاً لرفع معدل معالجة مياه المجارير إلى ٦٥ في المائة ومعدل الامداد بمياه الحنفية إلى ٩٠ في المائة. وبالمثل، نفذت الحكومة الخطة الشاملة لمنع التلوث البحري في عام ١٩٩٦ لحل مشكلة التلوث البحري.

٣١٨- وستعزز الحكومة معايير نوعية الهواء للامتثال للمعايير التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية وستعزز معايير نوعية المياه تدريجياً. كذلك، ستتوسع الحكومة في بنود فحص نوعية مياه الشرب من ٤٥ بنداً إلى ٨٥ بنداً. وستقوم جمهورية كوريا، بوصفها بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتوسيع وتعزيز بنود ومعايير الفحص للمواد الكيماوية السمية الجديدة حتى تصل إلى المستويات المعتمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣١٩- وتبذل جمهورية كوريا جهوداً لتحسين مشاركة الناس في حل المشاكل البيئية من خلال جلسات استماع عامة. كذلك، تحاول الحكومة تلبية احتياجات الناس من المعلومات البيئية من خلال خدمات الإنترنت.

٣٢٠- ويُقدّر أن الأمر سيحتاج إلى ٣٢ تريليون ون، بما في ذلك موارد مالية من القطاع الخاص، لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل الشاملة لتحسين البيئة (١٩٩٧-٢٠٠١). وسُيركّز هذا الاستثمار على تحسين نوعية الهواء والمياه على السواء، وإدارة النفايات، والصيانة البحرية، وتطوير التكنولوجيا البيئية. ولتأمين الموارد المالية اللازمة للخطة المتوسطة الأجل، ستستخدم الحكومة حوافز اقتصادية، بما فيها تكاليف تحسين البيئة، وتجذب رؤوس الأموال الخاصة للمساعدة على إقامة هياكل أساسية بيئية.

٧- مكافحة الأمراض المتوطنة والمهنية

٣٢١- يرد في الفقرة ٤٣١ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد وصف لخطط ترمي إلى مكافحة الأمراض المتوطنة.
٣٢٢- ويرد في الفرع ٥ من هذا التقرير شرح لتدابير مكافحة الأمراض المهنية.

٨- خطة النفقات الطبية لكبار السن

٣٢٣- يرد وصف لخطة النفقات الطبية في الفقرات ٤٢٨ إلى ٤٣٠ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

٩- المشاركة المجتمعية في الرعاية الصحية الأولية

٣٢٤- يرد وصف للمشاركة المجتمعية في الرعاية الصحية الأولية في الفقرة ٤٣٩ من التقرير الأولي المتعلق بالعهد.

١٠- التثقيف الصحي وتعزيز الصحة للناس

٣٢٥- سنت الحكومة القانون الوطني لتعزيز الصحة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد حول هذا القانون اتجاه السياسة العامة للصحة من التحصين وعلاج الأمراض المعدية إلى نظام لتعزيز الصحة يشتمل على الوقاية من العوامل التي تعرض الصحة للخطر ويشجع الأساليب المعيشية الصحية لمنع الأمراض التنكسية المزمنة.

٣٢٦- ويشرح محتوى القانون الوطني للخدمات الصحية الواجبات والمسؤوليات والاستراتيجيات لتعزيز رفاه المواطنين على المستويين القطري والمحلي على السواء. كذلك يحدد القانون خططاً لتعزيز الدعم المالي من أجل اتباع أساليب معيشية صحية، وتنظيم حملات ضد التدخين وتناول المشروبات الكحولية، والتثقيف الصحي، وبرامج التغذية، وبرامج متعلقة بصحة الأسنان.

٣٢٧- ويجري بذل جهود مختلفة لتسهيل التثقيف الصحي للموظفين في المرافق الطبية. وتتضمن محتويات برنامج التثقيف الصحي حملات لمكافحة التدخين وتناول المشروبات الكحولية ولاتباع الأساليب المعيشية الصحية، فضلاً عن طرائق الوقاية من الأمراض المعدية، وعادات التغذية السليمة، وأصول المحافظة على صحة الأسنان والصحة العامة وعادات التمارين الرياضية التي يمكن أن تحسن نوعية الصحة.

٣٢٨- وتوفر مراكز التثقيف الصحي وتعزيز الصحة دراسات أخرى في ميادين التثقيف الصحي وإدارة المعلومات المتعلقة بالتثقيف الصحي، فضلاً عن تشغيل أفرقة معينة بالتثقيف الصحي وبالدعاية في هذا المجال للوقاية من الأمراض الرئيسية.

المادة ١٣- الحق في التربية والتعليم

أولا - أيديولوجية ونظام وسياسة التعليم

٣٢٩- ورد في الفقرتين ٥٠٢ و٥٠٣ من التقرير الأولي عن العهد وصف للأيديولوجية الأساسية للتعليم.

٣٣٠- بلغ مجموع عدد الطلاب في جمهورية كوريا في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ربع مجموع عدد السكان، أو ما يزيد على ١١,٥ مليون شخص. وهناك قرابة ٨٠٠ ١٩ مدرسة و٠٠٠ ٤٤٠ معلم ومعلمة. ويتألف نظام دعم هذا المجتمع التربوي من الحكومة المركزية ووزارة التعليم ومكاتب التعليم في البلديات والمناطق والمقاطعات (البالغ عددها ١٦ مكتبا)، فضلا عن العديد من مكاتب التعليم القائمة دون ذلك المستوى والمنتشرة في المدن والمقاطعات (البالغ عددها ١٨١ مكتباً).

٣٣١- والخطوة الأولى لضمان الحق في التعليم هي توفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي. والتعليم الابتدائي في جمهورية كوريا مجاني وإلزامي منذ عام ١٩٤٨. وتُبذل أيضاً جهود بناءة لتقليل عدد الطلاب في الصفوف في المدارس المكتظة بالطلاب، ووضع منهجيات للتدريس - التعلم تتسم بقدر أكبر من الفعالية، وإدخال مهارات جديدة في مجال التعليم وتحسين طرق التقييم.

٣٣٢- وفيما يتعلق بالبحوث والمنح في مجال التعليم، قامت جمهورية كوريا بإنشاء وتشغيل مؤسسات للبحوث مرتبطة مباشرة بوزارة التعليم. وتضم هذه المعاهد: الأكاديمية الوطنية للعلوم، ولجنة جمع التاريخ الكوري، والمؤسسة الوطنية للتعليم الخاص، والمؤسسة الكورية للنهوض بالتعليم، والمعهد الوطني لتقييم التعليم، والرابطة الكورية للتدريب على الوظائف، والرابطة الثقافية الكورية. وبغية توفير الأموال لأساتذة الجامعات والمجموعات الأكاديمية ومعاهد البحوث، أنشأت جمهورية كوريا مؤسسة كوريا للبحوث. وفضلا عن ذلك، تشترك مؤسسات البحوث التعليمية على مستوى المدن والمقاطعات أيضا بصورة نشطة في إجراء دراسات بحثية في مجال التعليم.

٣٣٣- ويكفل دستور جمهورية كوريا، بموجب القانون، استقلال التعليم وفصله عن السياسة، واستقلال الجامعات (الفقرة ٤ من المادة ٣١ من الدستور). والدستور هو المرجع في تحديد الأساس الذي يستند إليه نظام التعليم الكوري وإدارته، بينما تحدد التشريعات أسس المناهج التعليمية وأوضاع المعلمين (الفقرة ٦ من المادة ٣١ من الدستور). ولئن كان الدستور يعترف بأهمية التعليم، فإن خصائص التعليم تفصّل في القوانين المتعلقة بالتعليم، مثل قانون التعليم وقانون التعليم الابتدائي، وقانون التعليم الثانوي، وقانون التعليم الخاص وغيرها من القوانين. ومن الآن فصاعدا ستستمر الحكومة في بذل كل ما في وسعها لتحسين التعليم وإدخال تغييرات عليه.

٣٣٤- يبين الجدول أدناه متوسط عدد سنوات التعليم لكل مواطن كوري بحسب الجنس والفئة العمرية. وخلال السنوات العشرين الأخيرة، ازداد ازديادا تدريجياً متوسط عدد السنوات التي يقضيها المواطنون الكوريون في الدراسة. وقد ساعدت فرص التعليم المتزايدة باستمرار خلال تلك الفترة، على زيادة التحصيل العلمي لفئات الأصغر عمراً.

الجدول ٥٠: متوسط عدد سنوات الدراسة بحسب الجنس والعمر

(الوحدة: سنة واحدة)

التصنيف	في المتوسط	٦ إلى ١٩ سنة	٢٠ إلى ٢٩ سنة	٣٠ إلى ٣٩ سنة	٤٠ إلى ٤٩ سنة	٥٠ سنة فأكثر
مجموع ١٩٧٠	٥,٧٤	٥,٣٣	٨,٣٢	٧,١٥	٤,٨٣	١,٩٨
ذكر	٦,٨٦	٥,٤٧	٨,٨١	٨,٦٥	٦,٤٢	٣,٠٦
أنثى	٤,٧٢	٥,٢١	٧,٤٨	٥,٦٤	٣,٣٦	١,٠٩
مجموع ١٩٧٥	٦,٦٢	٦,١٦	٨,٨٣	٨,١٢	٦,٢٦	٢,٧٤
ذكر	٧,٦١	٦,٢٦	٩,٢٥	٩,٣٣	٧,٩٠	٤,٠٢
أنثى	٥,٧٠	٦,٠٨	٨,٤١	٦,٨٨	٤,٧٥	١,٧٢
مجموع ١٩٨٠	٧,٦١	٦,٥٣	٩,٨٨	٩,١٧	٧,٥٢	٤,١٦
ذكر	٨,٦٧	٦,٦٠	١٠,٣٣	١٠,١٩	٩,٠١	٥,٠٣
أنثى	٦,٦٣	٦,١٠	٩,٤٤	٨,١٠	٥,٩٥	٢,٢٥
مجموع ١٩٨٥	٨,٥٨	٦,٧١	١٠,٩٦	١٠,١٢	٨,٥٢	٤,٥٥
ذكر	٩,٦٦	٦,٧١	١١,٣٤	١٠,٩٣	٩,٨٨	٦,٤٩
أنثى	٧,٥٨	٦,٧١	١٠,٦١	٩,٢٨	٧,١٤	٣,٠٨
مجموع ١٩٩٠	٩,٥٤	٧,٧٤	١٢,٠٣	١١,٠٩	٩,٥٢	٥,٥٣
ذكر	١٠,٥٥	٧,٧٠	١٢,٢٦	١١,٧٨	١٩,٦٤	٧,٥٦
أنثى	٨,٥٨	٧,٧٩	١١,٨١	١٠,٣٧	٨,٣٥	٣,٩٢
مجموع ١٩٩٥	١٠,٢٥	٦,٩٧	١٢,٧٠	١٢,١٣	١٠,٥١	٦,٤٦
ذكر	١١,١٨	٦,٧٤	١٢,٧٠	١٢,٦٩	١١,٣٩	٨,٥٢
أنثى	٩,٣٧	٧,٢٢	١٢,٧٠	١١,٥٦	٩,٥٨	٤,٨١

المصدر: المكتب الوطني للإحصاءات، المؤشر الاجتماعي لكوريا، ١٩٩٧.

٢ - الحق في التربية والتعليم

(أ) الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم الابتدائي

٣٣٥- يكاد أن يكون قد تم بالكامل بلوغ هدف توفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي وذلك ، على النحو المشار إليه في الفقرات من ٤٤٩ إلى ٤٥١ من التقرير الأولي عن العهد.

٣٣٦- والهدف من التعليم الابتدائي هو توفير التعليم الأساسي اللازم لاكتساب الصفات المستصوبة للمواطنة. ولبلوغ هذا الهدف، تتضمن مناهج التعليم الابتدائي الأساسي تعليم الأخلاق، واللغة الكورية، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والتربية البدنية والموسيقى والفنون الجميلة والتدبير المنزلي واللغة الانكليزية والأنشطة الإضافية غير الدراسية. ويؤكد "المنهاج السابع"، الذي من المقرر تنفيذه في عام ٢٠٠٠، على اكتساب تلاميذ الصفين الأول والثاني ما هو أساسي من عادات وسلوك. كما يشجع "المنهاج السابع" المدارس على تنظيم أنشطة متنوعة تراعى فيها المرونة في توزيع الوقت. وتستهدف هذه الجهود مساعدة الطلاب على تحسين فهم العالم فهما أفضل وعلى التعاون مع الآخرين، واكتساب صفات المواطنة بمعناها الشامل.

٣٣٧- ولتحسين تغذية الطلاب، أُدخلت خطط لتوفير وجبات الطعام في المدارس. وهناك نوعان من خطط تقديم وجبات الطعام: خطة المدرسة لتوفير وجبات الطعام، وخطة مجلس الأمناء لتوفير وجبات الطعام. ومن حيث المبدأ، يقوم مؤسس/مدير المدرسة بتوفير الأموال لميزانية مطاعم المدارس غير أنه يمكن لرابطة من رابطات رعاية تقديم وجبات الطعام في المدارس أن تقدم مساعدة مالية. وبالمثل، يقوم مؤسس/مدير المدرسة بتوفير الأموال اللازمة لتسديد نفقات تشغيل مثل هذه المرافق. ومع ذلك، بإمكان رابطات رعاية تقديم وجبات الطعام في المدارس أو رابطات الوالدين أن تساعد في تمويل هذه النفقات. ويسدد الوالدان تكاليف وجبات الطعام. ومع ذلك، فإن الحكومة أو الهيئات المحلية تقوم بتمويل وجبات الطعام التي تقدم إلى طلاب المدارس الابتدائية الذين يلتحقون بمدارس تقع في الجزر أو في القرى المعزولة أو في قرى المزارعين أو صائدي الأسماك أو الذين يعانون بوجه عام من فقر مدقع.

٣٣٨- ويحدد مدير المدرسة الأموال المخصصة لخطط وجبات الطعام التي يقدمها مجلس الأمناء، وذلك بعد أن يأخذ في الاعتبار آراء آباء وأمهات الطلاب و/أو مجلس المدرسة. ويتعين على الآباء والأمهات تسديد تكاليف وجبات الطعام. ومع ذلك، فإن الحكومة أو الهيئات المحلية تسدد تكاليف وجبات الطعام المقدمة إلى تلاميذ المدارس الابتدائية وإلى التلاميذ الذين يعانون من صعوبات مالية، كما في حالة خطة توفير المدارس وجبات الطعام (المادة ٨ والفقرة ٣ من المادة ١٠ من قانون وجبات الطعام في المدارس؛ المادة ٧ من قانون تنفيذ خطة تقديم وجبات الطعام في المدارس).

(ب) توفير الفرص للالتحاق بالمدارس المتوسطة

٣٣٩- يحق للتلاميذ الذين أنهوا التعليم الابتدائي، بل يجب عليهم، الالتحاق بالتعليم المتوسط (المادة ٣١ من الدستور والمادة ٨ من قانون التعليم). بيد أن الحكومة غير قادرة على توفير التعليم المتوسط المجاني لأن ذلك يلقي عبئا هائلا على ميزانيتها. ولذلك، فإن التعليم المتوسط المجاني لا يقدم، منذ عام ١٩٨٦ إلا إلى الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس الواقعة في الجزر والقرى النائية. ومنذ عام ١٩٩٢، اتخذت الحكومة تدابير تدريجية لتوسيع نطاق التعليم المتوسط المجاني ليشمل المقاطعات.

٣٤٠- وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، تجاوزت النسبة المئوية للمتخرجين من المدارس الابتدائية الذين التحقوا بالمدارس المتوسطة ٩٩,٩ في المائة، وبلغت النسبة المئوية لتلاميذ المدارس المتوسطة الذين تلقوا تعليما مجانيا وإلزاميا ٢٠,٢ في المائة.

٣٤١- ويستهدف التعليم في المدارس المتوسطة البناء على أسس التعليم الابتدائي. فبالإضافة إلى الموضوعات العشرة التي تدرَّس في المدارس الابتدائية، تدرَّس أيضا في المدارس المتوسطة موضوعات التدبير المنزلي، وعلم الميكانيكا، والحروف الأبجدية الصينية، ومهارات الحاسوب، والبيئة، واللغات الأجنبية. وقد وُضع "المنهاج السابع" بشكل يستجيب للاحتياجات الاجتماعية والثقافية المعاصرة ويتيح مزيداً من المرونة في تقديم الموضوعات الاختيارية، مثل الحروف الأبجدية الصينية، ومهارات الحاسوب، واللغات الأجنبية. كما يركز على فهم مختلف التحديات التي يواجهها عالم اليوم، مثل الأمراض والفقر والجوع والسكان والبيئة.

٣٤٢- ويستطيع المتخرجون من المدارس المتوسطة مواصلة تعليمهم من خلال الالتحاق بالمدارس الثانوية. وبإمكان الطلاب الاختيار بين المدارس الثانوية المهنية والمدارس الثانوية العامة. وفي عام ١٩٩٧، بلغت نسبة المتخرجين من المدارس المتوسطة الذين التحقوا بالمدارس الثانوية ٩٩,٤ في المائة، وبلغت نسبة عدد تلاميذ المدارس الثانوية المهنية إلى عدد تلاميذ المدارس الثانوية العامة ٤١ إلى ٥٩.

(ج) نظام المنح الدراسية

٣٤٣- تقدم الحكومة والهيئات المحلية منحا دراسية وتوفر تدابير مناسبة أخرى لتمويل الطلاب الذين يواجهون صعوبات مالية في الالتحاق بالمدارس الثانوية (المادة ٢٨ من قانون التعليم). كما أن هناك لوائح متنوعة في مجال التعليم تبين المستويات المطلوبة للحصول على المنح الدراسية وطرق تقديمها.

٣٤٤- إن مؤسسات المنح الدراسية والمنظمات الاجتماعية والخيرية هي أهم المصادر التي تقدم المنح الدراسية. وأبرز هذه المؤسسات هي المؤسسة الكورية للمنح الدراسية التي أنشئت في عام ١٩٨٩ بإعانة حكومية قدرها ٢٠ بليون وُنْ (قانون المؤسسة الكورية للمنح الدراسية الصادر في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩). وفي عام ١٩٩٧، كان في

حيازة هذه المؤسسة ١٧ ١٠٣ بليون وان، وكانت هذه الأموال متوفرة لتقديم المنح إلى الطلاب. وبما أن التعليم الثانوي غير إلزامي، فإنه لا يقدم مجانا. ومع ذلك، تُقدم إلى الطلاب أنواع مختلفة من المنح الدراسية أو إعفاءات من دفع رسوم الدراسة. ويبين الجدول أدناه المنح الدراسية المقدمة لعام ١٩٩٧.

الجدول ٥١: المنح الدراسية المقدمة في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التصنيف	عدد التلاميذ	عدد المتلقين	نسبة المتلقين	مجموع المنح الدراسية المقدمة (بالون)	المنح المقدمة للفرد الواحد (بالون)
المدارس المتوسطة	٢ ١٨٠ ٢٨٣	١٠١ ٦٥٣ (٢٠١ ٨١٠)[أ]	٤,٧ ٩,٣	١٣ ٢٧٣ ٦٣٣ (٢٤ ٢٨٣ ٦٢٠)	١٣٠ ٥٧٨ (١٢٠ ٣٢٩)
المدارس الثانوية العادية	١ ٣٧٦ ٦٨٨	٧٦ ٢٤٥ (١٦٣ ٢٦٨)	٥.٥ ١١,٩	٢١ ٧٥٦ ٠٥٢ (٣٥ ٨٧١ ٠٤٧)	٢٨٥ ٣٤٤ (٢١٩ ٧٠٧)
المدارس الثانوية المهنية	٩٦٠ ٠٣٧	١٥١ ١٢٥ (١٨٢ ٢٧٤)	١٥,٧ ١٩	٥٦ ٢٣٩ ٩٠٧ (٤٣ ٥٢٨ ٣٤٧)	٣٧٢ ١٤٢ (٢٣٨ ٨٠٧)

المصدر: وزارة التعليم، التقرير السنوي لإحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

(أ) الأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى الإعفاء من رسوم الدراسة.

(ج) مضمون التعليم

٣٤٥- يستند التعليم في المدارس الثانوية إلى أسس التعليم في المدارس المتوسطة، ويستهدف بلوغ مستوى من التعليم أعلى وأكثر تخصصاً. ويدرَّس في هذه المرحلة ثلاثة عشر موضوعا هي الأخلاق، واللغة الكورية، والحروف الأبجدية الصينية، والرياضيات، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والتربية البدنية، وتمارين التعلم بالتكرار والحفظ، والموسيقى، والفنون الجميلة، والتدبير المنزلي، والتجارة واللغات الأجنبية (بما في ذلك اللغة الأجنبية الثانوية)، كما تدرس موضوعات أكاديمية اختيارية. وقد أنشئت مدارس ثانوية مهنية (منها مدارس ثانوية للزراعة، والهندسة، والتجارة، وصيد الأسماك، والملاحة البحرية، وإدارة الأعمال) ومدارس ثانوية ذات تخصصات متنوعة (تتضمن العلوم، والتربية البدنية، والفنون الجميلة، واللغات الأجنبية) لتوفير التخصص في موضوعات متنوعة.

٣٤٦- ويشير "المنهاج السابع" إلى الحاجة إلى تشجيع تعدد المهارات والإبداع لدى شباب كوريا الذين سيقودون عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين. وطوال سنوات الدراسة العشر، أي بين السنة الأولى من التعليم الابتدائي وحتى السنة الأولى من التعليم الثانوي، يحصل الطالب على تعليم متسق من خلال منهاج موحد، يتيح للطلاب في الوقت نفسه الاختيار والاستقلال في تنظيم أوقاتهم. وقد ازداد بشكل خاص التركيز على مجالات البيئة والحياة

الوظيفية والعلوم الإنسانية في جميع موضوعات التعليم. ويعكس المنهاج الحاجة إلى التعاون وزيادة فهم الـــترابط الدولي، من خلال التركيز على التفاهم الدولي وتعليم اللغات الأجنبية.

٣٤٧- يوجد نوعان من التعليم المهني والتقني: أحدهما في المدارس المهنية والآخر في المدارس الثانوية العامــة. وهدف المدارس المهنية هو تشجيع إعداد المهندسين والأيدي العاملة الفنية التي تحتاجها الصناعة. ويبين الجـــدول أدناه عدد الملتحقين بالتعليم المهني.

الجدول ٥٢: <u>التعليم المهني</u>

(في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	عدد المدارس	عدد التلاميذ
مدارس زراعية	٦٨	٣٤ ٦٣٢
مدارس هندسية	٢٦١	٣٦٠ ١٢٥
مدارس تجارية	٤٢٧	٤٦٢ ٥٧٧
مدارس لصيد الأسماك والملاحة البحرية	١٥	٧ ٢٨٣
المجموع	٧٧١	٨٦٤ ٦١٧

المصدر: وزارة التعليم، المؤسسة الكورية للنهوض بالتعليم، إحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

٣٤٨- يقدم التعليم الوظيفي والمهني في المدارس الثانوية العامة إلى الطلاب الذين يبحثون عن عمل بعد التخــرج أو الذين لا يعتزمون مواصلة التعليم العالي. ومضمون التعليم الوظيفي والمهني وطريقة تدريســه فــي المــدارس الثانوية العامة يتمشى مع مضمون وطريقة التعليم في المدارس المهنية. وحتى آذار/مارس ١٩٩٧، كان قد حصــل ٢١ ٧٣١ طالباً على التدريب المهني إما في مدارسهم أو في المدارس المهنية والتجارية، والمدارس الثانوية للهندسة أو في مراكز التدريب على المهارات. وفي عام ١٩٩٦، بلغت النسبة المئوية للطلاب الذين تلقوا التعليــم المــهني والذين وجدوا عملاً ٨٩ في المائة.

٣٤٩- صدر قانون النهوض بالتعليم الثانوي (في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧) ولوائح تنفيذ التعليم الإلزامي في المدارس المتوسطة، (في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥) لتوفير التعليم المتوسط المجاني للطلاب الذين يقيمون في المناطق الريفية والملتحقين بمدارس توجد في بيئات تعليمية فقيرة نسبياً. وتقدم منح دراسية متنوعة أيضــاً إلــى الطــلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية الذين يعيشون في الظروف المشار إليها آنفاً. وتستهدف أحكام هذين القانونين القضــاء على التفاوت القائم في أوضاع التعليم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

٣٥٠- ودعماً للطلاب العاملين الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس الثانوية العادية لأسباب مالية، يوجد تعليم بديل يتألف من مدارس التعليم الثانوي. وعن طريق البث عبر الأثير وبالمراسلة، ومن صفوف ملحقة بالصناعات للمستخدمين الشبان؛ (المادتان ٥١ و٥٢ من قانون التعليم الابتدائي والثانوي). ويبين الجدول أدناه توزيع هذه المؤسسات وطلابها:

الجدول ٥٣: <u>نظام التعليم للطلاب العاملين</u>

(في نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	عدد المدارس	عدد الطلاب
المدارس الثانوية للتعليم عبر الأثير وبالمراسلة	٤٢ (ملتحقة)	١٤ ٦٢٤
المدارس الملحقة بالصناعات	٢٠[أ]	٧ ٩٦٨
المدارس المتوسطة	١	١٢
المدارس الثانوية	١٩	٧ ٩٥٦
الصفوف الليلية الملحقة بالصناعات	٣ ٠٧٧	١٤ ٨٣٤
المدارس المتوسطة		١٧
المدارس الثانوية		١٤ ٨١٧

المصدر: وزارة التعليم، إحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

(أ) يمثل عدد المدارس في هذه الفئة عدد الصناعات.

٣٥١- وتشجع الحكومة كثيراً إنشاء مؤسسات تعليمية غير رسمية للجانحين من الأحداث وللطلاب الذين يواجهون صعوبة في التكيف مع الحياة المدرسية. وقد أنشئت مؤسسات تعليمية غير رسمية ووضعت لها مناهج تكميلية الغرض منها إعطاء الطلاب فرصة ثانية للتعويض عما فاتهم من الحصص وللوفاء بعدد أيام الحضور المطلوب لمواصلة الدراسة. وتواصل الحكومة والهيئات المحلية وضع سياسات يمكن بواسطتها النجاح في تنفيذ هذا البرنامج (المادة ٢٨ من قانون التعليم الابتدائي والثانوي).

(د) نفقات التعليم

٣٥٢- في عام ١٩٩٧ بلغت نفقات دعم التعليم الثانوي (تكاليف التعليم الحكومي) ٤,٦١ تريليون وُنْ للتعليم المتوسط (يشمل ٩٩٨,٣ بليون وُنْ للمدارس الخاصة) و٥,٤٦ تريليون وُنْ للتعليم الثانوي (يشمل ٢,٤٣ تريليون وُنْ للتعليم الخاص). وتبلغ التكلفة الكلية ١٠,٦٩ تريليون وُنْ. وحتى عام ١٩٩٧، كانت تكلفة دعم التعليم الحكومي لتغطية نفقات التعليم الابتدائي والمتوسط للطالب الواحد على النحو المبين أدناه:

الجدول ٥٤: تكاليف التعليم العام الابتدائي والمتوسط، ١٩٩٧

(الوحدة: ١ ٠٠٠ وُنْ، بالسعر الجاري)

المدارس الابتدائية			المدارس المتوسطة			المدارس الثانوية		
المجموع	المدارس الحكومية	المدارس الخاصة	المجموع	المدارس الحكومية	المدارس الخاصة	المجموع	المدارس الحكومية	المدارس الخاصة
٢ ٠٣٣,٩	٢٠ ٤٠١	١ ٦٣٧,٦	٢ ٠٧٢,٥	٢ ١٦٨,٥	١ ٧٦٢,٣	٢ ٥٠٠.١	٣ ٠٨٦.١	١ ٧٧٣,٣

المصدر: وزارة التعليم، الرابطة الكورية للنهوض بالتعليم، النظر إلى مسار تقدم التعليم في كوريا من خلال الإحصاءات، ١٩٩٧.

(هـ) الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم العالي

٣٥٣- توجد فرص عديدة للالتحاق بالتعليم العالي في جمهورية كوريا. وفي عام ١٩٩٧، كانت النسبة المئوية للمتخرجين من المدارس الثانوية الذين التحقوا بالجامعات قد بلغت ٦٠,١ في المائة. وبلغت النسبة المئوية للطلاب الذين التحقوا بمؤسسات التعليم العالي من الفئة العمرية ١٨-٢٢ عاماً ٦٨,٨ في المائة. ويلاحظ أن نسبة عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي قد ارتفعت من ١,٦ في المائة من مجموع السكان في عام ١٩٨٠ إلى ٥.٧١ في المائة في عام ١٩٩٧. ويبين الجدول أدناه إحصاءات تتعلق بمؤسسات التعليم العالي:

الجدول ٥٥: مؤسسات التعليم العالي

(في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	المجموع		المدارس العامة		المدارس الخاصة	
	عدد المدارس	عدد الطلاب الملتحقين بها	عدد المدارس	عدد الطلاب الملتحقين بها	عدد المدارس	عدد الطلاب الملتحقين بها
الجامعات	١٥٠	١ ٣٦٨ ٤٦١	٢٦	٣٣٤ ٤٢٨	١٢٤	١ ٠٣٤ ٠٣٣
جامعة التعليم	١١	٢٠ ٩٤٨	١١	٢٠ ٩٤٨	–	–
الجامعة المفتوحة	١٩	١٤١ ٠٩٩	٨	٧٠ ٩١٨	١١	٧٠ ١٨١
جامعة الدراسة عبر الأثير وبالمراسلة	١	٣٧٠ ٨٧٩	١	٣٧٠ ٨٧٩	–	–
كليات السنتين	١٥٥	٧٢٤ ٧٤١	١١	٢٤ ٨٢٧	١٤٤	٦٩٩ ٩١٤
المجموع	٣٣٦	٢ ٦٢٦ ١٢٨	٥٧	٨٢٢ ٠٠٠	٢٧٩	١ ٨٠٤ ١٢٨

المصدر: وزارة التعليم، المؤسسة الكورية للنهوض بالتعليم، الإحصاءات السنوية للتعليم، ١٩٩٧.

٣٥٤- وفي عام ١٩٩٦، بلغت النفقات العامة لدعم التعليم العالي في الجامعات الوطنية والعامة ١,٥٤ تريليون وُنْ، و٥,٣٦ تريليون وُنْ للجامعات الخاصة، وبلغ المجموع ٦,٩ تريليون وُنْ. وفي عام ١٩٩٧، بلغت التكلفة السنوية للطالب الواحد للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي ٢,٩ مليون وُنْ في كليات السنتين، و٥.٨ مليون وُنْ في جامعة التعليم لمدة أربع سنوات، و٥.٣ مليون وُنْ في الجامعة لمدة أربع سنوات.

٣٥٥- وتتاح للطلاب الذين أنهوا تعليمهم الرسمي أو الذين لم يتمكنوا من إنهاء تعليمهم فرصة الالتحاق ببرامج تعليمية في المجالات الأكاديمية، والمهارات الوظيفية وفي الصفوف الموجهة للبحوث التي تنظمها جامعة التعليم عبر الأثير وبالمراسلة. ومستوى التعليم الذي تقدمه الجامعة الكورية للتعليم عبر الأثير وبالمراسلة يشبه المستوى الذي تقدمه كليات السنتين أو الجامعات التي تبلغ مدة الدراسة فيها أربع سنوات. ومعظم الملتحقين في هذه البرامج هم من العاملين في الصناعات، وفي عام ١٩٩٧، تم تدريس ١٨ موضوعاً على يد ١٦٦ أستاذاً، وكان عدد الطلاب الملتحقين ٨٧٩ ٣٧٠ طالباً.

٣٥٦- وفي عام ١٩٩٧، قُدمت إلى الطلاب الذين يرغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي مجموعة متنوعة من المنح الدراسية أو برامج الإعفاء من الرسوم الدراسية. ومن الطلاب الذين تدعمهم الدولة التحق ٣ في المائة بكليات السنتين، و٧٤,٢ في المائة بجامعات التعليم و١٣ في المائة بجامعات الأربع سنوات، والتحق ١٣ في المائة بجامعات التعليم عن طريق البث عبر الأثير وبالمراسلة؛ والتحق ٥,٦ في المائة بالجامعات المفتوحة.

الجدول ٥٦: <u>المنح الدراسية للتعليم العالي، ١٩٩٧</u>

(في نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	عدد الطلاب	عدد المتلقين	النسبة المئوية للمتلقين	مجموع الإعانات	الإعانة لكل طالب(بالون)
كليات السنتين	٧٢٤ ٧٤١	١٤ ٠٦٠ (٨ ٢٨٠)	١,٩ ١.١	١٢ ٠٥٤ ٩٦٦ (١٠ ٨٨٢ ٨٥٩)	٨٥٧ ٣٩٤ (٥٠١ ٣٠٨)
جامعة التعليم	٢٠ ٩٤٨	١٥ ٤٢٣ (١٣٣)	٧٣,٦ ٠,٦	٧ ٧٨٧ ٧٤٤ (٩٧ ٠٧٦)	٥٠٤ ٩٤٤ (٢٠٩ ٠٩٩)
الجامعات	١ ٣٦٨ ٤٦١	٨٣ ٨٧٦ (٥٨ ٠٢٧)	٦,١ ٤,٢	٩٥ ٣٢٥ ٠١١ (٩٦ ٠٢٥ ٦٨٠)	١ ١٣٦ ٤٩٩ (٦٧٩ ٢٠٦)
جامعات التعلم بالبث عبر الأثير وبالمراسلة	٨٧٩ ٣٧٠*	١ ١٤٦ (٣ ٧٦٤)	٠,٣ ١٠	١٤٠ ٣٨٧ (٤٤٦ ٥٦١)	١٢٢ ٥٠٢ ١١٨ ٦٤٠
الجامعات المفتوحة	١٤١ ٠٩٩	٣ ٨١٥ (٤ ٠٦١)	٢,٧ ٢,٩	٢ ٨٣٦ ٠٥٥ (٣ ٧٨٢ ٩٦٩)	٧٤٣ ٣٩٦ ٩٣١ ٥٣٦
مدارس متنوعة	١٣ ٢٤٨	٨٦٤ (٢٣١)	٦,٥ ١,٧	٥٩٤ ٢٥٠ (١٤ ٤١١ ١١٥)	٦٨٧ ٧٨٩ ٦٢ ٣٨٥ ٧٧٩
معاهد الدراسات العليا	١٥١ ٣٥٨	٦ ٨٨٢ (٩ ١٢٥)	٤,٥ ٦	٦ ٩٩٠ ٨٥٩ (١٨ ٩٨٩ ٠١١)	١ ٠١٥ ٨١٨ (٦٩٢ ١٤٩)

المصدر: وزارة التعليم. المعهد الوطني لتقييم التعليم، التقرير السنوي لإحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

* تشير المبالغ المدرجة بين قوسين إلى الإعفاءات من النفقات الدراسية وإلى تخفيض هذه النفقات.

٣٥٧- وبغية ضمان فرص الحصول على التعليم العالي، تقدم الحكومة قروضاً طويلة الأجل لرسوم التعليم إلى الطلاب الذين يواجهون صعوبات مالية. وتمول الحكومة نسبة ٤٠ في المائة من فوائد هذه القروض، بينما يدفع الطلاب النسبة المتبقية منها البالغة ٦٠ في المائة. وعلى الطلاب تسديد القروض بالتقسيط، ويبدأ دفع الفوائد عليها بعد مرور خمس سنوات على تخرجهم.

(و) الفرص المتاحة في مجال التعليم الاجتماعي

٣٥٨- التعليم مدى الحياة: جاء في الفقرة ٥ من المادة ٣١ من دستور جمهورية كوريا ما يلي: "تقوم الدولة بتشجيع التعليم مدى الحياة وبالتالي تدعو إلى التعليم مدى الحياة أو التعليم المستمر للمواطنين الكوريين." وأصدرت الحكومة قانون التعليم الاجتماعي (المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩)، والقانون المتعلق بالحصول على شهادات من خلال الدراسة المستقلة (المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩) واللوائح التشريعية المتعلقة بالمادتين ٣٧ و٥٢ من قانون التعليم العالي. وتستهدف هذه القوانين تمكين الأفراد أو المؤسسات من القيام بصفة مستقلة بإنشاء وإدارة الجامعات التقنية متعددة التخصصات أو جامعات التعليم عن طريق البث عبر الأثير وبالمراسلة. وكان الاهتمام بالتعليم المدرسي العام، أكبر من الاهتمام ببرامج التعليم مدى الحياة هذه، وتبذل جهود كبيرة الآن للاعتراف بأهمية هذه البرامج. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان قد بلغ عدد الملتحقين بهذه المؤسسات قرابة ٥١٠ ٠٠٠ طالب، وكان قد تخرج ١٩٤ ٢٢٨ طالباً من جامعات التعليم عن طريق البث عبر الأثير وبالمراسلة (من المجموع البالغ ٣٧٠ ٨٧٩ طالباً) ومن الجامعات التقنية متعددة التخصصات البالغ عددها ١٩ جامعة (من المجموع البالغ ١٤١ ٠٩٩ طالباً).

٣٥٩- أُنشئت مدارس مدينة (المادة ١٠ والمواد من ١٣٧ إلى ١٤٢ من قانون التعليم) لتيسير تعليم الأشخاص الذين لم يتمكنوا إما من الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو من إنهاء التعليم الابتدائي. ومع ذلك، انخفض عدد طلبات الالتحاق بالمدارس المدنية بسبب النجاح المحرز في التعليم الابتدائي. وعليه، فإن الحكومة تعتزم إغلاق هذه المدارس في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بالمدارس الثانوية المدنية التي يلتحق بها عادة خريجو المدارس المدنية أو الأشخاص الذين لم يتجاوزوا التعليم الابتدائي، فإن عددها قد انخفض انخفاضاً كبيراً من ١٩ مدرسة في عام ١٩٨٩ إلى ١٤ مدرسة في عام ١٩٩٠، وإلى ١٢ مدرسة في عام ١٩٩١ و٧ مدارس في عام ١٩٩٧.

٣٦٠- ويوجد نص في السياسة العامة يتعلق بالتعليم عن طريق الدراسة المستقلة يتاح لخريجي المدارس الثانوية الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات بسبب صعوبات مالية أو مشكلة الوقت وغيرها من المشكلات. ومن خلال نظام متدرج للامتحانات الوطنية، تتاح للطلاب فرص الحصول على شهادة البكالوريوس. وهذه السياسة المتعلقة بالتعليم عن طريق الدراسة المستقلة، نفذت أولاً في عام ١٩٩٠، ومنذ عام ١٩٩٧ تخرج من هذا النظام التعليمي ٢٤٦ ٣ طالباً بينما بلغ عدد الطلاب الملتحقين للحصول على هذه الشهادة، ٧٨٩ ٣٢ طالباً.

٣٦١- ويعترف نظام بنك الوحدات الدراسية التي يحصل عليها الطلاب إما بعد الانتهاء من برامج أكاديمية مقيّمة تقييما موضوعياً، أو بعد اجتياز امتحانات حكومية لمعادلة الشهادات يتم تنظيمها برعاية الحكومة. وحالما يجمع

الطالب عدداً كافياً من الوحدات الدراسية، يعترف بتحصيله الأكاديمي اعترافاً رسمياً ويُمنح شهادة على ذلك الأساس. وتتمشى هذه السياسة مع الجهود المبذولة لجعل المجتمع يدرك قيمة التعليم مدى الحياة. ولتحقيق هذا الهدف، صدر مرسوم لتنفيذ قانون التعليم (في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) وصدرت لوائح تنفيذه (في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧). ومنذ آذار/مارس ١٩٩٨، وُضعت خطط لتقييم وتطبيق أجزاء من هذه البرامج الأكاديمية على أساس تجريبي، وقد شرعت بعض الجامعات بالفعل في تطبيق نظام بنك الوحدات الدراسية.

٣٦٢- وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة معاهد البحوث الكورية للتعليم والتدريب المهنيين، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لزيادة كفاءة البرامج ومواصلة تعزيز البحث والتطوير في مجال التعليم والتدريب المهنيين ونظام بنك الوحدات الدراسية. وفي عام ١٩٩٨، وضعت الحكومة خططاً لتنفيذ ٣٦ مشروعاً للبحوث يجري حالياً تنفيذ العديد منها.

٣٦٣- وتوجد أربعة أنواع من مرافق التعليم الاجتماعي هي: المرافق الاجتماعية العامة، والمرافق الشبيهة بالمدارس، ومرافق للتعليم غير الرسمي الملحقة بالجامعات والأكاديميات الخاصة. والمرافق الاجتماعية العامة هي تلك المسجلة في إطار ولاية مكاتب التعليم التابعة للبلديات والمقاطعات، والتي يديرها الأفراد بموجب المادة ٢١ من قانون التعليم الاجتماعي. وتقدم هذه المؤسسات برامج تعليمية متنوعة للكبار والصغار في السن في مجال الدراسات الثقافية الأساسية والصحة والهوايات واللياقة البدنية والتراث الكوري التقليدي. ولغاية عام ١٩٩٧ بلغ عدد مرافق التعليم الاجتماعي ١٧٧ مرفقاً تضم ٥٨٢ ٢١٤ طالبا.

٣٦٤- وتنقسم المرافق الشبيهة بالمدارس إلى نوعين: أحدهما مرخص له إصدار شهادات تعادل الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الرسمي لخريجي المدارس الثانوية، والآخر غير مرخص له القيام بذلك. وبحلول عام ١٩٩٧، بلغ عدد المرافق الشبيهة بالمدارس ٤٨ مرفقاً، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بها ٧١٦ ٢١ طالباً. ومع ذلك، وبسبب انتقال عدد متزايد من الطلاب إلى مؤسسات التعليم الرسمي، فإن هذا العدد في انخفاض تدريجي.

الجدول ٥٧: مرافق التعليم الاجتماعي الشبيهة بالمدارس

(في نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	عدد المرافق	عدد الطلاب
مرافق التعليم الاجتماعي المرخصة	٣٦	٠٤٣ ٢٥
مرافق التعليم الاجتماعي غير المرخصة	١٢	٦٧٣ ١
المجموع	٤٨	٧١٦ ٢٦

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم مدى الحياة.

٣٦٥- ووفقاً للمادة ٢٦ من قانون التعليم الاجتماعي، تؤدي مرافق التعليم الاجتماعي الملحقة بالجامعات والمسجلة لدى وزارة التعليم، دوراً هاماً في توفير التعليم للكبار. ويوجد ما مجموعه ١٥٦ مرفقاً للتعليم الاجتماعي ملحقة بالجامعات وفيها ١٥٦ ٦٥٠ طالباً.

الجدول ٥٨: مرافق التعليم الاجتماعي الملحقة بالجامعات

التصنيف	المجموع	قبل ١٩٩١	بعد ١٩٩١					
			المجموع	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
عدد المرافق	١٥٦	٣٢	١٢٤	٧	٩	١١	٢٥	٣٢	٤٠
عدد الملتحقين	١٥٦ ٦٥٠	٥١ ٣٤٨	١٠٥ ٣٠٢	١٠ ٩٩٥	١١ ٤١٥	١٧ ٧٧٨	٢٠ ٩٠٩	٢٤ ٩٤٦	١٩ ٢٥٩

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم مدى الحياة.

الجدول ٥٩: مرافق التعليم الاجتماعي الملحقة بالجامعات وكليات السنتين

(في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

التصنيف	عدد المرافق			عدد البرامج	عدد الملتحقين
	الجامعات	كليات السنتين	المجموع		
حكومي/عام	٢٤	١	٢٥	١١٠	١٧ ٣٤١
خاص	٩٢	٣٩	١٣١	٨٥٠	١٣٩ ٢١٩
المجموع	١١٦	٤٠	١٥٦	٩٦٠	١٥٦ ٦٥٠

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم مدى الحياة.

الجدول ٦٠: مرافق التعليم الاجتماعي الملحقة بالجامعات وكليات السنتين بحسب سنة الانشاء

(في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
الجامعات	٢	٦	٣	٤	٦	٦	٦	٨	١٠	١٩	٢١	٢٥	١١٦
كليات السنتين	١	صفر	٢	صفر	صفر	٢	١	١	١	٦	١١	١٥	٤٠
المجموع	٣	٦	٥	٤	٦	٨	٧	٩	١١	٢٥	٣٢	٤٠	١٥٦

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم مدى الحياة.

٣٦٦- أعلن ما مجموعه ١٠ ٥٠٥ مرافق عن الاهتمام بالمشاركة في خطة مرافق التعليم المفتوح في مرافق التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، التي ستستخدم في تقديم التعليم الاجتماعي، وتعليم الآباء والأمهات، وتنظيم الحلقات الدراسية للتعلم مدى الحياة.

الجدول ٦١: استخدام مرافق التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي لأغراض التعليم الاجتماعي

(في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

المدارس	عدد المدرسين	المرافق المدرسية المتوفرة		برامج تعليم الآباء والأمهات			حلقات دراسية للتعليم مدى الحياة			
	(ألف)	عدد المدارس (باء)	نسبة باء إلى ألف	عدد المدارس	عدد المشتركين (جيم)	نسبة جيم إلى ألف	عدد المدارس	عدد المقيدين (دال)	عدد الحلقات الدراسية	نسبة دال إلى ألف
ابتدائية	٥ ٨٠٤	٥ ٧٧٧	٩٩,٥٣	٥ ٢٢٩	١ ٤٦٩ ٢١١	٩٠,٠٩	٣ ٥٥٥	٧٥٩ ٠٥٤	٧ ٢٠٧	٦١,٢٥
متوسطة	٢ ٧٧١	٢ ٧٢٧	٩٨,٤١	٢ ٢٧٠	٤٨٠ ٥١٧	٨١,٩٢	١ ٢٣٠	٢٠٠ ١٧٨	٢ ١٥٦	٤٤,٣٩
ثانوية	١ ٩٣٠	١ ٨٨٠	٩٧,٤١	١ ٣١٧	٤٢٢ ٠٩٤	٦٨,٢٤	٥٥٢	١٠٩ ٦٧١	١ ١٨٣	٢٨,٦٠
المجموع	١٠ ٥٠٥	١٠ ٣٨٤	٩٨,٨٥	٨ ٨١٦	٢ ٣٧١ ٨٢٢	٨٣,٩٢	٥ ٣٣٧	١ ٠٦٨ ٩٠٣	١٠ ٥٤٦	٥٠,٨٠

٣٦٧- تقدم دورات التعليم الاجتماعي إلى الشباب والكبار في السن على السواء من قبل مرافق التعليم الخاص المسجلة لدى مكاتب التعليم في المدن والبلديات والمقاطعات والمرخص لها بالعمل بموجب ولاية هذه المكاتب. ويقوم ويدير هذه المؤسسات أفراد بموجب المادة ٦ من قانون إنشاء وإدارة الأكاديميات الخاصة. ويوجد نحو ٤٠٠ برنامج تعليمي في مجالات الثقافة والمعارف الأساسية والتكنولوجيا والمهارات الفنية ومختلف برامج التدريب. ونظراً إلى عدد الأكاديميات وعدد الطلاب الملتحقين بها، فإن هذه المرافق تؤدي دوراً هاماً في التعليم غير الرسمي. وبحلول عام ١٩٩٧، بلغ عدد هذه الأكاديميات الخاصة ٤٢٣ ٢٨٢ أكاديمية وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بها ٧٩٧ ٠٨٧ ٢٢ طالباً.

الجدول ٦٢: الأكاديميات الخاصة

التصنيف	المجموع	قبل عام ١٩٩١	بعد عام ١٩٩٢				
			المجموع	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
عدد المرافق	٤٢٣ ٢٨٢	٢٩٢ ٤٣	١٣١ ٢٣٩	٨٦٥ ٣٨	٥٩٩ ٤٣	٤٧٦ ٤٨	٠٥٨ ٥٢	١٣٣ ٥٦
عدد المقيدين	٧٩٧ ٠٨٧ ٢٢	٨٣٨ ٠٧٧ ٧	٩٥٩ ٠٠٩ ١٥	٠٦٥ ٥٤١ ٢	٨٩٩ ٧٣٣ ٢	٩١٨ ٠٦٥ ٣	٢٧٥ ٢٣٠ ٣	٨٠٢ ٤٣٨ ٣

المصدر: وزارة التعليم، اللجنة الوطنية لتقييم التعليم، الإحصاءات السنوية للتعليم، ١٩٩٧.

٣٦٨- أدى تقديم التعليم الاجتماعي وتعليم الكبار وتوسيع نطاقهما، كما تبين في الفقرات السابقة، دوراً هاماً في تحسين مختلف الصناعات من خلال الروابط مع الصناعات. كما أسهم في بلوغ أقصى نتائج الاستثمار في التعليم.

٣٦٩- الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم قبل المدرسي. بغية توفير مرافق التعليم العام قبل المدرسي للتلاميذ الذين تتجاوز أعمارهم ٣ سنوات، أنشأت الحكومة نظاماً للتعليم قبل المدرسي. ومن خلال تقديم التعليم وخدمات الأمـــن، قامت الحكومة والهيئات المحلية بتحسين نوعية التعليم قبل المدرسي، وفضلاً عن ذلك، تعتزم الحكومة القيام بصورة تدريجية بتوفير التعليم المجاني لمدة سنة واحدة في المستوى قبل المدرسي وذلك قبل الالتحاق بالتعليم الابتدائـــي. وتسعى الحكومة إلى بلوغ نسبة التحاق بهذا المستوى من التعليم قدرها ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ لضمـــان تكافؤ الفرص والحق في التعليم. ولتطبيق هذه الخطة، أُنشئت رياض للأطفال وبدأت عملها (المادتان ٣٥ و٣٧ مـــن قانون التعليم الابتدائي والثانوي). وبحلول ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بلغت نسبة الالتحاق برياض الأطفال للذين تتجاوز أعمارهم ٥ سنوات، ٤٥ في المائة.

٣٧٠- ويقدم الجدول أدناه معلومات عن حالة رياض الأطفال، وكذلك الخطط المستقبلية لتوسيع نطاق فرص التعليم قبل المدرسي.

الجدول ٦٣: حالة رياض الأطفال

(في نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	فئة السكان المستهدفة	عدد الملتحقين	النسبة المئوية	ملاحظات
رياض الأطفال	١٦٢ ٦٧٦	٤٧٠ ٣٠٤	٤٥,٠	الأســـاس هـــو فئـــة البالغين ٥ ســـنوات من العمر

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم الابتدائي والثانوي.

الجدول ٦٤: خطط لزيادة إمكانية الالتحاق برياض الأطفال

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الفئة السكانية المستهدفة	٧١٦ ٨٦١	٧١٧ ٢٠٦	٧١٤ ٦٦٣	٧١٥ ١٨٥	٧١٣ ٩١٢
عدد المقيدين	٣٥٨ ٤٣١	٣٦٦ ٤٩٢	٣٨٠ ٢٠١	٤٠٩ ٨٠١	٤٣٨ ٣٤٢
النسبة المئوية للمقيدين	٩ ٠٦٢	٩ ١٠٩	٩ ١٣٩	٩ ١٩١	٩ ٢٤٦
عدد رياض الأطفال	%٥٠,٠	%٥١,١	%٥٣,٢	%٥٧,٣	%٦١,٤

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم الابتدائي والثانوي.

٣٧١- تقدم الحكومة الدعم المالي إلى مدارس الأطفال المصابين بإعاقة نفسية وجسدية. وتعتبر هذه المؤسسات مدارس خاصة بموجب المادة ٢ من قانون التعليم الابتدائي والثانوي، وقانون النهوض بالتعليم الخاص الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وبموجب لوائح أخرى: ويوضح الجدول أدناه حالة التعليم الخاص:

الجدول ٦٥: <u>حالة التعليم الخاص</u>

(في نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف		عدد المدارس	عدد الصفوف	عدد المقيدين	ملاحظات
مدارس للتعليم الخاص	العجز البصري	١٢	١٦٥	١ ٣٥٤	
	العجز في السمع	١٩	٣٤٩	٣ ٠٦٣	
	العجز الذهني	٦٣	١ ٣٦٩	١٤ ٥٤٥	
	العجز البدني	١٦	٣١٣	٢ ٨٩٩	
	العجز النفسي	٤	٩٣	٩٢٨	
	المجموع	١١٤	٢ ٢٨٩	٢٢ ٧٨٩	
صفوف للتعليم الخاص	مدارس عادية	٢ ٨٦٢	٣ ٦٢٦	٢٥ ٣٠٠	

المصدر: وزارة التعليم، مكتب التعليم الابتدائي والثانوي.

٣٧٢- تختلف إدارة التعليم الخاص من الناحية العملية باختلاف عوامل منها الظروف الاقتصادية الإقليمية، وتوزيع الأطفال المعاقين ودرجة عوقهم. وبحسب هذه العوامل، توجد مجموعة متنوعة من المرافق التعليمية مثل مدارس التعليم الخاص ومدارس التعليم الخاص القائمة في مرافق الرعاية، وصفوف التعليم الخاص بحسب العجز، كما يوجد مدرسون للتعليم الخاص في مرافق الرعاية، ويوجد كذلك إمكانيات التعليم في المنزل. ويقدم التعليم الخاص إلى الأطفال الذين تنطبق عليهم شروط العوق والذين هم في إطار الفئة العمرية بين ٣ و١٧ سنة والذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية. ويعفى أولئك الطلاب من دفع رسوم التعليم، ورسوم القبول، وتكاليف الكتب المدرسية. كما يتم تمويلهم جزئياً أو بالكامل لتغطية نفقات النقل وبيوت الطلبة (المادة ٥ من قانون النهوض بالتعليم الخاص). كما تتلقى المدارس الخاصة للتعليم الخاص إعانات من الحكومة تساوي الإعانات المقدمة إلى المدارس العامة أو الوطنية للتعليم الخاص. وفي عام ١٩٩٠، خصصت الحكومة ميزانية قدرها ٦٠,٩ بليون ون للتعليم الخاص، وزادت هذا المبلغ إلى ٢٩٨,٦ بليون ون في عام ١٩٩٧.

٣٧٣- يحق للأطفال المعاقين الالتحاق بمدارس التعليم الخاص، ويقوم بتدريس برامج التعليم الخاص مدرسون من حملة الشهادات في مجال التعليم الخاص. ويضع هؤلاء المدرسون مناهج مستقلة بحسب احتياجات كل طالب. ويحصل المدرسون على تدريب خاص لتطوير مهاراتهم المهنية. ويقوم المدرسون المتخصصون في التعليم الخاص

بتدريس الطلاب المعاقين الموضوعات العامة بينما تدرس مناهج الفنون والتربية البدنية إلى الطلاب المعاقين مع غيرهم من الطلاب. ويوضح الجدول أدناه عدد الصفوف المتخصصة المتوفرة للأطفال المعاقين:

الجدول ٦٦: عدد الأطفال في صفوف التعليم الخاص

رياض الأطفال	المدارس الابتدائية	المدارس المتوسطة	المدارس الثانوية	المجموع
٣٠	٢٠ ٦٧٤	٤ ٥٣٩	٥٧	٢٥ ٣٠٠

٣٧٤- ولئن كان بعض الطلاب المعاقين يحضرون صفوفاً خاصة، فإن عدداً كبيراً من الطلاب المصابين بعجز بصري أو سمعي أو ذهني يحضرون صفوفاً عادية ويتلقون تعليماً عاماً.

٣٧٥- وهناك خطط لزيادة عدد مدارس التعليم الخاص من ١٤ إلى ١٢٩ بحلول عام ٢٠٠٢. كما توجد خطط لزيادة نسبة المقيدين من الأطفال المعاقين إلى ١٠٠ في المائة، وكذلك عدد الصفوف المتخصصة من ٨٣٢ ١ إلى ٤٥٨ ٥ لكي تتمكن المرافق من استيعاب جميع الأطفال المعاقين. وفضلاً عن ذلك، هناك خطط لوضع ١٦ برنامجاً جديداً للتعليم الخاص كل سنة (المادة ٥ من قانون النهوض بالتعليم الخاص) بغية تحسين نوعية التعليم الخاص. كما أن هناك مواداً تنص على زيادة عدد مدرسي التعليم الخاص في المدارس العادية من ٦٢٦ ٣ إلى ٤٥٨ ٥، وزيادة فرص التدريب لمدرّسي التعليم الخاص.

٣- الاستثمار في التعليم

٣٧٦- على الرغم من القدرة المالية المحدودة لجمهورية كوريا، فإنها تدرك أن الاستثمار في التعليم هو أمر ضروري لتنمية الفرد والوطن، ولذلك، فهي تؤكد على الحاجة إلى ضمان ميزانية التعليم. ويتمشى هذا الالتزام مع الحق في التعليم الذي تكفله المادة ٣١ من الدستور. وتستخدم ميزانية التعليم لدعم مبادرات التعليم التي تتخذها الحكومات المحلية، وتمويل التعليم في القطاع الخاص، وتقديم التعليم المهني أو التجاري وتدريب المدرسين في أثناء الخدمة وزيادة فرص التعليم بوجه عام.

٣٧٧- وتخصص الحكومة المركزية جزءاً كبيراً من ميزانيتها لمرتبات المعلمين الذين يعملون في المؤسسات التي تقدم التعليم المجاني والإلزامي. ومن مجموع الضرائب الداخلية وغيرها من الإعانات الخاصة، تنفق الحكومة نسبة قدرها ١١,٨ في المائة لدعم التعليم الابتدائي والثانوي. وتقدم الحكومة دعماً لمواجهة الاحتياجات التي لم تدرج مخصصات لها في الميزانية (قانون دعم التعليم المحلي الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠). وفضلاً عن ذلك، قدمت الحكومة ومنذ عام ١٩٩١، منحاً إلى السلطات المحلية للتعليم المحلي كما سمحت بمزيد من الاستقلال في نظم التعليم المحلي (قانون دعم التعليم المحلي الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠). ومصدر الإيرادات هو ضرائب التعليم.

الجدول ٦٧: المنح المقدمة لميزانية التعليم المحلية

(الوحدة: ١٠٠ مليون ون)

١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١٤ ٣٦٠	١٧ ٧٣٣	٢٤ ١٥٨	٢٥ ٦٩١	٢٩ ٨٧٠	٤١ ١٣٦	٥٢ ٧١٨

٣٧٨- وبفضل إصلاح التعليم الذي أعلن في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، ارتفعت نسبة ميزانية التعليم إلى ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ١٩٩٨. ومع ذلك، فمن الضروري زيادة الاستثمار في التعليم لتحويل النفقات الخاصة على التعليم إلى نفقات عامة.

الجدول ٦٨: جدول ميزانية التعليم

(الوحدة: ١٠٠ مليون ون)

السنة	الناتج القومي الإجمالي* (ألف)	ميزانية الحكومة (باء)	ميزانية التعليم (جيم)	ميزانية التعليم المحلي (دال)	تكاليف البناء	
					جيم/باء	جيم/ألف
١٩٨٠	٣٤٣ ٢١٦	٥٨ ٠٤١	١٠ ٩٩٢	٩ ٢٨٨	١٨,٩	٣,٢
١٩٩٠	١ ٧٨٢ ٦٢١	٢٢٦ ٨٩٤	٥٠ ٦٢٤	٤٨ ٣٦٩	٢٢,٣	٢,٨
١٩٩٥	٣ ٤٨٩ ٧٩٣	٥٤٨ ٤٥٠	١٢٤ ٩٥٨	١٠٥ ٧١٢	٢٢,٨	٣,٦
١٩٩٦	٣ ٨٦٦ ٤٠٤	٦٤٩ ٢٦٨	١٥٥ ٦٥٢	١٢٩ ٩٣٧	٢٤,٠	٤,٠
١٩٩٧	٤ ٣٦٨ ٧٠٠	٧٦٦ ٣٩٥	١٨٢ ٨٧٦	١٥٢ ٣٢٦	٢٣,٩	٤,١

* الناتج القومي الإجمالي المقدر لعام ١٩٩٦، والمتوقع لعام ١٩٩٧.

المصدر: مكتب الإحصاءات، المؤشرات الاقتصادية الأساسية الكورية.

٣٧٩- ويوضح الجدول أدناه المبادرات التي اتخذتها الحكومة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ لبناء المدارس:

الجدول ٦٩: الاتجاهات في بناء المدارس

(الوحدة: المعهد)

التصنيف	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
المدارس الابتدائية	٩٥	٨٦	٧٠	٩٧	٩٧	٤٤٥
المدارس المتوسطة	٦٦	٤٦	٢٤	٣٤	٣٠	٢٠٠
المدارس الثانوية	٢١	٣٠	٣٢	٣٣	٣٩	١٥٥
المجموع	١٨٢	١٦٢	١٢٦	١٦٤	١٦٦	٨٠٠

٣٨٠- إن النقص في عدد المدارس في المناطق الحضرية هو أكبر منه في المناطق الريفية. وتعاني المدارس في المناطق الريفية من نقص في عدد الطلاب، بينما ما زالت بعض المدارس في المناطق الحضرية تمارس نظام الفترتين في التعليم وتواجه مشكلة الاكتظاظ العام وداخل الصفوف. وللحد من تطبيق نظام الفترتين في التعليم، تأخذ مكاتب التعليم في البلديات والمقاطعات في الحسبان القدرة القصوى على الاستيعاب لكل مدرسة وظروف المنطقة. ومن خلال هذه الخطط، تقوم مكاتب التعليم في البلديات والمقاطعات بإنشاء مدارس جديدة وتحسين بيئة الصفوف، والمناهج. ويوضح الجدول أدناه حالة المدارس المكتظة بالطلاب حتى عام ١٩٩٧.

الجدول ٧٠: حالة المدارس المكتظة بالطلاب

(في نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	عدد الطلاب	عدد المدارس	عدد الصفوف	صفوف يُطبق فيها نظام الفترتين	المدارس التي يتجاوز حجمها حجم المدارس المعتاد*
المدارس الابتدائية	٣ ٧٨٣ ٩٨٦	٥ ٧٢١	١٠٧ ٨٦٠	٩٧٣	٣٨٤
المدارس المتوسطة	٢ ١٨٠ ٢٨٣	٢ ٢٧٠	٤٩ ٩٥٦	لاينطبق	٤٠٦
المدارس الثانوية	٢ ٣٣٦ ٧٢٥	١ ٨٩٢	٤٧ ٤٢١	لاينطبق	٥١٥

* المدارس التي يتجاوز حجمها حجم المدارس المعتاد: أكثر من ٤٩ صفاً في المدارس الابتدائية و٣١ صفاً في المدارس المتوسطة والثانوية.

المصدر: وزارة التعليم، المؤسسة الكورية للنهوض بالتعليم، التقرير السنوي لإحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

٣٨١- انخفضت بصورة تدريجية أحجام الصفوف نتيجة الزيادة المستمرة في الاستثمار في التعليم. وبحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧، بلغ متوسط عدد الطلاب في الصف الواحد في المدارس الابتدائية ٣٥,١ طالب و٤٣,٦ طالب في المدارس المتوسطة و٤٩,٢ في المدارس الثانوية.

الجدول ٧١: <u>الاتجاهات في عدد الطلاب في الصف الواحد</u>

السنة	رياض الأطفال	المدارس الابتدائية	المدارس المتوسطة	المدارس الثانوية العادية	المدارس الثانوية المهنية
١٩٨٠	٣٨,٤	٥١,٥	٦٢,١	٥٩,٩	٥٩,٦
١٩٨٥	٣٤,٥	٤٤,٧	٦١,٧	٥٨,٠	٥٥,٥
١٩٩٠	٢٨,٦	٤١,٤	٥٠,٢	٥٣,٦	٥١,٥
١٩٩٥	٢٨,٥	٣٦,٤	٤٨.٢	٤٨,٠	٤٧,٩
١٩٩٧	٢٨,٣	٣٥,١	٤٣,٦	٤٩,٦	٤٨,٨

المصدر: وزارة التعليم، مؤسسة تقييم التعليم الوطني تنظر في مسار التعليم الكوري، ١٩٩٧.

٤- الفرص المتاحة أمام المعلمين

(أ) نقابات المعلمين وقانون علاقات العمل

٣٨٢- توضح الفقرة ٧٤ من هذا التقرير حالة نقابات المعلمين.

٣٨٣- وفي عام ١٩٩٦، وبغية تمكين المعلمين من المشاركة في إدارة المدارس، أنشئت مجالس للمدارس في المدارس الابتدائية والمتوسطة. وتتألف مجالس المدارس من عدد من الأعضاء يتراوح بين ٧ و١٥ عضو، منهم الآباء والأمهات والمعلمون وشخصيات من المجتمع المحلي، وتتخذ هذه المجالس قرارات هامة لإدارة المدرسة، بما في ذلك شؤون الميزانية. ويتعين على مدير المدرسة التشاور مع مجلس المدرسة عند تنفيذ الجوانب الهامة لإدارة المدرسة. ويتعين على المعلمين الاشتراك في اجتماعات المجالس المتخصصة وتحمل المسؤوليات وممارسة الحق في إدارة المدرسة مع المدير. وبإنشاء المجالس المتخصصة، أصبحت سلطة المدير في اتخاذ القرارات ذات أهمية أكبر. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨، وجدت مجالس المدارس في ٠٠٠ ٤ مدرسة ابتدائية و٦٢٢ ١ مدرسة متوسطة و٨٣٢ مدرسة ثانوية و٢٢ مدرسة للتعليم الخاص.

(ب) تدريب المعلمين في الخارج

٣٨٤- وبغية التشجيع على إدراك المسائل العالمية إدراكاً أفضل، ترعى الحكومة منذ عام ١٩٧٨، مشاركة المعلمين في برامج لتدريب المعلمين في الخارج. وتضم هذه البرامج دراسة موضوعات لمدة تتراوح بين ٤ و٥ أسابيع ودورات مراقبة قصيرة الأجل لمدة ١٠ أيام. وتركز دراسة الموضوعات على موضوعات مثل اللغات الأجنبية والعلوم والمهارات التطبيقية. وتصنف الموضوعات التي لا تتطلب التزامات زمنية طويلة كبرامج للمراقبة وتستغرق قرابة ١٠ أيام. ويؤدي ذلك إلى الحد إلى أدنى الدرجات من تكاليف برامج تدريب المعلمين في الخارج، وفي الوقت نفسه إلى زيادة آثارها إلى أقصى درجة.

٣٨٥- وتنظم برامج التدريب في الخارج سنوياً. وفي عام ١٩٩٧، شارك ٨٨٦ ٨ معلماً في هذه البرامج. وبغية الاستعداد لاتجاهات العولمة، وُضعت خطط لزيادة توفر هذه البرامج.

٣٨٦- وبغية تشجيع احترام المعلمين وتعميق اعتدادهم بالنفس وزيادة عزمهم، اضطُلع بحملات متنوعة مثل: حملة احترام المعلمين التي تساعد الطلاب القدماء على تقصي آثار معلميهم السابقين (٠٦٠ ٩٥ حالة في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧) وحملة كتابة الرسائل إلى المعلمين، وزيارة الموظفين المدنيين للمدارس الموجودة في الأحياء الفقيرة ومدارس أطفالهم. وقدمت منح لإنجازات المعلمين، مثل منحة المعلمين المتقاعدين (٩٦٨ ٢١ معلماً في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧)، ومنحة يوم المعلم (٢٨٢ ١٨ معلماً في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧)، ومنحة الخدمة المتميزة في التعليم (٧٤٩ ١٢ معلماً في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧).

٣٨٧- وفي ضوء أهمية مهنة التعليم، أنشأت الحكومة معاهد لتدريب المعلمين (جامعات التعليم)، وهي مستقلة عن الجامعات العامة وذلك بهدف تدريب الطلاب المؤهلين على التدريس. ويمنح الذين يستوفون شروط التدريس شهادة معلمين. ويستند الدخول إلى مهنة التعليم إلى نتائج الامتحانات المفتوحة (الفقرة ١ من المادة ١١ من قانون الخدمة المدنية في مجال التعليم).

(ج) رفاه المعلمين

٣٨٨- ينبغي ألاّ يُنظر إلى شروط العمل للمعلمين، بما في ذلك مرتباتهم وساعات وبيئة عملهم على أنها أقل شأنا مما في الوظائف الأخرى. ومرتبات المعلمين في ازدياد مقارنة بمرتبات موظفي الخدمة المدنية الأخرى. وفضلا عن ذلك، تقدم علاوة إضافية قدرها ٠٠٠ ١٩٠ ون شهريا إلى جميع المعلمين في المدارس الابتدائية والمتوسطة، وعلاوة مستقلة قدرها ٠٠٠ ٤٠ ون شهريا إلى المعلمين وذلك كعلاوة للتعليم في الصف. ويصل متوسط عدد ساعات التعليم في الأسبوع ٢٥ ساعة في المدارس الابتدائية، و١٩ ساعة في المدارس المتوسطة و١٥ في المدارس الثانوية. وإجازات المعلمين هي عطلة الصيف وعطلة الشتاء اللتين تبلغان أكثر من ٨٠ يوما، والتي يستمر فيها دفع المرتبات

والعلاوات الإضافية. ولذلك، فإن ظروف عمل المعلمين في جمهورية كوريا تقارن مقارنة إيجابية بظروف أنواع العمل الأخرى.

٣٨٩- صودق في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ على القانون الخاص لتحسين وضع المعلمين بغية ضمان احترام المعلمين ومنحهم مكانة خاصة وزيادة في المرتبات. وفي الإجراءات التأديبية يحق للمعلم الاعتراض على قرارات اللجنة التأديبية حسبما يراه مناسبا وذلك بإحالة القضية إلى اللجنة المعنية بمراجعة الإجراءات التأديبية للمعلمين لإعادة تقييمها.

٣٩٠- وتتفاوض نقابات المعلمين مع الوكالة الحكومية المعنية بشأن ظروف العمل وخطط التقاعد، ورفاه المعلمين والفرص المهنية، ويتخذ هذا التفاوض شكلاً جماعياً ويتم في إطار الأحكام القانونية. والأحكام القانونية التي يمكن لهذين الطرفين التفاوض بشأنها، ترمي إلى تحسين نظام المرتبات، وأيام الإجازات والعطل، وحماية المعلمات، ورفاه المعلمين. وهناك أيضاً أحكام تتضمن سبلاً لتحسين ظروف العمل من خلال تقديم الدعم المالي لإجراء البحوث وتوفير الفرص للتقدم المهني.

٣٩١- وقد أُنشئت حضانات ومرافق للرعاية النهارية (غرف للحضانة في المدارس) لأطفال المعلمات الصغار. وأُنشئت ٢٠٧ مرافق في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، ويحق لأطفال المعلمات الذين تبلغ أعمارهم ما بين ٣ و٥ سنوات الاستفادة من هذه المرافق.

٣٩٢- وبغية تشجيع إيجاد ظروف معيشية وتعليمية مستقرة للمعلمين، تُقدم إليهم قروض من صندوق تحسين المعيشة وذلك من خلال منظمات صحة ورفاه المعلمين (الرابطة الكورية لرفاه المعلمين، وسلطة تقاعد معلمي المدارس الخاصة). وبالنسبة لشراء واستئجار المساكن بلغت الميزانية المخصصة لقروض تحسين المعيشة ١٧٧,٤ بليون ون في عام ١٩٩٣ و٢٧٤,٢ بليون ون في عام ١٩٩٤ و٤١٣ بليون ون في عام ١٩٩٥ و١,٣٥ ترليون ون في عام ١٩٩٦ و١,٦١ ترليون ون في عام ١٩٩٧.

٣٩٣- ويؤدي تحسين المرافق المتوفرة لإجراء البحوث وعقد المؤتمرات ومرافق الراحة أيضاً إلى تحسين ظروف التعليم. وبموجب قانون المحاسبة الخاص لتحسين البيئة التعليمية خُصصت مبالغ إجمالية قدرها ترليون ون سنويا وخمسة ترليونات ون، في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، لتحسين بيئة التعليم. ويجري حالياً تنفيذ خطط توسيع غرف راحة المعلمين (التي توفّر بحسب الصف في المدارس الابتدائية وبحسب موضوع التعليم في المدارس المتوسطة).

٣٩٤- وأثناء الفترة التي يغطيها المشروع (خمس سنوات) سيتم استثمار ٤٠٨,٨ بليون ون لتنفيذ الخطط الأولية لإنشاء ٧ ٩١٣ غرفة للراحة. وأثناء الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، تم استثمار ٣٧,٨ بليون ون لإنشاء ٢ ١٢٦ غرفة إضافية، وهناك خطط لاستثمار ٣٧١ بليون ون لبناء ٥ ٧٨٧ غرفة إضافية بحلول عام ٢٠٠٠. ومنذ عام

١٩٩٣ تم تزويد كل مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية بالحواسيب لاستخدامها في الأغراض الإدارية بغية تحسين الفعالية والإنتاجية (لتسجيل صفوف الطلاب وتقييمهم، إلخ.). وبحلول عام ١٩٩٥، كانت جميع المدارس مزودة بالحواسيب، ومن المزمع أن يتم بحلول عام ١٩٩٩ تزويد كل معلم بحاسوب لإحراز مزيد من التقدم في عملية التعليم – المعلومات. وفضلاً عن ذلك، هناك خطط لتزويد كل مكتب من مكاتب الشؤون التعليمية في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية بأجهزة فاكس وأجهزة للاستنساخ. وفيما يتعلق بمرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، توجد خطط لإنشاء نظام هاتف بثلاثة خطوط لكل ١٠ معلمين.

٥- المدارس الخاصة

٣٩٥- يوضح الجدول أدناه حالة المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة بحلول عام ١٩٩٧.

الجدول ٧٢: <u>حالة المدارس الخاصة</u>

(في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	مجموع عدد المدارس	عدد المدارس الخاصة (النسبة المئوية)	مجموع عدد الطلاب	عدد الطالبات (النسبة المئوية)	عدد طلاب المدارس الخاصة (النسبة المئوية)
رياض الأطفال	٩ ٠٠٥	٤ ٥٨٣ (٥٠,٩)	٥٦٨ ٠٩٦	٢٦٧ ٣٥٣ (٤٧,١)	٤٤٧ ٥١٤ (٧٨,٨)
المدارس الابتدائية	٥ ٧٢١	٧٦ (١,٣)	٣ ٧٨٣ ٩٨٦	١ ٧٩٥ ٧٨٩ (٤٧,٥)	٥٨ ٢٠٧ (١,٥)
المدارس المتوسطة	٢ ٧٢٠	٦٩٠ (٢٥,٤)	٢ ١٨٠ ٢٨٣	١ ٠٥٢ ٠٤٦ (٤٨,٣)	٥١٥ ٢٦٩ (٢٣,٦)
المدارس الثانوية	١ ٨٩٢	٩١٥ (٤٨,٤)	٢ ٣٣٦ ٧٢٥	١ ١٢٨ ٠٩٨ (٤٨,٣)	١ ٣٥٥ ٠٨٥ (٥٨,٠)
المجموع	١٩ ٣٣٨	٦ ٢٦٤ (٣٢,٤)	٨ ٨٦٩ ٠٩٠	٤ ٢٤٣ ٢٨٦ (٤٧,٨)	٢ ٣٧٦ ٠٧٥ (٢٦,٨)

المصدر: وزارة التعليم، المعهد الوطني لتقييم التعليم، التقرير السنوي لإحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

٣٩٦- يبين الجدول أدناه حالة الكليات الخاصة بحلول عام ١٩٩٧.

الجدول ٧٣: <u>حالة الكليات الخاصة</u>

(في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

التصنيف	مجموع عدد المدارس	عدد المدارس الخاصة (النسبة المئوية)	عدد الطلاب	عدد الطالبات	عدد طلاب المدارس الخاصة
كليات السنتين	١٥٥	١٤٤ (٩٢,٩)	٧٢٤ ٧٤١	٢٧٧ ٦٥٨ (٣٨,٣)	٦٩٩ ٩١٤ (٩٦,٦)
الجامعات	١٥٠	١٢٤ (٨٢,٧)	١ ٣٦٨ ٤٦١	٤٦٣ ٧٣٩ (٣٣,٩)	١ ٠٣٤ ٠٣٣ (٧٥,٦)

المصدر: وزارة التعليم، المعهد الوطني لتقييم التعليم، التقرير السنوي لإحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

٣٩٧- وبالاستناد إلى القانون، لا يواجه الذين يرغبون في إنشاء مدارس خاصة مشكلات محددة فيما يتعلق بإنشاء مدارس ابتدائية أو ثانوية. بيد أنه فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات التعليم العالي يوجد عدد من مسائل التي ينبغي أخذها في الحسبان، منها القيود المفروضة على مناطق ومجالات الاختصاص المحددة، والتشريعات ذات الصلة واستقلال التعليم الجامعي، ومنع الاكتظاظ في المناطق الحضرية، والسياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.

٣٩٨- ويكون التحاق الطلاب بالمدارس بحسب المناطق الجغرافية وهم بالتالي مقيدون في اختيار المدارس الابتدائية (باستثناء المدارس الابتدائية الخاصة) والمتوسطة والثانوية (باستثناء المدارس الثانوية الخاصة). ولم تحدث حتى الآن إلا مشكلات قليلة في تطبيق هذه الخطة لأن نوعية التعليم العام والخاص متشابهة بدرجة معقولة. والفرق القائم بين المدارس العامة والخاصة يتعلق بالانتماء الديني، ومن خلال السماح للطلاب باختيار الموضوعات وتُبذل الجهود لضمان ألا تكون مسألة الانتماء الديني مثيرة للقلق.

٦- عملية التعليم

٣٩٩- يزود التعليم الابتدائي والثانوي في جمهورية كوريا المواطنين بالقدرات الأساسية. ولضمان مستويات رفيعة لهذا التعليم الأساسي، ينبغي أن تكون عملية التعليم منظمة ومتسقة. ولغرض المحافظة على مستوى التعليم وكذلك على الحياد في التعليم العام، يؤكد وزير التعليم على الأحكام الواردة في قانون تطبيق نظام المدارس الابتدائية والمتوسطة.

٤٠٠- ويتم تخطيط عملية التعليم وتنفيذها من قبل مكاتب الدولة والمدن والمقاطعات، وكذلك من قبل المدارس نفسها. وتراعي مكاتب المدن والمقاطعات ما تنفرد به كل منطقة من خصائص وتطبق في الوقت ذاته وبصورة أساسية عملية التعليم على المستوى الوطني، كما حددت في مخطط تشكيل وتطبيق عملية التعليم. وفي الواقع، يمكن أن ترجع المدارس إلى هذا المخطط وأن تستند إليه عند تطبيق عملية التعليم، واضعة في اعتبارها الاحتياجات والحالات المحددة. ومن خلال استخدام مخطط تشكيل وتطبيق عملية التعليم، يمكن للمدارس أن تأخذ باللامركزية في تشكيل وتطبيق العملية.

٤٠١- وتقوم وزارة التعليم بوضع خطط الإشراف على المدارس كل سنة. وفضلا عن ذلك، تضع مكاتب التعليم في المدن والمقاطعات بصورة مستقلة خطط الإشراف على الأنشطة التعليمية على مستويات المدن والمقاطعات بغية زيادة الاستقلالية في التعليم، وتنويع نظام التعليم والمناهج، ووضع نظم لدعم المعلمين. وأجدر الجهود بالملاحظة هي تلك المبذولة لتحسين نوعية التعليم. وتولى أهمية خاصة لفلسفة التعليم المتعددة التي تنظر إلى الشخص نظرة شاملة.

٤٠٢- وهناك ثلاث فئات لنظم إصدار ووضع الكتب المدرسية في جمهورية كوريا. الفئة الأولى هي فئة الكتب المدرسية التي تحتفظ وزارة التعليم بحقوق تأليفها ونشرها. وتقع في الفئة الثانية الكتب المدرسية التي ترخص بإصدارها وزارة التعليم. وتقع في الفئة الثالثة الكتب المدرسية التي يرخص بإصدارها مدراء مكاتب التعليم في

المدن والمقاطعات. وتبذل الجهود لتحسين سياسة إصدار الكتب المدرسية في الأجل الطويل. وسيتم تنفيذ نظام "الإصدار الحر" للكتب المدرسية باستثناء تلك المتعلقة بموضوعات مثل اللغة الكورية، وهو موضوع يتطلب تكامل جميع السياسات اللغوية، وموضوع التربية الأخلاقية الضروري لتعزيز الهوية الوطنية.

٧- تعليم المرأة

٤٠٣- بحلول عام ١٩٩٧ كان مجموع عدد الطلاب في جمهورية كوريا ٣٨٨ ٥٦٢ ١١ طالباً. واستأثرت الطالبات بنسبة ٤٥,٦ في المائة (٤٦٩ ٢٧٢ ٥ طالبة) من مجموع عدد الطلاب. وكان هناك فرق طفيف بين عدد الطلاب وعدد الطالبات في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلتين الابتدائية والثانوية. ولئن كانت النسبة المئوية للطالبات في مؤسسات التعليم العالي أقل من نسبة الطلاب، فإن هذا الاتجاه لا يرجع إلى النظام المدرسي أو سياسة التعليم.

٤٠٤- ويوجد في جمهورية كوريا عدد من كليات البنات التي لا تقبل الذكور. وفي كليات التعليم، تبلغ النسبة المئوية للطالبات الملتحقات بها ٧٤,٨ في المائة. وتتجاوز نسبة الإناث الملمات بالقراءة والكتابة ٩٠ في المائة ولا يوجد فرق بين الجنسين في هذا الصدد.

٤٠٥- وليس هناك تمييز في سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي. ويبين الجدول أدناه نسبة الإناث المقيدات في مجالات الطب والعلوم والقانون والاقتصاد والهندسة واللغات وغيرها من التخصصات الرئيسية الأخرى في الجامعات.

الجدول ٧٤: <u>عدد الطالبات المقيدات في مختلف التخصصات</u>

(الوحدة: الفرد)

التخصصات	مجموع عدد الطلاب	عدد الطالبات	النسبة المئوية
اللغات	١٣٣ ٢٤٣	٧٨ ٢٩٦	٥٨,٨
الهندسة	٣٨٥ ٦٧٨	٤٠ ٣٣٦	١٠,٥
العلوم الطبيعية	١٤٧ ٢٦٠	٥٤ ١٨٤	٣٦,٨
القانون	٣٨ ٣٩١	٨ ١٥٣	٢١,٢
الطب	٤٣ ٢١١	١٧ ٠٦٨	٣٩,٥
الصيدلة	٥ ٦١١	٣ ٧٧١	٦٧,٢
الاقتصاد	٤ ٦٢١	١ ٤٤٦	٣١,٣

المصدر: وزارة التعليم. المعهد الوطني لتقييم التعليم، التقرير السنوي عن إحصاءات التعليم لعام ١٩٩٧.

٨- التعليم والتبادل الدولي للأجانب والكوريين المقيمين في الخارج

٤٠٦- يقبل الطلاب الأجانب أو الكوريون المقيمون في الخارج الذين يرغبون في الدراسة في كوريا، والحاصلين على شهادات أكاديمية من مؤسسات أجنبية (المواد من ٧٩ إلى ٨٢ من قانون تطبيق التعليم). وتستخدم معايير خاصة لتيسير قبولهم في الجامعات الكورية والحد من بعض الصعوبات التي يواجهونها مثل الصعوبات اللغوية والقلق النفسي (الفقرة ٢ من المادة ١٠٧ من قانون تطبيق التعليم؛ والمادة ٦٩ والفقرة ٢ من المادة ٧١ من قانون تطبيق التعليم؛ والمادة ٢ من قانون حقوق طلاب الجامعات).

٤٠٧- وبحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧، بلغ عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالمدارس في جمهورية كوريا ٢ ٤٥٨ طالباً. ولتعلّم اللغة الكورية، يلتحق هؤلاء الطلاب ببرامج لغوية في الجامعات وفي المعهد الوطني للتعليم والتنمية الدوليين الملحق بصورة مباشرة بوزارة التعليم.

٤٠٨- وأهم عقبة تُواجه إعمال الحق في التعليم لجميع المواطنين الكوريين في جمهورية كوريا هي عدم كفاية الأموال المخصصة للتعليم. وللتغلب على ذلك، تحاول الحكومة زيادة استثمارها في التعليم. ومع ذلك، هناك حاجة إلى معالجة هذه المشكلة على المستوى الدولي من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد.

٤٠٩- وقد أبرمت جمهورية كوريا اتفاقات ثقافية مع ٨٢ بلداً، ووافقت على إنشاء لجان ثقافية مع ٢١ بلداً بغية تعزيز التبادل والتعاون الدوليين، لا سيما من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنتدى التعاون الاقتصادي آسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المنظمات الدولية الرئيسية. وتطبق جمهورية كوريا بنشاط برامج إصلاح التعليم التي تدعو إلى تطبيقها في هذه المنظمات. وتتضمن أهم المشاريع الجاري تطبيقها إجراء البحوث وتنظيم حلقات دراسية وتبادل المطبوعات والمعلومات، وتنفيذ برامج متنوعة للدراسة في الخارج ودعم الموارد البشرية، ووضع بيانات إحصائية تتعلق بالتعليم.

المادة ١٥ - الحق في المشاركة في الأنشطة الثقافية والعلمية

١- الحق في المشاركة في الأنشطة الثقافية ووضع السياسات الثقافية

٤١٠- كما ذكر في الفقرتين ٥٢٥ و٥٢٦ من التقرير الأولي عن العهد، يكفل الدستور حق المشاركة في الأنشطة الثقافية.

(أ) السياسات الثقافية

٤١١- دأبت جمهورية كوريا منذ عام ١٩٩٠ على تنفيذ خطة للتنمية الثقافية مدتها عشر سنوات. وفي عام ١٩٩٦ وسعت الحكومة نطاق الخطة كي ترسي سياسة جديدة لرعاية الثقافة تعكس الاتجاهات الثقافية الجديدة لهذا العصر. وتستهدف توسيع نطاق السياسة الثقافية كي توفر منافع الثقافة لعامة الناس. وفضلاً عن ذلك، تعتزم الحكومة تحسين نوعية حياة الناس عن طريق ربط الثقافة بالسياحة والرياضة والشباب.

٤١٢- ويمكن توزيع مقاصد السياسة الثقافية على مجالين هما:

(أ) توسيع المرافق الثقافية وزيادة الفرص المتاحة للناس للتمتع بالأنشطة الثقافية من أجل تحسين نوعية أساليب حياتهم؛

(ب) توسيع مرافق متنوعة للأنشطة الرياضية الترويحية، وإشاعة الألعاب الرياضية في الأوساط الشعبية، وتوسيع مرافق الراحة وأوقات الفراغ وتحسين ظروف السياحة.

٤١٣- وتعتبر الحكومة القرن الأول من الألفية القادمة "قرن الثقافة". وتعمل الحكومة حالياً على إيجاد توافق وطني في سبيل جعل وشائج الأمة أمة ثقافة عن طريق سياسة تسمى "رؤية ثقافية لعام ٢٠٠٠".

(ب) المنظمات الثقافية

٤١٤- في شباط/فبراير ١٩٩٨ أعيد تنظيم وزارة الثقافة، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وأصبح اسمها وزارة الثقافة والسياحة. وقد مهد هذا السبيل أمام الحكومة لتنفيذ سياساتها السياحية كجزء من السياسة الثقافية.

٤١٥- ويرد في الفقرة ٥٣٣ من التقرير الأولي عن العهد وصف للمنظمات الثقافية التابعة للوزارة. كما ترد في الفقرات من ٥٣٤ إلى ٥٤٣ من التقرير الأولي إشارة إلى وضع المنظمات الثقافية والأعمال التي تضطلع بها ومن هذه المنظمات لجنة النهوض بالثقافة والفنون.

٢- النظم المختلفة لإعمال حق المشاركة في الأنشطة الثقافية

(أ) صناديق تعزيز الإبداع الفني

٤١٦- كما ذكر في التقرير الأولي يوجد صندوق عام وصندوق للنهوض بالثقافة والفنون ويقدم كل منهما دعماً مالياً إلى فئات مختلفة من الأنشطة الثقافية في البلاد. وبدأ الصندوق العام أعماله في عام ١٩٨١ بموجب المادة ٣٥

من قانون البث والمادة ٢٠ من قانون شركة الإعلان في أثناء البث. كما استخدم الصندوق في تعزيز الثقافة والفنون وقدم ١٠٦,٦ مليار ون إلى ١٠ منظمات، منها المؤسسة الكورية للثقافة والفنون في عام ١٩٩٦. وأنشئ صندوق تعزيز الثقافة والفنون في عام ١٩٧٣ بموجب المادة ٦ من قانون النهوض بالثقافة والفنون من أجل دعم الأنشطة الإبداعية والبحثية للفنانين في مختلف الميادين وترويج الفنون. ويهدف أيضاً إلى تحسين رعاية الفنانين. وفي عام ١٩٩٧ كان لدى الصندوق ٢٨٤,٩ مليار ون. وتتاح الأموال كل عام للأفراد والمنظمات للقيام بالأنشطة الثقافية والفنية. وفي عام ١٩٩٧ أنفق الصندوق ٣٠,٤٧ مليار ون على المشاريع الترويجية.

٤١٧- ومنذ عام ١٩٨٤ جمعت الحكومات المحلية المستقلة أموالاً من أجل ترويج الثقافة والفنون المحلية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ جمع مبلغ قدره ٦٧,٣ مليار ون في ١٤ محافظة ومدينة. وأنفقت بعض الفوائد التي درتها الأموال على ترويج الفنون المحلية والأنشطة الإبداعية للفنانين الذين يقيمون في المحافظات والمدن الواقعة فيها.

(ب) تكريس السنة لفن بعينه

٤١٨- دأبت الحكومة الكورية منذ عام ١٩٩١ على اختيار ميدان واحد من ميادين الفنون في كل سنة وتركيز دعمها على هذا الميدان من أجل المساعدة على تحسين نوعية هذا الفن وإشاعته بين الناس:

(أ) فقد سميت سنة ١٩٩١ "سنة المسرح والسينما" وسمي عام ١٩٩٢ "عام الرقص" أما سنة ١٩٩٣ فقد سميت "سنة الكتاب" من أجل تشجيع الناس على قراءة مزيد من الكتب والمساهمة في الوقت ذاته في تطوير صناعة النشر والصناعات ذات الصلة بها؛

(ب) وكانت سنة ١٩٩٤ هي "سنة الموسيقى التقليدية"، وأسهمت الحكومة خلالها بالترويج للموسيقى الكورية التقليدية بإتاحة مزيد من الفرص للناس للاستماع إلى الموسيقى التقليدية والمشاركة في تأليفها؛

(ج) وقد أسهمت الحكومة في تطوير الفنون الجميلة بتسمية سنة ١٩٩٥ "سنة الفنون الجميلة" وتشجيع الناس على الاهتمام بها؛

(د) وبتسمية سنة ١٩٩٦ "سنة الآداب" أسهمت الحكومة في تطوير الأعمال الأدبية والميادين ذات الصلة باكتشاف الكتاب الموهوبين؛

(هـ) وكانت سنة ١٩٩٧ "سنة التراث الثقافي"، وشجعت الحكومة في أثنائها الناس على تجديد اعتزازهم بتراثهم الثقافي والاهتمام بالآثار الثقافية الموجودة في مناطقهم.

(ج) توسيع المرافق الثقافية

٤١٩- يوجد في كوريا ٣٥٠ مكتبة عامة أو مكتبة واحدة لكل ٠٠٠ ١٣٠ نسمة. وتعتزم الحكومة بناء قرابة ٢٠ مكتبة عامة سنوياً في إطار خطة تستهدف زيادة عدد المكتبات العامة إلى ٧٥٠ مكتبة أو مكتبة واحدة لكل ٠٠٠ ٦٠ نسمة بحلول عام ٢٠١١.

٤٢٠- وحتى عام ١٩٩٧ كان هناك ٤٩٧ مسرحاً ودار للسينما و٣١٦ قاعة عرض و٣١٢ معرضاً للفنون وقاعة عرض و٣٣٢ ١ مرفقاً ثقافياً محلياً و١٩٠ مركزاً ثقافياً و٣٧ مركزاً للموسيقى التقليدية و٥٢ مركزاً للتدريب على الملكية الثقافية و٢١٤ متحفاً.

(د) تكريم الفنانين ودعمهم

٤٢١- تمنح الحكومة الكورية جوائز سنوية للفنانين الذين ساهموا في تعزيز الثقافة وفقاً للمادة ١٣ من قانون النهوض بالفنون الثقافية. وفي عام ١٩٩٧ حصل ٥١١ فناناً على أوسمة وتلقى ١٣٧ فناناً جائزة الثقافة والفن. وحصل ٣٣ فناناً على جائزة الفنان الشاب.

٤٢٢- وبغية المساعدة على تحسين رفاه الفنانين تمنح المؤسسة الكورية للثقافة والفنون معاشاً تقاعدياً للفنانين المسنين الذين أسهموا في تطور الثقافة والفنون في البلد. وتمنح المؤسسة الكورية لرعاية السينما أيضاً معاشات تقاعدية وجوائز نقدية على أساس الجدارة لمنتجي الأفلام الذين قدموا مساهمات في صناعة السينما.

٤٢٣- وقد نقحت الحكومة قانون الأكاديمية الوطنية للفنون في عام ١٩٩٦ وزادت عدد الأعضاء من ٧٥ إلى ١٠٠ عضو حتى يتسنى لهم المساعدة في تعزيز الأنشطة الإبداعية للفنانين والعمل من أجل تطوير الفنون. وتقدم الأكاديمية لأعضائها مخصصات ومنحاً مالية لقاء أنشطتهم الفنية.

(هـ) تعزيز الأنشطة الثقافية والفنية ودعمها

٤٢٤- سنت الحكومة الكورية ونشرت قانون تعزيز السمعيات - البصريات في عام ١٩٩٥ من أجل وضع سياسة أساسية عامة لتعزيز صناعة الفيديو.

٤٢٥- وتواصل الحكومة دعم صناعة السينما، بما في ذلك التدابير المتعلقة بدعم إنتاج الأفلام السينمائية الفنية والأفلام القصيرة والتشجيع على كتابة سيناريوهات أفضل للأفلام. وأسفر إنشاء مجمّع سيول للسينما في عام ١٩٩٧ عن إقامة نظام شامل لدعم صناعة السينما.

٤٢٦- وتقدم الحكومة الدعم إلى المنظمات المحلية من أجل إقامة مهرجانات ثقافية للمساعدة على تنمية الثقافة في مناطق البلاد. وتشمل المهرجانات التي تحصل على دعم سنوي من الحكومة ما يزيد على ١٠ مهرجانات للفنون بوجه عام على مستوى المدينة والمقاطعة وما يزيد على ٤٠ مهرجانا ثقافيا على مستوى المناطق.

(و) زيادة فرص المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية

٤٢٧- توفر الحكومة التعليم الثقافي بإتاحة الفرص للشباب وربات البيوت والمسنين لدراسة الثقافة والحرف التقليدية بعد أن زادت عدد المدارس الثقافية فبلغ ٢٠٠ مدرسة في المرافق الثقافية العامة.

٤٢٨- وتضطلع الحكومة ببرامج ثقافية حالياً يمكن للناس عن طريقها زيارة المتاحف والمسارح ومراكز الموسيقى التقليدية. كما أنها تبذل جهودا كي تتيح للفئات المحرومة فرصة التمتع بالأنشطة الثقافية وذلك برعاية فرق موسيقية للعزف في قرى الفلاحين والصيادين في جميع أرجاء البلاد.

(ز) دور وسائط الإعلام في الترويج لمشاركة الناس في الأنشطة الثقافية

٤٢٩- بغية تشجيع الناس على المشاركة في الأنشطة الثقافية تضطلع الصحف والمجلات الدورية ومحطات الإذاعة بمشاريع ثقافية. ويضطلع ما مجموعه ١٠٦ صحف يومية و١٢ شركة تلفزيونية و١٥ شركة إذاعية بمشاريع ثقافية مختلفة منها المناظرات الأدبية السنوية والحفلات الموسيقية والمسرحية ومعارض الفنون.

٤٣٠- وبعد إقامة شبكة شاملة للبث التلفزيوني بواسطة الكابل في عام ١٩٩٥، تتضمن قنوات متخصصة للموسيقى والفنون، استطاع الناس أن يتمتعوا بمشاهدة برامج ثقافية وفنية متنوعة والاستماع إليها.

(ح) صون ونشر التراث الثقافي العالمي

٤٣١- انضمت جمهورية كوريا إلى اتفاقية وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية بصورة غير مشروعة ونقل ملكيتها في شباط/فبراير ١٩٨٣، كما انضمت إلى اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. ومن ثم فإن جمهورية كوريا تشارك في الجهود العالمية المبذولة من أجل صون الممتلكات الثقافية.

٤٣٢- وبغية تعريف المجتمع الدولي بتميز وتفرد التراث الثقافي الكوري، قدمت الحكومة في عام ١٩٩٣ إلى اللجنة المعنية بالتراث العالمي قائمة بعشر ممتلكات ثقافية. وفي عام ١٩٩٥ قررت اللجنة أن تدرج في قائمة التراث العالمي سُكُّرام وبولغوكاسا، وتريبيتاكا وكوريبانا الكائنة في معبد هاينسا وشونغوميو أو أضرحة الأجداد الملكية. كما أُضيف إلى القائمة في عام ١٩٩٧ حصن هوانسونغ الكائن في شوونغ وقصر شانغدوغونغ الكائن في سيول. وأُضيفت

هونمين شونغوم أو الأبجدية الكورية، وشوسون وانغوجو شيلوك أو السجلات الحقيقية لأسرة شوسون الحاكمة (١٣٩٢-١٩١٠) إلى ذاكرة القائمة العالمية لليونسكو. وفضلا عن ذلك أصبحت جمهورية كوريا عضوا في اللجنة المعنية بالتراث العالمي (٢١ دولة لمدة ست سنوات) حتى تستطيع المشاركة بفعالية في الجهود الدولية المبذولة من أجل صون الممتلكات الثقافية العالمية.

٤٣٣- وتقوم الحكومة على الصعيد المحلي باختيار ممتلكات ثقافية ملموسة وغير ملموسة وتسميتها ممتلكات ثقافية قومية وتتولى إدارتها بموجب قانون حماية الممتلكات الثقافية, ويرد فيما يلي عدد تلك الممتلكات:

الجدول ٧٥- الممتلكات الثقافية التي سمتها الحكومة

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

الكنوز القومية	الكنوز	المواقع التاريخية	المواقع التاريخية والمناظر الطبيعية	المناظر الطبيعية	الآثار القومية	الموجودات الثقافية الهامة غير الملموسة	المواد الشعبية الهامة	المجموع
٢٩٣	١ ٢٤٣	٣٨٤	٦	٧	٢٨٦	١٠٣	٢٢٨	٢ ٥٥٠

(ط) حرية الإبداع الفني

٤٣٤- نقح في نيسان/أبريل ١٩٩٧ قانون الفنون المسرحية لكفالة حرية التعبير والإبداع الفني كفالة تامة في إطار الحفاظ على جودة وشرعية الأداء نظراً لطبيعته العامة. وألغي المجلس المعني بآداب الأداء المسرحي الذي كان مكوناً من أعضاء معينين من الحكومة وأنشئ بدلاً منه المجلس الكوري لتعزيز الفنون المسرحية المكون من أعضاء أوصت بهم الأكاديمية القومية الكورية للفنون وهي منظمة غير حكومية (وفقاً للمادة ٢٥، الباب الثالث من القانون الذي يحمل نفس الاسم). ويتداول المجلس الجديد المستقل غير الحكومي مداولاته بشأن ما يعتبر ملائما من مختلف أنواع الأداء الفني، والأفلام السينمائية، والاسطوانات المسجلة وأفلام الفيديو بطريقة نزيهة وموضوعية.

٤٣٥- ومن أجل المضي في تعزيز حرية الفنون نُقح في نيسان/أبريل ١٩٩٧ قانون بتعزيز السينما فاستعيض عن النظام السابق للرقابة التي يقوم بها مجلس آداب الأداء بنظام للتقييم (المادة ١٢ من قانون المجلس الكوري لتعزيز الفنون المسرحية) يتولى المجلس المذكور إدارته. ولا يجري تقييم عروض الأداء المسرحي إلا عندما يظهر فيها ممثلون أجانب ويضم جمهور قاصرين (المادة ١٤، الباب ٢، قانون الفنون المسرحية). وتقيم الأفلام السينمائية وفقاً للمادة ١٢ من القانون نفسه، كما تقيم أفلام الفيديو والاسطوانات المسجلة وفقاً للمادة ١٧ من القانون المنظم للاسطوانات المسجلة وأفلام الفيديو. ويحدد قانون الفنون المسرحية معايير التقييم (المادة ٢٥، البابان ٣-٤) وذلك عن طريق تحديد ما إذا كان عمل فني بعينه (أ) يتوافق مع الولاية الدستورية للقوانين الأساسية للدولة ومع أمنها

وكذلك مدى توافقه مع مقتضيات النظام في العروض العامة؛ (ب) وتعزيز الهوية الوطنية؛ (ج) وحسن تأثيره على الأطفال والشباب؛ (د) وتعزيز نقاء العلاقات الأسرية؛ (هـ) وتعزيز المبادئ الأخلاقية العامة وآداب السلوك الاجتماعي.

(ي) التعليم المهني للفنانين

٤٣٦- يوجد في معظم الجامعات والكليات الكورية أقسام للفنون وتخصصات ذات صلة بالفنون. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ ضمت ١٥٠ كلية ٤٦١ قسماً ذا صلة بالفنون وبلغ عدد الطلبة المقيدين فيها ٠٠٠ ٧٣ طالب.

٤٣٧- وافتتحت الجامعة الوطنية الكورية للفنون في عام ١٩٩٣ للتدريس على المستوى الجامعي الأول وعلى مستوى الدراسات العليا في مجالات الموسيقى والمسرح والسينما ووسائط الإعلام المتعددة والرقص والفنون البصرية والفنون التقليدية الكورية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بلغ مجموع الطلبة المسجلين في الجامعة ٩٠٢ ١. وتخرج من مدرسة الموسيقى ١٤٠ طالباً ومنحت مدرسة الفنون المسرحية ٢٢ طالباً درجات جامعية في عام ١٩٩٨.

٤٣٨- وتوفر ثلاثة مدارس فنية متوسطة و١٩ مدرسة فنية ثانوية التدريب لشباب الفنانين في مختلف التخصصات.

٣- حماية حقوق الملكية الفكرية

(أ) قوانين ولوائح حماية الأعمال الإبداعية

٤٣٩- تنص المادة ٢٢ من الدستور الكوري على ما يلي: "يكفل القانون حماية حقوق المؤلفين والمخترعين والعلماء وخبراء التكنولوجيا والفنانين". ويمكن العثور في التقرير الأولي على معلومات عن الحماية المكفولة لهم. وترد في الفقرة ٦٣٥ من التقرير الأولي مقتبسات من القوانين المتعلقة بحقوق التأليف والنشر. وفي عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ جرى تحديث القوانين كي تستوعب الأحكام المتعلقة بالممتلكات الفكرية ذات الصلة بالتجارة واتفاقية برن.

٤٤٠- ووفقاً للمادة ٩١ من قانون حقوق التأليف والنشر والمادة ١٢٦ من قانون البراءات والمادة ٢٥ من قانون حماية برامج الحاسوب يمكن للدولة أن تصدر أمراً زجرياً بالامتناع والتوقف عن انتهاك حقوق التأليف وحقوق البراءات وحقوق برامج الحاسوب وغيرها من حقوق الملكية الفكرية عند حدوث هذه الانتهاكات. ويجوز الحصول على تعويضات عن طريق إقامة الدعاوى القضائية (المواد ٩٣ و١٢٨ و٢٧ من القانون المذكور أعلاه) ويمكن معاقبة مرتكبي هذه الأفعال (المواد ٩٨ و٢٢٥ و٣٤ من القانون المذكور أعلاه). ويرد في الجدول أدناه سجل إنفاذ القوانين ذات الصلة:

الجدول ٧٦: سجل إنفاذ قوانين حماية الملكية الفكرية

(الوحدة: أشخاص)

السنة	قوانين مكافحة المنافسة غير المشروعة وقوانين العلامات التجارية	قوانين حقوق التأليف والنشر	قوانين برامج الحاسوب
١٩٩٤	٣ ٤٣٤	٥ ٦٢٣	٣٠٨
١٩٩٥	٣ ٣٩٣	٧ ٢٠٣	٢٦١
١٩٩٦	٤ ٠٦٧	٧ ٤٤٤	٣١٥
١٩٩٧	٤ ١٩٦	٧ ٤٨٠	١ ١٠٥

المصدر: مكتب النائب العام.

(ب) حماية حقوق التأليف والنشر الدولية

٤٤١- إدراكاً للحاجة إلى تعزيز حماية حقوق التأليف والنشر الدولية في ضوء التطور المتزايد لتكنولوجيات الاستنساخ وازدياد التبادل الدولي بين الأمم قامت الحكومة الكورية بإجراء تنقيح كبير لقانون حقوق التأليف والنشر في عام ١٩٨٦. وانضمت كوريا إلى الاتفاقية العالمية لحقوق التأليف والنشر واتفاقية التسجيلات الصوتية في عام ١٩٨٧ كما انضمت إلى اتفاقية برن في عام ١٩٩٦. وما فتئت تمتثل بأمانة للالتزامات التي تقتضيها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية.

(ج) توسيع نطاق حماية حقوق التأليف والنشر

٤٤٢- تنفذ الحكومة الكورية نظاما لتسجيل حقوق التأليف والنشر من أجل توسيع نطاق حماية هذه حقوق. وترد في الفقرة ٦٤٠ من التقرير الأولي على معلومات ذات صلة في هذا الخصوص. وترد فيما يلي بيانات عن التسجيل:

الجدول ٧٧: تسجيلات حقوق التأليف والنشر بحسب السنة

(الوحدة: عدد الحالات)

السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
التسجيلات	٢٠٣	٢١٩	٣٧٣	٥٠١	٣٥٣	٢٦١	٢٧١

المصدر: وزارة الثقافة والسياحة، شعبة حقوق التأليف والنشر.

٤٤٣- يقضي قانون حقوق التأليف والنشر (المادة ٧٨) بإنشاء شركات أطراف ثالثة من أجل الربط بين احتياجات صاحب حق التأليف والنشر وحاجات مستخدم المواد المشمولة بهذا الحق. والدور الرئيسي للشركات التي تتولى أمانة إدارة حقوق التأليف والنشر هو إقامة علاقة عادلة وفعالة بين الجانبين. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ كانت هناك ثلاث شركات فعالة تتولى الإدارة و١٠٢ وكالات أو وسطاء وشركتان لجمع رسوم حقوق المؤلف.

٤٤٤- وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بإعلام الجمهور بالقواعد المتعلقة بحقوق التأليف والنشر وذلك بالتعاون مع مختلف المدارس ومعارض الفنون والمكتبات والمتاحف. وتزود الحكومة الصحافة بانتظام بمعلومات ذات صلة بمسائل حقوق التأليف والنشر وتصدر نشرات عن "حقوق التأليف والنشر في الحياة اليومية" ومنشورات أخرى وصفحات على شبكة الإنترنت وذلك من أجل نشر أقصى قدر ممكن من المعلومات عن هذا الموضوع.

٤- التبادل الثقافي الدولي

٤٤٥- كما ذُكر في التقرير الأولي، فإن المقصود هو أن يستفيد كلا الطرفين من المبدأ الكوري لتوجيه التبادل الثقافي الدولي.

٤٤٦- ولا تقوم الحكومة بعملية التبادل الثقافي كدولة مع دولة أخرى فقط وإنما تشجع أيضاً التبادل فيما بين الشعوب وذلك عن طريق المساعدة في استضافة حفلات الأداء الفني الدولي وإقامة المعارض وعقد الحلقات الدراسية في البلد وكذلك إرسال الفنانين والمندوبين للمشاركة في شتى المناسبات في الخارج.

٤٤٧- ولتعزيز التبادل الثقافي الدولي، ولا سيما من جانب المنظمات غير الحكومية قامت كوريا في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالتوقيع على اتفاقات ثقافية ثنائية مع ٧٩ بلداً من بينها ١٣ بلداً في آسيا و٢٣ في الأمريكتين و٢٠ بلداً في أوروبا و٢٣ بلداً في أفريقيا وجنوب غربي آسيا. ولا يزال هذا العدد يتزايد. وبترجمة الاتفاقات إلى أعمال ملموسة تقوم الأطراف بالتناوب برعاية اجتماع للجنة ثقافية مشتركة مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ كانت كوريا قد أنشأت لجاناً مشتركة مع ٢٣ بلداً.

٤٤٨- وانضمت كوريا إلى اليونسكو في حزيران/يونيه ١٩٥٠ وأنشأت في عام ١٩٥٤ اللجنة الكورية لتعزيز التبادل الدولي في ميدان التعليم والعلوم وغيرها من الميادين الثقافية. وكما ذُكر في التقرير الأولي أصدرت الحكومة في عام ١٩٦٣ القانون الذي ينظم أنشطة اليونسكو من أجل مناصرة القضية التي تدعو لها المنظمة.

٤٤٩- وفي عام ١٩٩٧ وقعت كوريا على عقد، مع مؤسسة "كلتشر لينك" (Culturelink) وهي إحدى شبكات المعلومات الثقافية الدولية الكبرى التي أنشئت في عام ١٩٨٩، لإقامة مركزها الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن المقرر أن ينتهي في عام ١٩٩٩ تنفيذ مشروع المركز الإقليمي الذي بدأ في عام ١٩٩٧.

٤٥٠- وتشجع الحكومة القطاع الخاص والهيئات الحكومية على المشاركة في أنشطة مختلف المنظمات الثقافية الدولية. وتسعى جاهدة دائماً إلى إفادة الشعب الكوري ثقافيا عن طريق استكمال القوانين ذات الصلة وكذلك وضع سياسات ثقافية متنوعة وتنفيذها.

٥- تطبيق وصون وتطوير العلوم ونشرها

٤٥١- كما ذُكر في الفقرة ٥٨٩ من التقرير الأولي لكوريا تاريخ طويل في مجال العلم والتكنولوجيا.

٤٥٢- وجاء في المادة ١٢٧ من دستور كوريا صراحة أن على الدولة واجب تطوير العلم والتكنولوجيا والمعلومات وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الابتكار وإقامة نظام للمعايير الوطنية. وقد أنشأت الحكومة الكورية وزارة العلم والتكنولوجيا في نيسان/أبريل ١٩٦٧ من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للعلوم والتكنولوجيا المتطورة على نحو أفضل. وعزز وضع الوزارة في شباط/فبراير ١٩٩٨. وتضطلع وزارة العلم والتكنولوجيا الآن بالمسؤولية الكاملة عن التخطيط والإدارة والترويج والتعاون الدولي فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا.

٤٥٣- وتحتفل كوريا بيوم ٢١ نيسان/أبريل بوصفه يوم العلوم وهو رمز لتصميمها على المضي في تطوير العلم والتكنولوجيا وتعميق الوعي بهما في صفوف الناس من شتى مناحي الحياة. وتمنح الحكومة الكورية أوسمة الجدارة لأولئك الذين يسهمون في تطوير العلم والتكنولوجيا وتعزيزهما ونشرهما.

٤٥٤- وبغية تعزيز البحث والتطوير أنشأت الحكومة الكورية المعهد الكوري للعلم والتكنولوجيا في عام ١٩٩٦ والمعهد الكوري العالي للعلم والتكنولوجيا في عام ١٩٧٠، إلى جانب معاهد أخرى ممولة من الحكومة متخصصة في مجالات الشحن البحري والإلكترونيات والطاقة والمعايير والهندسة الميكانيكية والتعدين والهندسة الكهربائية - المغناطيسية.

٤٥٥- وفي عام ١٩٧٣، أقامت الحكومة مدينة دايدوك للبحوث العلمية على مساحة ٢٧,٦ كيلومتراً مربعاً بالقرب من يوسونغ - كو تيجون من أجل تهيئة مكان لإجراء البحوث في مجال العلم والتكنولوجيا. ويضم هذا المجمّع البحثي حالياً سبعة معاهد حكومية و١٦ معهداً ممولاً من الحكومة و٨ معاهد مدعومة من الحكومة و٢٥ معهداً بحثياً خاصاً و٣ معاهد للتعليم العالي. وعلاوة على ذلك، يقيم في هذا المجمع ٠٦٣ ١٧ شخصاً يضطلعون بأنشطة بحثية. ومن المقرر أن ينتقل إلى المجمع في المستقبل القريب ما يزيد على ١٦ معهداً (ثلاثة معاهد ممولة من الحكومة، وثمانية معاهد بحثية خاصة، ومعهد مدعوم من الحكومة، ومعهدان حكوميان، ومعهدان للتدريب).

٤٥٦- والاستثمار في مجال البحث والتطوير يعد عاملا من أهم العوامل في تطوير العلم والتكنولوجيا. ففي عام ١٩٦٣ كان الناتج القومي الإجمالي ٨٧ دولاراً للفرد. وكان المعدل السنوي للنمو الاقتصادي ٢.٢ في المائة وكانت

نسبة الاستثمار في مجال البحث والتطوير ٠,٢٤ في المائة. من الناتج القومي الإجمالي. وفي عـــام ١٩٩٥ ازدادت هذه الأرقام فبلغت ٠٣٧ ١٠ دولاراً للفرد، و٨,٧ في المائة، و٢,٧١ في المائة على التوالي.

٤٥٧- وكي يتسنى تحقيق أوجه تقدم هامة في مجال العلم والتكنولوجيا تعتزم الحكومة الكورية زيادة النسبة المئوية للاستثمار في مجال البحث والتطوير إلى ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٢، وفقاً للإعلان الصريح بشأن إجراء إصلاح في مجال العلم والتكنولوجيا الذي صدر في تموز/يوليه ١٩٩٧، وخطة السنوات الخمس المتعلقة بالإصلاح في مجال العلم والتكنولوجيا.

(أ) التدابير المتعلقة بصون التراث الطبيعي

٤٥٨- كما ذكر في الفقرة ٥٩٥ من التقرير الأولي تسعى الحكومة الكورية جاهدة إلى الحفاظ على التراث الطبيعي وتهيئة بيئة نظيفة والحفاظ على النظام والتوازن البيئيين.

٤٥٩- وترد في الفقرتين ٥٩٦ و٥٩٧ من التقرير الأولي إشارة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الكورية لاجـــراء استقصاءات بشأن النظام الايكولوجي الوطني وتحديد منطقة للحفاظ على البيئة.

(ب) نشر المعلومات عن العلم والتكنولوجيا

٤٦٠- ترد في الفقرتين ٥٩٩ و٦٠٠ من التقرير الأولي إشارة إلى السياسات الأساسية المتعلقة بإقامة نظام لتوزيع المعلومات.

٤٦١- وقد أنشئ في عام ١٩٩١ المعهد الكوري للمعلومات الصناعية والتكنولوجية. والولاية المنوطة بـــه هـــي تعزيز نشر التكنولوجيا الصناعية؛.والوظائف الرئيسية التي يضطلع بها المعهد هي جمع المعلومـــات التكنولوجيـــة الصناعية وتحليلها ومعالجتها. واستناداً إلى قاعدة بياناته الخاصة أقام المعهد شبكة معلومات للتكنولوجيـــا العلميـــة (KREONET) من أجل الاضطلاع بتلك الولاية.

٤٦٢- وترد في الفقرتين ٦٠١ و٦٠٢ من التقرير الأولي إشارة إلى الجهود المبذولة لتعزيز نشر المعلومات. وكما ذكر في الفقرة ٦٠٣ من التقرير الأولي تتخذ الحكومة تدابير شتى مثل الاطلاع على الاتجاهـــات فـــي السياســـات التكنولوجية بهدف تعزيز العلم والتكنولوجيا.

(ج) الحيلولة دون استخدام الانجازات التكنولوجية في انتهاك الحقوق

٤٦٣- ترد في الفقرات ٦٠٤-٦٠٦ من التقرير الأولي إشارة إلى الجهود المبذولة لتجنب الآثار الجانبية السلبية ناتجة عن الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة.

٦- تعزيز تدريس العلوم وتطوير التكنولوجيا

٤٦٤- ترد في الفقرتين ٦٠٧ و٦٠٨ من التقرير الأولي إشارة إلى تعزيز تدريس العلوم وتطوير التكنولوجيا اللذين يكفلهما الدستور والقانون.

(أ) تدابير تعليم وتدريب القوى العاملة

٤٦٥- أنشأت الحكومة المدارس الثانوية العلمية من أجل توفير تعليم علمي ذي وجهة عملية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ كان عدد الطلبة المسجلين في المدارس الثانوية العلمية البالغ مجموعها ١٥ مدرسة ٨٤٥ ٣ طالباً. ويواصل معظم خريجي هذه المدارس الثانوية دراساتهم في المعهد الكوري العالي للعلم والتكنولوجيا. وهذا المعهد الذي أسس وفقاً للقانون الخاص بإنشاء المعهد العالي الكوري للعلم والتكنولوجيا (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠) يهدف إلى إعداد علماء ذوي امتياز بإمكانهم تطبيق المعلومات النظرية في المجالات العملية. ويركز المعهد أيضاً على توفير الخبراء في مجال العلم والتكنولوجيا اللازمين للبرامج المتوسطة والطويلة الأجل للبحث والتطوير. وترد أدناه الدرجات الأكاديمية التي يمنحها المعهد:

الجدول ٧٨: الدرجات الأكاديمية التي يمنحها المعهد العالي الكوري للعلم والتكنولوجيا

(عدد الأشخاص)

الدرجة	حتى عام ١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
درجة الماجستير	٧ ٥٧٧	٦٣٢	٦٥٨	٦٥٨	٧٠٨	١٠ ٣٦٩
درجة الدكتوراه	١ ٦٩٣	٣١٨	٣٠٨	٣٢٩	٣٥٤	٣ ٠٠١

المصدر: شعبة تعزيز التكنولوجيا، وزارة العلم والتكنولوجيا.

(ب) تنمية التفكير العلمي لدى الشباب

٤٦٦- تذكر في الفقرة ٦٧٥ من التقرير الأولي الجهود التي تبذلها الحكومة لإدارة متحف العلوم الطبيعية من أجل التوعية ونشر المعارف في مجالي العلم والتكنولوجيا. وفي عام ١٩٩٧، اشترك في هذا المشروع ١٧٥ عالماً و٠٠٠ ٧٨ طالب.

(ج) تقديم الدعم إلى الشركات الخاصة لأغراض التطوير التكنولوجي

٤٦٧- من أجل تهيئة بيئة مؤاتية كي تقوم بتطوير التكنولوجيا في الشركات الخاصة وتعزيز قدرتها التنافسية تقوم الحكومة بتنفيذ السياسات التالية:

(أ) الضرائب التفضيلية: تمنح الحكومة خصماً ضريبياً قدره ٥ في المائة (١٥ في المائة لأصحاب الشركات الصغيرة؛ و١٠ في المائة للمستثمرين الذين يقومون بالاستثمار في الشركات الصغيرة) على مجموع المبلغ الذي تستثمره الشركة الخاصة سنوياً في تنمية التكنولوجيا والقوى البشرية. وتعفى من الجمارك السلع التي تستوردها مختبرات البحث والتطوير أو رابطة البحوث التكنولوجية لأغراض البحث والتطوير؛

(ب) الدعم المالي: وفقاً للباب ٣ من المادة ٨ من قانون تعزيز التنمية التكنولوجية، تدعم الحكومة تنمية التكنولوجيات الصناعية الأساسية لدى الشركات الخاصة التي تواجه مصاعب في القيام وحدها بتطوير التكنولوجيا.

الجدول ٧٩: الدعم الذي تقدمه الحكومة لمشاريع البحث والتطوير في ميادين منفردة

بمئات ملايين الونات

	حتى عام ١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	المجموع
مبلغ تمويل البحوث	٧ ٧٤٠	١ ٧٠٣	٢ ٠٩٨	٢ ٤٦٧	٢ ٨٩٣	٣ ٣٥٤	٢٠ ٢٥٥
- الحكومة	٤ ٤٦٣	١ ٠٧٠	١ ٣٠٠	١ ٠٠٢	١ ٤٦١	٢ ٠٠٠	١١ ٤٩٦
- الشركات الخاصة	٣ ٠٩٧	٦٣٣	٧٩٨	١ ٤٤٥	١ ٤٣٢	١ ٣٥٤	٨ ٧٥٩
عدد المشاريع	٤ ٨٧٣	٦٧١	٨٩٢	١ ٣٧٥	١ ١٦٠	١ ٢٦٤	١٠ ٢٣٥
عدد الشركات المستفيدة	١ ٧١٣	٢٦٩	٤٥٧	٥١٩	٧٨٤	٨١٥	٤ ٥٥٧

ملاحظة: الأرقام الإحصائية حتى عام ١٩٩٥ تشمل الاستثمار في العلوم الأساسية.

المصدر: حولية العلم والتكنولوجيا، وزارة العلم والتكنولوجيا، ١٩٩٦.

٤٦٨- وبدعم مشترك من الحكومة في مشاريع البحث والتطوير أنجز ما مجموعه ٢٣٥ ١٠ مشروعا حتى عام ١٩٩٥. ومن المشاريع البالغ مجموعها ١٦٢ ٣ مشروعاً للأغراض التجارية أنجز ٣٠ في المائة منها (٩٤٧ مشروعاً). ومن الأمثلة على مشاريع الأغراض التجارية هي صنع الأفلام من البوليستر والمكونات الإلكترونية من طراز 4M/16M DRAM ذات الأطر المصنوعة من الرصاص، والإنسان الآلي. ونجاح هذه المشاريع أدى إلى جمع مبلغ قدره ٢٢٦ مليار ون كعائدات تقنية أعيد استثماره في مشاريع البحث والتطوير.

٧- البحث العلمي والنشاط الإبداعي

٤٦٩- كما ذكر في الفقرة ٦١٦ من التقرير الأولي ينص الدستور الكوري على أن حرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي مشمولة بالحماية بموجب القانون.

٤٧٠- والتدابير المتخذة لدعم معاهد البحوث مماثلة للتدابير المذكورة في الفقرة ٦٨١ من التقرير الأولي. وتقدم الحكومة دعماً مالياً إلى معاهد البحوث التي يعمل فيها ١٤١ ٨ شخصاً. وقد زودت الحكومة هذه المعاهد بمبلغ ٧٥٧,٨ مليار ون في عام ١٩٩٦ و٩٢٣,٧ مليار ون في عام ١٩٩٧.

٤٧١- ومن أجل النهوض بقدرة الباحثين على البحث واكتساب الخبرات من البلدان المتقدمة في مجال البحوث توفد الحكومة الباحثين الحائزين على درجة الدكتوراه إلى المختبرات البحثية أو الجامعات في البلدان المتقدمة للقيام بجولات دراسية.

الجدول ٨: الجولات الدراسية

(عدد الأشخاص)

السنة	الجامعات	المختبرات البحثية	الصناعات	المجموع
١٩٨٢-١٩٩٥	١ ٦٦٢	٤٢٩	٢٤	٢ ١١٥
١٩٩٦	٢٠١	٥٧	٨	٢٦٦

المصدر: الجولة الدراسية في الخارج لدراسات ما بعد الدكتوراه، المؤسسة الكورية للعلوم.

٤٧٢- وترد في الفقرتين ٦٢٠ و٦٢١ من التقرير الأولي إشارة إلى كفالة الحق في تبادل المعلومات المنصوص عليه في الدستور.

٤٧٣- شكلت قرابة ٢٥٠ جمعية أكاديمية لتبادل الانجازات الأكاديمية فيما بين العلماء. وفي عام ١٩٩٦ صدرت ٧٧٧ مجلة أكاديمية. ومنحت الحكومة ١,٣ مليار ون لدعم إصدار مجلات دورية و٥٠٠ مليون ون لعقد ٣٢٨ اجتماعاً علمياً.

٤٧٤- ويجدر بالذكر أن الجماعات الأكاديمية الكورية نشطة في مجال التبادل العلمي الدولي. فقد نشرت ٩٩ مجلة دورية باللغة الإنكليزية. ومنحت الحكومة ١٨٠ مليون ون للجمعيات التي تشارك في الأنشطة الدولية.

٤٧٥- توجد نقابات خاصة لمعظم المعاهد العاملة في مجال البحث العلمي والنشاط الإبداعي. وتقدم المعاهد الدعم للنقابات بتوفير غرف المكاتب والأيدي العاملة والسيارات من أجل تحسين ظروف عملها.

٨- السياسة العامة المحلية المقبلة

٤٧٦- أصدرت الحكومة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ القانون الخاص بالابتكار العلمي والتكنولوجي كي ترتقي كوريا إلى مصاف الدول الصناعية. ويتكون هذا القانون من ١٩ مادة ويتكون البيان الإضافي من ٦ مواد، بما في ذلك مادة بشأن زيادة الاستثمار الحكومي في مجال البحث والتطوير. وسيظل هذا القانون نافذاً لمدة خمس سنوات بوصفه قانوناً مؤقتاً. ويركز على إقامة نظام علمي للابتكار التكنولوجي وزيادة الاستثمارات في مجال البحث والتطوير وزيادة فعالية الاستثمار في مجال البحث والتطوير وتوفير الدعم للبحوث الأساسية وعولمة العلم والتكنولوجيا ونشرهما على الصعيد المحلي، وتعزيز الأنشطة المشتركة في مجال البحث والتطوير بين الصناعات والجامعات وتقديم الدعم لأغراض التطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنح المعاملة التفضيلية للأخصائيين في مجال التكنولوجيا العلمية وتعزيز العلم والتكنولوجيا بوجه عام.

٤٧٧- وستنهض جمهورية كوريا بمسؤوليتها فيما يتعلق بتعزيز الطابع الدولي لأنشطتها في مجال العلم والتكنولوجيا وتدعيم دورها في تطوير العلم والتكنولوجيا على الصعيد الدولي عن طريق التعاون الدولي مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩ - التبادل الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا

٤٧٨- ترد الإشارة في الفقرة ٦٢٥ من التقرير الأولي إلى تبادل في مجال العلم والتكنولوجيا مع الدول المتقدمة. وقد وقّعت كوريا منذ عام ١٩٨٠ على ٤٥ اتفاقاً بشأن العلم والتكنولوجيا مع بلدان صناعية.

٤٧٩- ومنذ الخمسينات دأبت الأمم المتحدة على القيام بدور رئيسي في تقديم المعونة إلى كوريا. ففي الدورة الرابعة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٨٧-١٩٩١) أنجز ٣٠ مشروعاً منها مشاريع التنمية التكنولوجية

وتدريب القوى العاملة وتوفير الرعاية الاجتماعية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذها ١٢,٨٥ مليون دولار وقدمت كوريا مبلغاً قدره ٥٤٠ ٠٠٠ دولار. وفي الدورة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦)، ركزت المشاريع على ميادين البيئة وتنمية القوى العاملة ومشاركة النساء في المجتمع. ولدى الاضطلاع بهذه المشاريع خُفِّض الدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ٤,٩٢ مليون دولار، بينما ازدادت حصة كوريا زيادة ملحوظة فبلغت ٩ ملايين دولار نتيجة لمسيرة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الباهرة. وشاركت كوريا أيضاً في مختلف الهيئات المتخصصة مثل اجتماعات اللجنة المعنية بالسياسات العلمية والتقنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ أن أصبحت عضواً فيها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومنذ أن أصبحت كوريا عضواً عادياً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تتعاون تعاوناً نشطاً مع سائر الدول عن طريق استضافة مؤتمر سيول الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الذي عُقد في سيول في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وكذلك عن طريق التصدر لمهمة من مهام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (البحوث بشأن النظام الوطني للابتكار في البلدان النامية). وستشارك كوريا في تدويل البحوث الصناعية وحقوق التأليف الفكري والبرامج التكنولوجية.

٤٨٠- وستشترك كوريا بنشاط في مشاريع التعاون الإقليمي واضعة في الاعتبار أن بلداناً نامية كثيرة قد تود الاستفادة من خبرات كوريا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستعمل كوريا أيضاً على تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا مع البلدان النامية وذلك عن طريق إرسال أخصائيين إلى المنظمات الدولية تحت رعاية هيئات الأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٤٨١- وتسهم كوريا الآن في تحقيق الازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك بتصميم وتعزيز مشاريع مشتركة من أجل زيادة التبادل في مجال المعلومات والموارد البشرية مثل التبادل في المؤتمر المعني بالعلوم الصناعية والتكنولوجيا الذي عقده الفريق العامل التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ. واستضافت كوريا المؤتمر الوزاري الثاني للعلم والتكنولوجيا الذي عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في سيول منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك بهدف مناقشة مسألة إعداد وتبادل الباحثين المبدعين في مجال العلم والتكنولوجيا، واقترحت كوريا استضافة مهرجان العلوم للشباب الذي ينظمه المنتدى وذلك بغية شحذ القدرة على الإبداع لدى الشباب. وأيد المنتدى اقتراح كوريا.

٤٨٢- وقد تعاونت الحكومة الكورية منذ أوائل الستينات مع البلدان النامية الأخرى في مجال العلم والتكنولوجيا بإتاحة برامج لتدريب الموظفين من البلدان النامية، ثم بإيفاد خبراء إلى تلك البلدان. وتعتقد كوريا أن من المفيد تعزيز التعاون مع البلدان النامية لأن كوريا تستطيع أن تتقاسم مع هذه البلدان المهارات والخبرات الكثيرة الموجودة في كوريا.

٤٨٣- وفي الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٩٠ دعت كوريا ٨٠٩ ٣ متدربين من البلدان النامية الأخرى وأوفدت ٤٣٦ خبيراً إلى تلك البلدان بكلفة بلغت ١٤,١ مليار ون. وفي عام ١٩٩١ أنشأت الحكومة الكورية الوكالة الكورية للتعاون الدولي بوصفها هيئة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة تُسند إليها المسؤولية عن مشاريع الحكومة للمعونة التكنولوجية في الخارج. وتدعو كوريا كل عام ٠٠٠ ١ متدرب من سائر البلدان النامية وتوفد ٨٠ أخصائياً إلى تلك البلدان.

٤٨٤- كما قامت الحكومة الكورية منذ عام ١٩٩٤ بتنفيذ مشروع لتقديم المعونة في مرحلة ما بعد درجة الدكتوراه إلى علماء من البلدان النامية. وتتاح للعلماء من البلدان النامية الحاصلين على درجة الدكتوراه فرصة اكتساب الخبرة في مجال التكنولوجيا العالية في الجامعات ومعاهد البحوث.

الجدول ٨١: مشروع تقديم المعونة في مرحلة ما بعد درجة الدكتوراه

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المجموع
عدد البلدان	٨	٨	٨	١٥	٣٩
عدد المشاركين	١٢	٢٤	٢٥	٣٣	٩٤

٤٨٥- تهتم كوريا بالبحوث المشتركة الدولية من أجل تعزيز قدراتها البحثية. وفي الفترة ما بين عام ١٩٨٥ و١٩٩٧ جرى الاضطلاع بما مجموعه ٩٠٦ مشاريع بكلفة ٥٣,٧ مليار ون مع دول متقدمة مثل الاتحاد الروسي وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ومنذ أوائل التسعينات أنشأت كوريا ٩ معاهد للبحوث في المملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد الروسي والصين من أجل إجراء بحوث مشتركة فعالة، كما تتولى إدارة ١٩ معهداً، بما في ذلك مكاتب الاتصال ومراكز التعاون.

٤٨٦- وفي عام ١٩٩٧ جرى الاضطلاع بما مجموعه ١٤٩ مشروعاً بكلفة ٨,٣ مليار ون، بما في ذلك ٢٧ مشروعاً جرى الاضطلاع بها مع الولايات المتحدة في ميادين مثل تكنولوجيا المعلومات، والكيمياء الدقيقة، والطاقة النووية، و٣١ مشروعاً مع اليابان في ميادين مثل تكنولوجيا المعلومات، ومواد الآلات، والكيمياء الدقيقة؛ و٩ مشاريع مع ألمانيا في مجالات مثل أجهزة الليزر، والهندسة الدقيقة، والمواد الجديدة؛ وثلاثة مشاريع مع فرنسا في ميادين مثل المواد الجديدة، والفضاء الجوي والخارجي، والهندسة الوراثية؛ و١١ مشروعاً مع الاتحاد الروسي في ميادين مثل المواد الجديدة، والكيمياء الدقيقة، وعلم الميكانيكا؛ و١٦ مشروعاً مع الصين في ميادين مثل البيئة، والمعلومات، والإلكترونيات؛ ومشروعان مع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في ميادين مثل علم المحيطات.

٤٨٧- ويجري الاضطلاع حالياً بأشكال مختلفة من أشكال التعاون عن طريق الحلقات الدراسية وحلقات العمل والندوات التي تعقدها الهيئات الدولية مثل خطة كولومبو، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية. وبغية تدعيم التعاون مع المنظمات الدولية تتبرع الحكومة الكورية بمبلغ سنوي قدره ٣,٥ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تتبرع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمبلغ قدره ٠٠٠ ٧٠٠ دولار في السنة وذلك عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والتجارة.

- - - - -